











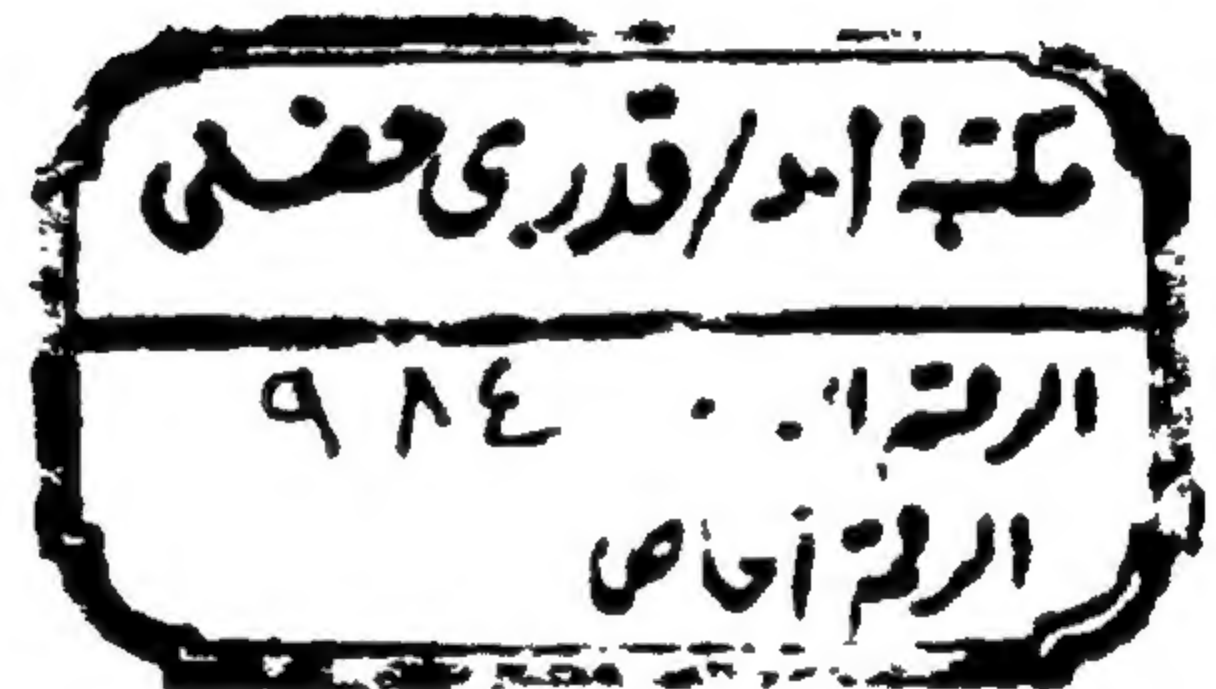
# السياسة في اسرائيل

تأليف

ليونارد ج. فين

القسم الثاني

ترجم بمعرفة المخابرات العامة



بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع	مجلس
١٦٤	تكييف التفسير	١
١٨٨	<u>الفصل الخامس: مراكز القوة</u>	٢
٢٥٥	<u>الفصل السادس: السياسة</u>	٣
٢٩٨	خاتمة	٤
٣٠١	الملحوظات الهامشية	٥





### تكييف الكسطين

لاستطيع غالبية الدول الجديدة أن تستثمر جميع مجهوداتها في عملية التكييف السياسي للصغار ، فالكبار أيضا يجب أن يعترفوا بالقواعد الجديدة ، وأن يتقبلوا القيم الجديدة ، وأن يحسوا بالولاء للدولة الجديدة ، ومهما بلغت قسوة الحكم على مقدرة الكبار على تقبل أنواع التغيير التي تتطلبها القومية الجديدة ، فحتى الحكومات الدكتاتورية يتحتم عليها أن تتحمل مهمة البدء والتشجيع والتكيف تجاه هذا التغيير . وفي المجتمعات الديمقراطية التي تركز على اجماع الرأي الشامل ، تجسد الحكومة نفسها معبرة على تركيز مجهودات جبارة لتحقيق ذلك الاجماع والمحافظة عليه .

وكما رأينا من قبل ، فإن رباط اليهودية المشتركة يوفر أساسا للاجماع الاسرائيلي . ولكن ذلك لا يكفي ، ولم يكن ليكن حتى لو أن النجوة الثقافية بين الشرق والغرب لم تكن بالاتساع الذي هي عليه . فالأرقام المجردة المتعلقة بجمع شمل "المنفيين" تحتاج وحدها إلى أكثر من مجرد الاستثمار المتوسل في التعليم الوطني . وفي الواقع ، أنه لو كان المطلب الوحيد ، وتعليم جميع الواعدين الجدد اللغسة العبرية لكان ذلك في حد ذاته ، تحديا كبيرا . نحق عام ١٩٦١ كان ١٢ % من سكان اسرايل البالغين من الأميين ، وكان ١٨ % منهم على العام بقراءة وكتابة لغة واحدة فقط . ليست العبرية . وبعبارة أخرى ، فإن ٣٠ % من السكان لم يصرفوا قراءة وكتابة لغة الدولة بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال .

وفي الواقع ، أن الكفاءة اللغوية تشل بطبيعة الحال جزءا صغيرا فقط من مشكلة التثقيف والتكيف . وفي حالات كثيرة — لم تقتصر على المهاجرين من الشرق الأوسط — كانت أبسط مفاهيم السياسة الديمقراطية أو الثقافة الوطنية معدومة .





للكبار ، كما أنه أصدر كتباً للمهاجرين من البالغين ، وكذلك تقوم مسندة وكالات شبه هومية ، مثل المهتدوت والأحزاب السياسية ، بوظيفة برامج خاصة تجرى في أحياء المهاجرين . وقد كان معنى أهمية أصوات المهاجرين الانتخابية هو اهتمام الأحزاب الفائق بشتيف مجتمع المهاجرين مما يجعل من الواضح تماماً أن قوة الوائدين الجدد السياسية لم تكن مجرد بدعة دعائية . وقد استخدمت وسائل الاعلام في التشجيع على المشاركة في الحياة الوطنية ، وفي تعليم مبادئ السلوك العام الصحيحة . أما في القرى ، حيث يتركز المهاجرون الجدد فيقوم الحماة الزراعيون المدربون ( وغالباً ما يكونون من مستحضرات الكيبوتسز المجاورة ) والمدرسون والاختصاصيون الاجتماعيون ، وغيرهم من ذوي المبادئ الاجتماعية الجديدة ، بتدريس المهارات اللازمة والقيم المرغوبة على السواء .

وحيث أن معظم المهاجرين كانوا يعملون في حالة افتقار كامل إلى الموارد ، فقد كان على الحكومة أو على الوكالة اليهودية - وهي المؤسسة الرسمية - لاستيعاب المهاجرين - أن توفر لهم السكن والعمل وغيرهما من مطالب الحياة المباشرة . ولكن السياسة العامة مرت بعدة مراحل : هل يوزع الوائدون الجدد على جميع أنحاء البلاد ؟ قد يشعرون حينئذ بالحيرة والضياع ، ويصحب الوصول اليهم والتعامل معهم . . أم هل يجب تركيزهم في قسرى أو أحياء أو مستوطنات خاصة بالمهاجرين ؟ انهم ، في هذه الحالة ، يصبحون معزولين عن باقي المجتمع ، ويمير اندماجهم فيه صاعداً . . أم هل يجب توظيف المهاجرين من البلدان المختلفة في نفس المنطقة ؟ انهم قد يبدلون من المجهود في التكيف مع بعضهم البعض - أو الفشل في التكيف - تسدرا لا يترك لهم التأثير ليعيدوه في سبيل التكيف مع مجتمع قدامى المهاجرين . .

هل يجب ، إذن ، أن يعضوا حسب مواضعهم الأصلية ؟ هكذا ، أيضا ، سوف يصبح وجودهم داخل مجتمع من صنع الخيال . . . أم هل يجب السماح لمن لا يرغبون في العمل في الزراعة باختيار مناطق حضرية ؟ انهم قد يجدون المدينة أصعب من الريف ، مراحل ، حتى إذا كانت لهم خبرة سابقة بالعمل .

إن السياسة الحالية التي تم تطويرها بعد تجربة الكثير من الوسائل المختلفة الأخرى هي تشجيع إقامة مناطق استيطان تضم عددا من المجتمعات المنفصلة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وبعضها متنوع المناخ وبعضها آخر موحد ، وتركز جميعها حول منطقة حضرية نامية ومفتوحة ، ولكنها تهتم بالزراعة والمناخ الخفيفة . . . والآن ، بعد أن خف ضغط الهجرة الجماعية ، يمكن تناول عملية إعادة التكييف بأسلوب أهدأ بعض الشيء ، ولكن الأخطاء السابقة التي كانت نتيجة للضغط والجهل وشدة صعوبة المشكلة ذاتها لايسهل محوها .

### الجيش والأحزاب كإمليين للتكيف

تم تكليف الجيش بمسؤوليات خاصة بالغة الأهمية في محاولات الحكومة للتكيف السياسي كما في التكيف العام ( والاثنا عشر متشابكان ) . . . ولأن إسرائيل غفيرة التدريب العسكري الشامل على الرجال والنساء على السواء ، فإن الجيش أقرب الطرق للوصول إلى جميع الشباب البالغين ، ولأنه يمتلك إمكانيات واسعة فقد تمكن من مد نطاق عمله في التكيف إلى خارج صفوفه : إلى مراكز تجمع المهاجرين الجدد من بين السكان المدنيين . وقد سمح للجيش بكل هذه الحرية في التصرف في هذا المجال الحساس لأنه يقارب النموذج المثالي للمنظمة الدنيوية أكثر من أي من المؤسسات القومية الكبرى ، باستثناء هيئة القضاء .



فمن تدريس مبادئ الرقابة الصحية ، وعادات التغذية ، واللغة ، والتربية الوطنية - للمجندين - الى الاشراف على الفصول العامة للغذاء والخدمة المشتركة في الجيش ، وفي مستعمرات الكيبوتز على الحدود ، تمكن الجيش من أحداث تأثير كبير وشامل على عملية التكييف . . . فمثل تستغل قوة الجيش الكامنة التي توحى بها كل هذه الترتيبات لتحقيق مصالح سياسية أم لا ؟ يبدو أن ذلك السؤال المنطقي سوف يبقى معلقا ، فحتى الآن ، على الأقل ، لم يظهر أى خوف من أن يحدث ذلك ، بل - على العكس - أن مثل ذلك التصرف سوف يندثر إليه عامة على أنه انتهاك للثقة الممنوحة له .

والى جانب الجيش ، نجد أن الأحزاب السياسية أيضا نشاطا في عملية التكييف . وفرض النشاط في هذا المجال متعددة ، ومنافعها السياسية واضحة : فخلال سنوات الاستقلال الأولى ، على الأخص ، وقبل تحييد البيروقراطية ، تولت الأحزاب الكثير من المسؤوليات شبه الحكومية كمساعدة المهاجرين في إيجاد السكن والعمل ، وبدء أول اتصال ثابت ودائم لهم مع المؤسسات الاسرائيلية . وخلال تلك السنوات ، كان جزء الانتساب للأحزاب ولنشاطها دنيوا تماما ، لأن الحزب كان يقدم لأتباعه أحد الفاتيح القليلة لدخول ذلك العالم الغريب المحير للبيروقراطية الرسمية . وكان من الحكمة لمن اكتسب مجالا لدخول الخوف السريع ، حيث توزع الموارد النادرة ، أن يكسب أخلاقيه لحزبه .

وقد تغير الوضع بمرور الشئ منذ بداية الخمسينات ، فقد أصبح المهاجرون أكثر قدرة على تعريف امورهم بنفسهم ، وصارت البيروقراطية منطوية بدرجة أكبر

ونخف طابعها السياسي ، فأصبحت بالتالي أنشرا انفتاحا للحامة . وقد أدى الانخفاض الشديد في الهجرة الى تخليص الحكومة من ذلك التوتر الشديد الذي اتسمت به السنوات الأولى للهجرة ، كما سمح بتخطيط شامل لمواجهة احتياجات الموالدين الجدد .

ومع ذلك - وفي النصف الأخير لهذا القرن - فما زال هناك شيء من الشبه بالمنظمة التامانية .. Tannany Hall في سياسة اسرائيل ان لا يزال هناك مهاجرون كثيرون يعتمدون على مثل حزبهم المحلي في تزويدهم بالمعلومات واسداء النصائح لهم ، وفي توجيههم خلال أفعال البيروقراطية ، أو في غير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية الأكثر مباشرة ، ولا تزال الأحزاب شديدة الحساسية للقرص المتاح لها ، ومن ذلك فان تعيين هيئة مؤلفين لمستعمرات المهاجرين عن طريق الحكومة أو الوكالة اليهودية مسألة ذات أهمية سياسية بالغة . فالحزب الذي يمين عقول منه في مستعمرة جديدة لكن يعلم النامي قواعد الفلاحة يوهله مركزه لكسب عرفانهم بالجميل ، الى جانب أصواتهم الانتخابية على السواء . كذلك ، فان الحزب المسيحي عيسى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الاسكان يتمكن من استعمال سلطاته لمكافحة المخلصين له ولكسب اتباع جدد . وبالرغم من أن الوسائل المكشوفة التي كانت تستخدم " لجذب الأنصار " قد تدهورت ، إلا أنها لم تختف بأي حال من الأحوال .

---

\* منظمة ديموقراطية سياسية قوية في نيويورك ، أنشئت عام ١٨٧٩ كجمعية خيرية أخوية .



وعندما تستغل الأحزاب فرصها في تقديم الخدمات الفعالة للمهاجرين فمن  
 غير مشترك في عملية تكيفهم مباشرة ، يبدأ خلالها المهاجرون تعلم كيفية  
 التعامل مع الجهاز السياسي والتعاطف معه واستغلاله . وعندما ينجح الحزب  
 في سعيه أن يتحمل مسؤولية تكيف المهاجرين لكي يتمكن من نشر نفوذه بينهم ،  
 يمكنه — على الفور — أن يبدأ في إعادة تشكيلهم . وفي مثل هذه الحالات  
 يمكن تأكيد هدفه في خلق شعور بالارتباط الشامل بالدولة وخلق شعور محدد  
 بالارتباط الخاص بالحزب على السواء . وأخيرا ، فان أغلب جهود الأحزاب  
 يتركز — كما رأينا — في النشاطات التي توجهها هي ، والتي تهدف  
 مباشرة الى التكيف الخاص . ان القرار الذي يتخذه حزب برعاية حركة  
 للشباب ، أو كلية للمعلمين ، أو مركز للترفيه ، أو صحيفة ، أو مكتب للخطباء ،  
 أو مشروع للاستكان ، ينبع عادة من نظرية أن مسؤولية الحزب هي التكيف  
 السياسي مسؤولية شرفية ، كما أنها منطقية ، فهي امتداد طبيعي للالتزام  
 الايديولوجي للحزب .

### شعارات الحكومة والأمة ( الرمز )

يشهد اعتماد جميع الدول على الشعارات والمراسم في تنمية الولاء لها :  
 تعلم الدولة ، والنشيد الوطني ، والاحتفان بالأعياد القومية ، والمراسم  
 العمومية كاحتفالات تولي الرئاسة — كل هذه المناسبات وأكثر منها تكون جزءا  
 من الحياة الرمزية للأمة .

وفي اسرائيل يمكن بسهولة تقسيم هذه " الأجزاء المراسمية " الى تلك  
 التي تحتفل بالدولة وتلك التي تحتفل باليهود . والفئة الأولى تشمل :

يوم استقلال اسرائيل ، والسيارات المعلقة المعلقة التي تصطف بطول الطريق من القدس الى تل أبيب تخليداً للذكرى الأبدية الذين سقطوا في حروب الاستقلال ، وفي الطبول التي تحيي رئيس الجمهورية عند دخوله الى احتفال عام ، ولتقديم الرسمى لأوراق اعتماد السفراء الجدد ، أما اليهودية — بمشيتها المتميزة عن الاسرائيلية — فيتم تشجيعها باعتبار أيامها المقدسة — أعياداً قومية ، وبإقامة مسابقات دينية سنوية ، وجعل يوم السبت يوم العطلة الأسبوعية الرسمى ( يمكن للمسلمين والمسيحيين أخذ العطلة يوم الجمعة أو الأحد ) ، فيوم السبت بالمصرية هو " سابات " أى يوم الراحة والعجالة أو الامتناع عن العمل .

وتوجد ، بالطبع ، عدة نقاط يلتقى عندها التأكيدان : فقد كانت محاكمات " ايخمان " تأكيداً لحيادة اسرائيل ، كما كانت اثباتاً للشعبوية اليهودية . كما أن استعجال الملوك والشعارات التقليدية في المراسم المصرية يصل بسين التقليديسن والواقع أن الدولة — وهي أبعد ما تكون عن خلق شعارات ومراسم جديدة تماماً — اعتنقت شعارات ومراسم المائى اليهودى ونسبتها الى نفسها . وبهذا تمكنت من طمس الفارق بين الاسرائيلية واليهودية ، واستولت على الروايد التقليدية للشعبوية ونسبتها اليها ، فنانة اياها الى الدولة .

والى حد ما ، يرجع الى ذلك السبب أنه لم يعد من الواضح أن ما يفتنسه كون المرء يهودياً لايعنى أن يكون اسرائيلياً . وبالطبع مازال لدى الارثوذكس دستور دينى معتد ، ولكن اليهودية بالنسبة للشخص المعاصر لم يعد لها نفس المعنى المستقل فى ذاته ، فقد أصبحت تفهم بالاسرائيلية . وبهذا يكسبون تكييف الشباب بالنسبة للدولة لا بالنسبة للشعبوية اليهودية .



### طيفرات التكيف : القيم والالتزامات

من الواضح أنه لا يمكننا تلخيص آثار عملية التكيف بشكل واف ، فمثل ذلك يتطلب في بادئ الأمر وجود خريطة للآراء والقيم والتأملات ، وطرائق السلوك المتعلقة بالسياسة ، وتلك مهمة أبعد من مجالنا الحالي ومن معلوماتنا الحاضرة . ولكن بمغز الاهتمام بالميول السياسية وطرائق سلوك المجموعات المختلفة زيادة لها خصصناه لها من قبل ، سوف يساعد على إيضاح المزيد من المشاكل التي تواجه إسرائيل بالنسبة للتكيف السياسي .

### المواقف تجاه المجموعات الأخرى :

لقد ذكرنا من قبل شعور " نحن " و " وهم " بين الشرق والغرب ، كما ذكرنا مجهودات الحكومة في سبيل سد الشقة العنصرية ، وليست نسبة الاقتراح المنخفضة بين المجموعتين - وهي التي ذكرناها من قبل - هي ، وحدها ، التي تبين أن نجاح تلك المجهودات كان جزئيا فقط ، ولكن يظهر ذلك أيضا من خلال هذه المجموعة من الأدلة والانطباعات :

( ١ ) ليس بالشئ " الغريب " أن نجد المسائل العنصرية مهيمنة على حملة انتخابات البلديات ، ففي عام ١٩٥٩ ثارت مشاعر عنيفة خلال الانتخابات في كبريات جات - وهي إحدى المدن النامية الكبرى - ثم شهد الزيمون بهجرة المدينة إذا انتعش الشرقيون . ( ١٩ ) وفي عام ١٩٦١ ، شهدت انتخابات البلدية في بير سبع زعيم العرشيين الشرقيين وهو يحدد الفواصل بين المجموعات العنصرية بكلمات بالغة الحدة : " أنا ؟ أنا ؟ أنا ؟ " قادم من منطقة متخالفة ، من بلد متخلف ، من منطقة وبلد قدم

للعالم عيسى ومحمدا ( صلعم ) . . . أما هم ؟ آل بونشتين ، وآل رابينوفيتش ؟ انهم قادمون من بلاد متحدرة ، من مناطق متحضرة متقدمة ، من بلاد ومناطق قدمت للعالم هتلر والتيسر نيثولا ( ٢٠ ) وبالرغم من ضآلة النجاح الذي لاقته التوائم المنصرية ، الا أنها كثيرا ما تسود فترة الانتخابات المقبلة .

( ٢ ) يحضر كثير من الشرقيين بأنهم مضطهدون ويتخذ شعورهم هذا شكلا دقيقا م أكثر من الاحتجاج المنظم . وبالرغم من ذلك فأحيانا ما تبذل مجموعة أو الأخرى مجهودا في سبيل تحويل المزاج الى حركة . ومن ذلك أنه في شتاء ١٩٦٤ أصدر مجلس مجتمع القدس الشرقي ( المنفرد باسم ) كتيباً بعنوان " خذوا . . . المنصرية اليهودية " ، أبرز فيه مزاعم معينة بالشرقة المنصرية ، واعتبر أن يمنح المجتمع الشرقي تشيلا نسبيا في البرلمان ( ٢١ ) .

( ٣ ) ان الاتصال السكني ( كأمر واقع ) شيء منتشر وسائد ، وليس من الغريب أن يغفل أحد الغربيين طريقته وهو يبحث عن عنوان في حي شرقي لأنه لا يمكن المنطقة أي " أشكيناي " ( غربي ) .

( ٤ ) تعد أبحاث المصح بصورة متكررة مدى بروز الانتماء المنصري كمنهج محدد للسلوك بالنسبة للنفس ونقطة اتجاه في تشييم الآخرين ( ٢٢ ) .

وحيث أن سياسة الحكومة ترتبط مباشرة " بالدمار المهاجريين " ، وليس أي من هذه الاستجابات " شرعيا " ، وبذلك تمثل درجة وجودها مدى فشل مجهودات الحكومة والمؤسسات الأخرى . ولكن حيث أنها أو على الأقل يعتقد أنها على وجه المصوم إحدى وثلاثين عهد ما قبل الهجرة ، فإن الفصل يسجل على الأكثر في مجال إعادة التكييف ، بدلا من مهمة التكييف



المباشر الأسهل منها بتحررها من المئانة. فليس من الانصاف أبدا أن نحصل الحكومة ذنب التوتر الصهيوني أو حتى العداء بين المجموعات ، فليست المشكلة من صحتها ، وحلها - أن كان يمكن أن يوجد لها حل - قد يكون أكثر مما نتوقع بصورة مقبولة من الحكومة - أي حكومة - أن تؤثر له حلا .

### المسؤول تجاه الدولة :

يتقبل الإسرائيليون ، بوجه عام ، شعارات القومية بحماس ، فتظهر دراسة كاتريل توسيع الارتباط بالفكرة الصهيونية ، ولم يناميهم أي مكان أي تحد بارز لشرفية الدولة . كما يتقبل جميع أقسام السكان المختلفة للأخلاقيات العامة التي تجسد شعارات كثيرة من مجتمع الميثاق القديم . وتظهر الاستثناءات الجزئية الوحيدة بين المهاجرين ممن بلغ شعورهم بخيبة الأمل درجة أدت بهم إلى عداء مبرر لإسرائيل . ولكن حتى بين أولئك فإن ما يرفضونه يتمثل على الأكثر في حيثات الدولة المحددة وليست الدولة ذاتها . ومع ذلك فمهما واجهت إسرائيل من مشاكل ، ومهما أحاطت بالبلبل بتعريف معناها والنزاع منها ، فأنها لا تعاني من ذلك التعامل الشامل حول حقها في الوجود نفسه الذي تتكب به كثير من الدول الجديدة .

ولكن نفس مستوى الشرعية العالي الذي يرتبط بالدولة ، يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فزعميون الرئيس في التقليد اليهودي ، على الرغم من أن ذلك جزء رئيسي منه . والأمريشمل أشياء كثيرة : ارتباطا تاريخيا بالأرض ( مما أدى إلى تحول علم الآثار إلى عملية قومية ) . ثم مفهوم إسرائيل كعلائق ، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي ترحب باليهود تماما . وكذلك الفخر

بإنجازات إسرائيل ، واستعمال الشعارات الفحال الذي يولد الولاء للدولة ،  
والشعور المستمر بحداء الحرب الذي يجمع من انتقاد فكرة الدولة ما يشبه  
الخيانة للوطن .

والحقيقة أن حداثة إسرائيل وتاريخها الذي يربط أديا إلى انخفاس  
توصي بتأكيد سيادتها . والاسرائيليون مقتنعون تماما بشرعية دولتهم ، وهم  
يسعون لاقتناع العالم أجمع بنقد الشيء . وهذا المسعى لا يدفعه ما لقبولهم من  
أسرة الدول من منافع سياسية واضحة بحسب ، بل تدفعه أيضا حاجتهم إلى  
الحصول من الآخرين على تأكيد بأن اقتناعهم أنفسهم ليس شاذا .

#### الاستجابة للسياسة الديمقراطية :

إن الولاء للدولة يختلف من قبول الترتيبات الدستورية الممينة التي تحكم  
سياستها . وهناك أعداد لا حصر لها من الأمثلة التاريخية والمعاصرة لبلدان  
سارت فيها التومية الشديدة جنبا إلى جنب مع ما يقرب من التباعد التام من الدساتير  
الدستورية . واسرائيل لا تعرف مثل ذلك التباعد ، ولكنها تواجه - على الأقل -  
مشكلتين بخصوص قبول مؤسساتها : تتعلق أولا هما بالاستجابة المتفاوتة تجاه  
المبادئ الديمقراطية العامة من قبل سكان البلاد ، وأما الثانية فتتعلق بانتشار  
الشعور بعدم الرضا عن مؤسسات سياسية معينة ، من أبرزها نظام تعددية  
الأحزاب ( multiparty system ) .

وقد رأينا بالفعل أن بعض المجموعات من السكان - ممن ينتمون إلى مجموعة  
التقليديين - تؤخذ فكرة التنافس السياسي ، كما أنهم لا يتقبلون كذلك الاستمرار  
الديموقراطي على الحريات المدنية الأساسية (٢٦) . ومن الصعب أن نقرر إن كانت



تلك المواقف تشكل بالنسبة لإسرائيل مشكلة أكبر من دكتاتورية الطبقة الحاكمة الأمريكية التي وصفها " لينينيت " (٢٧) أو دكتاتورية الطبقة الدنيا البريتانيكية التي وصفها " هوجارت " . فمجتمع إسرائيل مازال هشاً ، كما أن الدولة تعيش في جو أزمة مستمرة ، فجميع الظروف الخارجية المهيبة سياسة الشعب موجودة ، كما أن الالتزام الديمقراطي البسيط من ناحية جزو بارز من السكان يؤثر الظروف الداخلية الملائمة . ولا يخفى من المشكلة حقيقة أن من يحتمل أن يصبحوا دعاة الدكتاتورية في إسرائيل يوجد هم ما هو أكثر من قيمهم السياسية العامة ، فانهم يرتبطون في أغلب الأحيان بروابط الأصل ( العنصر ) أيضاً ، كما يرتبطون بتيار الضيق النحوي ومثاليهم الحقيقية أو الخيالية ضد مواطنهم الجديد .

مع ذلك نرى تكهناتنا للمستقبل يجب علينا أيضاً أن ندرك أن الابتعاد عن التقليد يعني ، في ذات الوقت ، الاتجاه إلى تنبيل الاختلاف والتسويج وهو المبدأ الديمقراطي الأساسي . وحيث أن التطور المصري هو هدف المجتمع فهناك ما يضمن على الاقتناع بأن نسبة مبادئ الدكتاتورية بين السكان سوف تقل تدريجياً . وفلاوة على ذلك ، وحتى لا يرضم ما قلناه حتى الآن صورة مخيلة لأغلبية شرعية من دعاة الحكم الفردي غرضاً رادة معادية للديمقراطية

على أقلية غريبة طاجرة علينا أن نضع نصب أعيننا عدة نقاط أخرى : فالمجتمع الشرقي ليس من دعاة الحكم الفردي بأي حال من الأحوال ، فهو يشمل تنوعاً ضخماً في الأصل وفوق الالتزام ، وهو ليس تقليدياً بالكامل ولا هو متساو على نفسه تماماً ، كما أن معظم الشرقيين ممن يمكن أن يحصلوا على سلطة سياسية مباشرة يخلب أن يكونوا ممن لهم أكبر قدرة على التأقلم مع مبادئ المجتمع السائدة . وحتى

الآن لم يكفى النظام أولئك الزعماء المنتهزين من يؤمنون بحجهم السياسى  
السلطة على دعوى العنصرية ، أما الاتجاهات الأكثر شهرة فهي شائعية •  
مباختيار ، فان من الغباء أن نبالغ فى الأهمية المنتورة لتقبل الديمقراطية  
الذى لم يكمل بعد ، كما أنه من الغباء أيضا أن ننكر أنه لن يثير أية مشاكل •

ويمكن تكرار المناقشة واختصارها كما يلي :

لقد أسهمت مجموعة متنوعة من الظروف فى جعل اجماع الرأى السياسى  
فى اسرائيل أقوى من اجماع الرأى الاجتماعى فيها • والأهم من ذلك هو أن  
النزعت الاجتماعية ، حتى الآن ، لم تتحول مباشرة الى المحيط السياسى  
بسبب : ( ١ ) الادراك المباشر للخطر المحدق من الخارج ، وبالتالى للمواقف  
الوخيمة المحتملة لعدم استقرار الحكم • و ( ٢ ) استشارات الحكومة الخمسة  
فى " حل " المشاكل التى تخلق الانشغاقات فى المجتمع ، فإذا فرض أن يحدث  
مثل ذلك التحول ، بالرغم من كل شيء ، فمن المتوقع حدوث تحول من نظام  
سياسى يتمتع باجماع فى الرأى بشكل متحول الى نظام يتميز بالانشقاق هائل • وسواء  
كان مثل ذلك التحول المباشر محتملا ، وتم حدوثه قبل أن تخف التوترات  
الاجتماعية بدرجة تسمح للنظام السياسى بالسيطرة عليها ، فهذا فرضان غايبه  
فى الأهمية ، وسوف نعود اليهما فى جوانب أخرى من الكتاب • أما الآن  
فنتحول الى سؤالين يرتبطان بوضوح ، وهما : كيف يرى الاسرائيلى نفسه  
بالنسبة لنظام الحكم ، وكيف يتصرف حسب ما يراه ؟

### الكفاءة والاهتمامات والمساهمة السياسية :

ان الثقافة الوطنية الاسرائيلية تجعل للاهتمام أو الاسهام السياسى قيمة  
كبيرة . كذلك فانها تغلق ، لدينا ، احساسا بالكفاءة السياسية ، وبأن أفراد



الشعب لديهم ما يوصلونه ليتمكنوا من أحداث تغيير في السياسة ، وبأن لهم سم بعض السيطرة على النظام السياسى . وبالانفاة الى الارتباط التقليدى بين هذه المفاهيم وهذا السلوك والنظرية الديمقراطية ، فانها أيضا تبسج مباشرة من تقليد اليسوف بتأكده الشديد للاعتماد على النفس ، والمسؤولية الجماعية ، وقواعد الالتزام الشخصى .

وبالرغم من ذلك فلن يكون من المستغرب أن نجد أن جميع الاسرائيليين لا يستجيبون لهذه القيم بنفس الدرجة ، ولا أن اختلاف جذوهرم الثقافية - الاجتماعية هو العامل المؤثر فى اختلاف استجاباتهم ، فبحسب أى ممد من المقاييس نجد أن التقليديين أقل اهتماما بالسياسة من الانتقاليين ، والانتقاليين أقل اهتماما من العصريين . والجداول رقم ٤ (ب) يمثل الاستجابة لأحد مقاييس الاهتمام السياسى ، وهو السؤال : كيف تصف نفسك - كمهتم جدا ، أو مهتم بصورة معتدلة ، أو غير مهتم أكثر من اللازم ، أو غير مهتم بالمرة ، بالأمر السياسى؟

جدول رقم ( ٤ - ب )  
معدل تكرار الحوار السياسى السام

( نسب مئوية )

درجة الاهتمام	التقليديون	الانتقاليون	العصريون	المجموع
مهتم جدا	٩	٢٥	٥٠	٢٨
مهتم بصورة معتدلة	٩	١١	١٣	١١
غير مهتم أكثر من اللازم	٢٨	٥٠	٣٢	٣٧
غير مهتم بالمرة	٥٤	١٤	٥	٢٤

وهناك مقاييس أخرى للاهتمام السياسي ، مثل معدل تكرار المناقشات السياسية مع الأسرة ومع الأصدقاء ، التي تحدثنا عنها فيما قبل ، يفهم ما يدل عليه الجدول رقم ( ٤ - ب ) ( ٤ - ب ) : البيانات عن درجة الاهتمام بعيد أيضا الفكرة التي ستقارنها سلفا من أن المسائل السياسية الجوهرية ليست بذات أهمية بارزة لدى التقليديين ، \* فدرجة المناقشات والاهتمامات السياسية ترتبط بشبكة الاتصال المحددة لمعظم التقليديين ، من يستمعون إلى الإذاعة أو يقرأون الصحف والمجلات أو يشاهدون الأفلام السينمائية أو يقضون وقتهم مع أصدقائهم ، بنسبة تقل كثيرا عن الانتقاليين أو المصريين ، كما تتفق مع الاكتشافات المماثلة في البلاد الأخرى ، حيث يظهروا باستمرار أن أقل الأفراد اهتماما بالسياسة يكونون في العادة من أقلهم معرفة بالمعلومات السياسية وأقلهم شبلا للتقاليد الديمقراطية .

وتتوافق هذه المتغيرات ، في العادة ، مع الاحساس بالفعالية السياسية أيضا ، فكلما قل اهتمام الشخص قل شعوره بالفعالية السياسية . وتعدل النتائج العامة في إسرائيل على أن ٩٠ ٪ من التقليديين يخشون احساسا بسيطًا جدا بالفعالية السياسية ، وذلك بمقارنتهم بثلاثي الانتقاليين وثلاثي المصريين . ولكن ما هو أهم إثارة من كل هذه النتائج المثيرة هو ذلك التدرج الشديد جدا في الاحساس بالفعالية ، المستمد من المجموعات الثلاث جميعها . فان المصريين في إسرائيل يخشون شعورا بالفعالية بنفس درجة ما يخشونه خريجو المدارس الإعدادية في الولايات فير الجنوبية بالولايات المتحدة ، ودرجة أقل بنسبة الثلث من احساس خريجي الكليات بنفس المنطقة ، ولا توجد أية مجموعة أمريكية تعطى نتائج أقل من " عينات " التقليديين ، كما أن واحدة



منها فقط تقل من " عينات " الانتقاليين \* ( ٣٠ )

تدعى ، ما هو سبب هذه الظاهرة ؟ ان الجواب ليس مؤكداً بأية حال ولكن من المحتمل أن هناك عدة عوامل تدخل في هذا التقليد المساهمة الوطنية خلال المجموعات ذات الاهتمامات - وهو تقليد راسخ ونقي جداً في التجربة الأمريكية - لم يتم في اسرائيل تقريباً ، وبماستثناء هذه المجموعة الأحزاب السياسية التي تتسم بكثير من صفات المندوبة في المجموعات ذات الاهتمامات الأمريكية ، فمهما كان عدد قليل من المنظمات التي يمكن من خلالها عرض المطالب السياسية ، كذلك لا يندرج الى الرأي العام بنفس الحساسية الأمريكية التي ينظر بها الى صوت الشعب ( Vox Populi ) فمع قبول النظام الايديولوجية فلا معنى لأن يسعى السياسيون لحشد الأنصار من الناخبين ، وعلاوة على ذلك ، لا يوجد أي سياسي اسرائيلي يرتبط أو يتمسك بمبدأ انتخابي مثلاً يفعل مثله الأمريكي : ذلك لأن حزبه هو قاعدة تأييده وليس له اثره الانتخابية ، ويتبع ذلك أن الأسطورة الأمريكية القائلة بأن أي امرء يمكنه أن يكبر ليصبح رئيساً للجمهورية ، والاعتقاد والايقان بأن لكل شخص الحق - وحق الواجب عليه - في أن يعطين آراءه السياسية ، يكاد ان أن ينحصر ما في اسرائيل \*

ولكن نقول نفس الشيء بطريقة أخرى ، يمكن أن نشير الى قوة الحكومة الاسرائيلية ، والمفهوم الشائع هو أن اسرائيل توجهها مجموعة داخلية ( ٣١ ) متشابكة بالغة الثبات ، تعارض سلطة شبه مطلقة على الحياة السياسية ، وهذه الفكرة تجعل من ينفون التأثير في القرارات يعتمدون على الاتصالات الشخصية وهوترف لا يتوافر لأغلب المواطنين .

وأخيرا ، فإن تلك النسبة المنخفضة بشكل خاص للفعالية بين المهاجرين الشرقيين تتعلق ، في الكثير ، بما يتوقعونه من النظام السياسي ، فإن مفهوم الفعالية السياسية نفسه قريب بالنسبة للكثيرين منهم . وعندما يسألون عن مقدار ما لهم من سيطرة على العالم السياسي ينجأون ويقولون : " بالدأب " ، إن موثوقي الحكومة لا يهتمون حقيقة بما يفكر فيه الناس من أمثالي : هل من المفروض أن يفعلوا ذلك ؟ .

وبالرغم من ذلك فكل هذا يحدث داخل نظام يعتبر - حسب سمعته - متحرره لنفسه - مهيولا بالمصبغة السياسية الى درجة كبيرة . فحكومة إسرائيل وأحزابها ، الى جانب المهتدوت ، تبدو أصغر وأكثر شمولاً في ارتباطها بحياة المواطن اليومية من أغلب الانظمة الديمقراطية في العالم ، كما أن مستوى المعلومات السياسية لدى مجموعة المخابرات السرية الداخلية ( The inside ) - dope variety - على الأقل يزيد عما هو عليه في معظم الدول الأخرى . كذلك فإن العلاقة المباشرة بين العمل في القطاع السياسي وسلامة وأمن الدولة والتنمية الاقتصادية وغيرهما من المشاكل الصروفة ، مثل اندماج المهاجرين ، مشهومة تماما . وفي هذا المجال ، يختلف ما يعنيه تدني الشعور بالفعالية عما قد يعنيه في بلد يعتبر السياسة فيه أقل أهمية . وهكذا ، يجب علينا أن نجعل ثغرة محيرة أخرى في السياسة الإسرائيلية : نغني نفس الوقت قد يحس المواطن باعتماده الشخصي على نشاط الحكومة ويشعر كذلك بحجز واضح عن التأثير في ذلك النشاط .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن النسبة القليلة للسلوك السياسي مرتفعة الى درجة كبيرة ، ولا تختلف بشكل ظاهر من مجموعة الى أخرى . فحوالي



خمس الاسرائيليين يدعى أنه عمل في إحدى الحملات الانتخابية ، وحوالي نفس النسبة يحضرون الاجتماعات الترفيعة للأحزاب السياسية في بعض الأحيان ، على الأقل ، كما يصوت ٨٠ ٪ في الانتخابات الوطنية . ونسبة الاندماج طامسة توحى بأن المساهمة السياسية تعتبر شيئاً عملياً بدور النذر تعاداً عن امكانية تأثيرها على سياسة الحكومة . وسواء كانت نافذة منها في الامكانيات التي توفرها في سبيل شق طرق شخصية توصل الى مراكز السلطة ، أو في تحقيق الالتزامات الايديولوجية ، أو في أي ناحية عملية أخرى ، فإن المعنى الواضح هو أن العالم الميؤس شامل بدرجة تؤدي الى منافع ومزايا أخرى غير السلطة السياسية .

وحقيقة أن نسب حضور الاجتماعات العامة واجتماعات الأحزاب والمظاهرات السياسية ، وأن نسب الأصوات الانتخابية والعمل في الحملات السياسية ، تتساوى بالتقريب مع حجم المجموعات الرئيسية المختلفة داخل المجتمع سواء يتمثلها حسب المقياس التقليدي - المصري أو غمرياً - تلك الحقيقة تؤكد ذلك التشابه مع الجمعية التامانية الأمريكية الذي عرضنا من قبل . وحيث يجب أن يتوقع المرء أن يسهم أفراد المجموعة ذات المستوى الاجتماعي - الاقتصادي المنخفض في اسرائيل - وهم الشرقيون والتقليديون - في الحياة السياسية بنسبة أقل من المجموعات الأخرى ، فلا بد أن يعيد النظر في هذا التوقع لتفسير ذلك المستوى المرتفع من النشاط الحزبي ، والمجهودات الجادة التي تبذلها الأحزاب في العمل السياسي بين جميع الطبقات الاجتماعية . ولكن الاستنتاج بأن الشرقيين قد تم ادماجهم داخل النظام السياسي بطريقة فعالة مثل الغربيين يكون استنتاجاً خاطئاً ، فالعمل السياسي الذي نتكلم عنه هنا لا يعرف التمييز فهو لا يأخذ في اعتباره ما للفرد من شبه احتكار لمراكز الزعامة ، ولا حقيقة أن المصريين

أكثر ميلا للانتقاء لاحدى المجموعات ذات الاهتمام أو الأخرى ، كما أنه لا يفرق بين الدوائج المختلفة للمساهمة السياسية ، سواء كانت هلية أو أيديولوجية ، ذاتية التوجيه أو يوجهها الآخرون ، أو تتميز بأى طريقة أخرى . وقد كانت الجمعية التامانية في نيويورك فعالة ومنظمة ، وقد قاىض المهاجرون أصواتهم الانتخابية بالخدمات وليس من أجل أن يكون لهم نصيب في تشكيل السياسة العامة ، ولم يأت التحول التدريجى لمطالب المهاجرين وذريرتهم المتزايدة من أجل السلطة وحصولهم عليها الا بعد أن حصلوا على قسط من الامان والاستقرار الاقتصادي ، وبعد أن خفف من حدته انتشار مواقع السلطة في النظام السياسى الأمريكى . وما زال مهاجرو اسرائيل العرقيين في أولى مراحل هلية التحول من الاشتراك المنفصى المحدد الى التأثير الهادف في هلية اتخاذ القرارات .

### الشيخ والشباب

ان تناول أغلب هذا الفصل للتكيف السياسى من ناحية الانقسام الثقافى بين الشرق والغرب لم يكن مقادفة بأية حال ، فهو نابع من الاعتقاد بأن اسرائيل لاتواجه أى مشكلة داخلية أكثر أهمية من العلاقة بين المجموعات العنصرية . وهذا وضع تم شرحه وعرضه في الفصل الثانى من الكتاب ، ولكن هذا الفصل أيضا يبين مبادئ أخرى للتوتر الاجتماعى . وأحد هذه المبادئ على الأقل ، هو الصراع بين الأجيال ، وهو يستحق المزيد من الاهتمام في هذا المجال .

وكما رأينا ، فان أكثر ما يهم قدامى رجال مجتمع اليمشوف هو انفسهم أبناءهم من أسلافهم التاريخيين ، وأنهم لم يعودوا يرون في اسرائيل ذلك المعنى الخاص الذى كان يشكل الجزء الأكبر من نظرة آبائهم الى العالم ، وأن تيسم اليمشوف أصبحت مهددة بؤاد سابق للأوان ان لم تكن قد دأواها التمييز



بالفعل . واحد من طوائف التعبير عن ذلك القلق تتخذ صورة اتهام الجيل الجديد بالتأمرك ( أى أنه مصبوغ بالمصبغة الأمريكية ) Americanization المزعوم . وفى هذا المجال يقصد بالتأمرك التقليد المبتذل لأسوأ ما فى الثقافة الجماهيرية الأمريكية ، سواء فى الأدب أو الفن أو الأزياء أو الموسيقى أو أى مجال آخر للاستهلاك الثقافى . كذلك يقسم الشباب بشكل أعم ، باستبدال أكثر قيم الطبقة المتوسطة سطحية بايديولوجية العمل المرائد .

ومن الممكن تقديم أى عدد من الدفاعات ضد هذه الاتهامات ، فالمسرة قد يحتج بأنه لو كان التأمرك موصفاً فانه موصوفاً بأبعاد وبائية - مرضية يتفشى ليعيب العالم كله ، ومن الغباء الاعتقاد بأن إسرائيل محصنة ضد هذه بطريقة أو بأخرى ، أو ربما لا تكون الحضارة الأمريكية هى ما يتم احتذائه وإنما هى السلوك والقيم التى تتبع بالضرورة من سعة الثراء والرخاء . فهل من المعقول أن نتوقع من الشباب أن يشارك آباءه فى عالمهم الايديولوجى ، فى حين قد تغيرت البيئة بهذا الشكل المثير فى كل صورة تقريباً ؟ وعلاوة على ذلك ، أليس من الصحيح أن الجيش فى إسرائيل فى منتصف الستينات ، وليست مبادئ العمل الرأسمالية ، هو الذى يحافظ على بقاء الدولة ؟

فى الواقع ، تشترك جميع هذه الدفاعات فى تقبلها لشروط المناقشة فهى لا تنكر الاتهامات ، بل تحاول - بدلاً من ذلك - أن تبررها . ولكن من الممكن الاستجابة لمواجهته الاتهامات بطريقة مختلفة تماماً ، فالأدلة لسياسة المتوافرة تدل على أنه فى عالم القيم السياسية العامة والالتزام الصهيونى ، بل وفى المبادئ السياسية ، لا تتسع الشقة بين الشباب والشيخ إلى ذلك الحد بالرغم من كل شيء .

وتدل على هذا الاستنتاج بشكل قاطع دراسة كل من كانغريل وفاينس  
على السواء (٣٣) ، فالاختلافات بين الجيلين لا يكاد يذكر ، سواء تمناه حسب  
الالتزام بالحريات المدنية أو بمبادئ أيديولوجية العمل الماركس الديمقراطي  
أو حسب المنافسة الديمقراطية ، أو أي عدد آخر من الدوافع الأخرى . وتظل  
هذه الحقيقة قائمة حتى عند اختبار المواقف تجاه مسائل سياسية معينة ، مثل دور  
المستدرف أو مكان الدين في الدولة أو تغجيل الاشتراكية على الرأسمالية ، والواقع  
أن هناك مجالين يبرز فيهما الاختلاف بين الجيلين القديم والحديث ، وهما  
في التزامهما الشخصي والديني وفي موقفهما تجاه السياسة الأكثر عداء بالنسبة  
للدول العربية . فهنا نلاحظ ، بانتقالنا من القديم إلى الحديث ، تناقصا  
تدرجيا في الحماس الديني وزيادة ملحوظة في الموافقة على أنه يجب على إسرائيل  
أن تكون " أعنف في تعاملها مع العرب " .

وليس من الواضح أن الاختلافات بين الجيلين بشأن الدين والحيف تشكل  
أدلة بارزة على تباين التوتربين الأجيال ، أو على تغير الجوانب الولوجي ، ولكن من  
المحتمل على الأقل أن تمثل نتائج دمية . فالناس ، عموما ، يصبحون أكثر تدينا  
وأقل تنفا كلما تقدموا في السن ، ولكن حتى إن كان من الممكن تفسير تلك  
الاختلافات بأن الجيل الإسرائيلي الجديد قد تنكر في هاتين الناحيتين  
لقيم الجيل القديم ، فإن انعدام الاختلافات البارزة في كل المتغيرات المختبرة  
الأخرى يظل بارزا .

والواقع أن البيانات تسمح لنا بالتعليق المباشر على مشكلة " التأمرك " ،  
حيث أن أحد الأمثلة التي تتضمنها دراسة " فاين " Fein يقول : إذا لم  
يصبح في إمكانك لأي سبب من الأسباب ، أن تعيش في إسرائيل ، فأى دولة



(٣٤) أخرى من بلاد العالم تختار؟ • وقد كانت الأولوية للدولة الاسكتلندية نافيسة وهولندا • وليست للولايات المتحدة في اختيار شباب اليعشوف • فأمر يكسب محبوبة وشعبية ولكن لبريطانيا وفرنسا نفس الشعبية والمحبة للاختلافات بين الشيوخ والشباب ثائرة • كذلك كانت أمريكا مجرد أحد البلاد المذكورة فقط فمسند سؤال : • من أى بلاد العالم تمتد أنه يحسن لإسرائيل أن تتعلم أو تتخذ مثالا تحتذي في كل مجالات الحياة ؟ • كما أن ذكرها بناء على الخالص فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي • أما الدول الأوروبية فقد ذكرت كأنما طائفية •

ومع ذلك فإن مشكلة " التأمرك " ليست أسطورية تماما • فإن الولايات المتحدة كانت الاختيار المشترك بين أبناء الجيل الثاني للمشركين في ردهم على كل من السؤالين المذكورين • ولكن بالرغم مما يمكن أن يشكله الأمر من قلق لجيل رجال اليعشوف القدامى فهو ليس أبداً كمثكلة ادعاء تبذ أبناء اليعشوف أنفسهم لقيم اليعشوف • فهو مجرد عنصر آخر من عناصر الانقسام المنصوى •

وهناك • بالطبع • اختلافات ثقافية بين رجال اليعشوف القدامى وأبنائهم • وتظهر هذه الاختلافات بطريقة مباشرة • في التغيرات الأشر ظمها في التدفق الثقافي • ويمكن قياسها بدراسات الجماعات من ناحية الاستهلاك وغيرها من ضرائق الملوك الأخرى المرتبطة بذلك • فهل تصدم هذه الجماعة أية ارتباطات سلوكية تماما • اللهم إلا من ناحية الدين والتقاليد والسياسة الخارجية ؟

يبدو أن هذا هو الواقع بالفعل • أن جيل السرعة الذي توك الموسيقى

الشعبية والرقص الشعبي الى موسيقى الجاز ورقصة التويست — هذا الجيل الذي يزيد الماه بمقارنة مزايا السيارات تبعا لأنواعها المختلفة عما يعرفه عسسن نظريات الصهيونية العمالية ، واختصار ، هذا الجيل الذي توجه ضدها لانتهاكات ، يتفق الى حد ملحوظ مع آباءه في قيمهم وميولهم السياسية ، فليس من المستغرب ألا يعنى الاختلاف في الذوق الثقافي اختلافاً في الاعتقاد السياسي ، وبالرغم من كل شيء ، فليس هناك أى سبب لافتراض أن المعجب بدان بروميكس أو بالخنافس من أقل تسامحاً من المعجب ببيتهوفن وبروكنر أو ببورشوف أو بياليك أو شولوم الياحيم . ان المحظرة الثقافية المتماظمة التي تتخذ مثل ذلك الموقف تخلط بين الجوهـر والأسلوب : فالقدمية بأوسع معانيها تبدو في أنماط ثقافية مختلفة ، لا يتعلق أى مدى بها أى شيء محين في عالم السياسة . أما الخوف من أن تعكس أذواق الجيل الشاب " المستهتر " انفصالا عن قيم الميشوف السياسية فلا تليده الأداة ولا يمكن الدفاع عنه باعتباره موقفاً نظرياً . فالشيخ الفهمي والشاب الفهمي يختلفان في الذوق والمزاج ، ولكنهما ( ٣٥ ) حسب ما تدل عليه المعلومات — لا يختلفان في المعتقدات السياسية أو في القيم .



## الفصل الخامس

### مراكز القوة

في أي نظام سياسي ، يصبح بعض الناس أخصائيين في السياسة ، وهؤلاء هم الذين يتحملون مسئوليات خاصة في اتخاذ القرارات العامة ، وتصريف مثل هؤلاء الأشخاص من أكثر الأمور جاذبية في مجالات البحث السياسي ، وأكثرها تعقيدا في نفس الوقت .

وتعتبر الثقافة الشعبية أن السلطة في أيدي من لا يضحها لهم القانونون انحراف أو عرض مرضي في جد السياسة الديمقراطية ، وهذه النظرية وصفت خاطئ ، مهما كانت مكانتها كمبدأ ، فالسلطة السياسية لا توزع على النظام - أي نظام - سواء بالتساوي أو كما يتفق ، كما أنها لا تستمد من القانون والمنصب الرسمية وحدهما . ولذلك فإذا حاولنا الإجابة على السؤال : " من يحكم ؟ " فلن يكفي أن ندرس مجرد توزيع السلطة الدستوري ، قد يكون هناك بعض التناسب بين التوزيع الرسمي والوضع الفعلي ، ولكن من المؤكد أن التوافق لن يكون كاملا أو حتى قريبا من الكمال .

ولا يجب أن يوحى ذلك بخطيرة " تأمية " عن السياسة حيث يظهر الممثلون السياسيون في صورة الديي ، تحركها أيدي " مكيا فيلية " مأكرة تختبئ في أماكن سرية . أما النظرة الأقل رومانسية ، وإن كانت أكثر صراحة على العموم ، فهي أن السلطة - وخصوصا في المجتمعات المركبة - منتشرة في توزيعها

ومصدرها على السواء ، فيتساوى بعض الناس أكثر من غيرهم لأنهم يسيطرون على أعداد ضخمة من الأصوات الانتخابية ، ويملك آخرون سلطة أضخم لأنهم يملكون قدراً كبيراً من التعليم أو الدخل أو أية صفات تمتاز بها مجتمعاتهم . والواقع أن التساؤل عن الصفات التي يقدرها المجتمع في توزيع السلطة يعد من أكثر التساؤلات تشويقاً ، كما أنه يقترب أكثر من غيره من توضيح العلاقة المحددة بين الثقافة السياسية والبناء السياسي : هل الممنون هم الأكثر أهمية أم الأثرياء ، أم المتعلمون ، أم أبناء من جاءوا من قبل ؟ ثم من الذي يملك الاتصال بالحكام ، وذلك في حد ذاته نوع من القوة والسلطة ؟

وتنشأ الصعوبة الرئيسية في الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بها من غرض السلطة كفهوم وكحقيقة فيجب علينا — على أقل تقدير — أن ندرك أن السلطة السياسية ليست سلطة موحدة ، تشتري دائماً من نفس العنوان وكميات معينة وحسب سعر مستقر ، لتستعمل في أي ظرف ووضع سياسي ، كما أن السلطة السياسية ليست ممدومة الأبعاد ، إذ يقسم فيها الممثلون حسب مقياس يتراوح بين القادر على كل شيء والعاجز تماماً . فالسلطة تكون في بعض الأوقات صفوة تنبع من مصادر مختلفة ، وتلائم أناساً مختلفين ، كما يمكن استعمالها — أو عدم استعمالها — بطرائق عديدة ، وتعتمد في أهميتها في أي لحظة على تفاعل معقد بين اعتبارات نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية ووضعية .

إن تحقيق فهم كامل لطريقة عمل نظام إسرائيل السياسي ، أو أي نظام سياسي آخر ، يجب أن ينتظر ظهور نظرية عن السلطة تكون أكثر وضوحاً مما ابتدعه العلماء السياسيون حتى الآن . أما الآن ، ومن أجل تحقيق أغراضنا ، فيكفينا أن نتقبل التعريف الجزافي والتفويهي للسلطة بوصفها الظاهرة التي تجمـعـ

الآخرين يذعنون عند اتخاذ القرارات •

ولهذا التصرف أربع مزايا على الأقل : فهو أقرب للتعارف الأكثر شيوعا التي تتعامل معها الآن ، كما أنه يناسب الوضع السياسي الإسرائيلي بصفة خاصة ، كذلك فإنه قد يسمح بتصوير كمي ، وأخيرا فإنه يشير إلى مصادر السلطة المتعددة وإلى أهميتها • فالسلطة السياسية حسب وجهة النظر هذه هي صفة تجمّل الآخرين يذعنون لعملية اتخاذ القرارات الدائمة ، فهي تتداخل وتتشارك مع أنواع السلطة الأخرى ، ولكنها لا تطابقها تماما •

#### من الذي يحكم ؟ :

وعلى وجه العموم فإن ما نسأل عنه هنا هو : " من الذي يحكم ؟ " ، وهو سؤال يفتح المجال أمام اجابات متنوعة ، فنتجه الى الحصول على جواب شاف بالتقريبات المتتالية ، حيث تضعف كل خطوة جديدة تحسينا وتحقيقنا الى الوصف الاجمالي المبدئي •

ان الافتراض الغالب عن توزيع السلطة السياسية في اسرائيل هو أنهم - تقع غالبا في أيدي قدامى المهاجرين من مستوطنى موجة " الهجرة " الثانية ممن وفدوا الى فلسطين من أوروبا الشرقية ( ومن روسيا على الأخص ) بين عامتى ١٩٠٤ و ١٩١٣ • وفى ظاهر الأمر ، توجد أدلة كثيرة لتأييد هذه النظرية ومن ذلك أن من بين ال ٢١٢ عضوا يهوديا فى البرلمان من عملوا بين عامتى ١٩٤٩ و ١٩٦٥ كان ٧٣ % من مواليد شرق أوروبا (١) ، أما بالنسبة لحزب الماباي فان الرقم يصل الى ٧٥ % منهم ٢٥ % وفدوا مع موجة الهجرة الثانية ،



من بينهم " بن جوريون " و " موسى شاريت " و " ليفى اشكول " ، ورؤساء الوزارة الثلاثة في اسرائيل حتى اليوم ( \* ) .

ومن الواضح أن المهاجرين الذين قدموا الى فلسطين وهم شبان بالفسون قبل عام ١٩١٣ ، قد أصبحوا مجموعة من الشيوخ الآن . والواقع أن متوسط تاريخ ميلاد أعضاء حزب الماباي في البرلمان ممن قدموا خلال موجة الهجرة الثانية هو سنة ١٨٩١ ، ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن نجد نقضا في أمثال هؤلاء الرجال في البرلمان بالفعل ، نجد أن في الكنيست الأول كان ٢٩ % من ممثلي حزب الماباي ( ثلاثة عشر شخصا ) من أبناء موجة الهجرة الثانية ، بينما كان عددهم في الكنيست الخامس خمسة فقط ( أو ١٤ % ) ، ومع ذلك ، فقد كان التحول الى مجموعات المهاجرين الأخرى تدريجيا . وقد كان متوسط عمر أعضاء حزب الماباي في الكنيست الأول ( ٤٥ عضوا ) عند انتخابهم لأول مرة هو ٥٢ عاما ، أما متوسط عمر أعضاء حزب الماباي في الكنيست الخامس ( عام ١٩٦١ ) فقد بلغ ٥٤ عاما .

والافتراض الذي أوردناه في الفقرات السابقة يشير ضمنا الى أن الكنيست مركز للسلطة في اسرائيل ، وليس هذا الافتراض صحيحا تماما لأسباب سوف نذكرها فيما بعد ، فيجب ألا نضل أنفسنا بالتفكير في استخدام المعلومات عن أعضاء الكنيست في التوصل الى استنتاجات عن توزيع السلطة ، وعلى أحسن فرض فإن الكنيست يقدم مقياسا لتشير تكوين الميخنة المختارة ، وكذلك لتشير قيم المجتمع ، كما أن تحليل بيانات أعضاء الكنيست الاجتماعية الأصلية يعطينا تلميحات لاتصريحات وقد يساعدنا تأكيد افتراض أن العامل الطبيعي قد أنقصر صفوف الهجرة الثانية ، ولكنه لا يقدم دليلا على أن قدامى المهاجرين الأوائل قد تم ابدالهم بخيرهم في

( \* ) أي حتى عام ١٩٦٧ ، وهو تاريخ نشر الكتاب . ( المراجع )

مركزهم الرئيسى . \* ومثل ذلك الدليل قد يوجد - ان وجد - خلال اختصار دقيق لمختلف مراكز السلطة فى نظام الحكم ، بما فى ذلك الحكومة ، ورجالها ، قيادة الأحزاب ، والجيش ، ومجتمع الأعمال ، والمهتدروت ( اتحاد نقابات العمال ) ، ووسائل الاعلام ، وغيرها .

وعند اجراء مثل هذا الاختبار يظهر استنتاجان أولهما أن موجة الهجرة الثانية بحسن فهمها كهدأ لا كمجموعة خاصة . والخط الفاصل لعام ١٩١٤ ، كنقطة يتوقف عندها الانتساب الى موجة الهجرة الثانية ، يستبعد أناسا كثيرين ممن يشابهون من وفدوا قبل عام ١٩١٤ فى نواح مهمة كثيرة . والمقاييس المهمة للانتساب الى المجموعة الحاكمة هى السن ، والوصول المبكر الى البلاد ، والمولد بأوربا الشرقية ، وايدولوجية الصهيونية العمالية . وقد صار من المعتاد ارتباط هذه المعايير بموجة الهجرة الثانية ، وان لم تكن ملكا خالصا لها ، فسان روح الزمالة والصداقة التى ربطت وافدى ما قبل عام ١٩١٤ بعضهم الى البعض كانت أكثر بروزا فى الثلاثينات منها فى الستينيات . وقد ضمت زعامة حزب السابى ( من الحرس القدامى ) فى عام ١٩٦٥ " اشكول " الذى وفد فى عام ١٩١٣ ، و " جولدا مائير " التى وصلت فى عام ١٩٢١ ، و " زلمان آران " وهو ممن مهاجرى عام ١٩٢٦ ، و " بنحاس سابير " الذى لم يأت الى اسرائيل الا فى عام ١٩٣٠ . فهناك اثنتا عشرة سنة تحل أكبر هؤلاء الاوجة عن أصغرهم فى السن ، وسبعة عشر عاما وقت الوصول الى البلاد ، ولكنهم جميعا يتشابهون فى نواح غاية فى الأهمية .

أما الملاحظة الثانية فهى أن الهجرة الثانية قد تحولت ما يقرب الاحتكار للسلطة فى اسرائيل الى السيطرة على قسط بالغ الضخامة من السلطة . فاذا أخذنا

الكثيـست كمقياس ، مرة ثانية ، فـاننا نجد أن عضوية مثلى حزب الماباي من غـسير الأوروميين قد قفزت من ١٠ ٪ الى ٣٠ ٪ بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٦١ (٢) ، واستعمال مقياس آخر ، نجد أن أول سبعة وزراء من حزب الماباي من مواليد ما بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ، وجميعهم من شرق أوروبا ، وقد وفدوا جميعـا الى اسرائيل قبل عام ١٩٢٤ . وحينما شكلت الوزارة الحادية عشرة فى عام ١٩٦٣ ، كان من بين وزراء حزب الماباي الأحد عشر ستة من مواليد هذا القرن واثنان من مواليد اسرائيل ، وواحد من المهاجرين من العراق ، وأربعة مـمن هاجروا عام ١٩٣٨ أو بعده .

وقد كان المصدر الأول لسيطرة الهجرة الثانية ذا ثـمب ثلاث : أولها أنه فى وقت الاستقلال كان أفراد الموجة الثانية هم الذين يسيطرون على مؤسسات الدولة الرئيسية ( هم وزملاؤهم فى الايديولوجية ) ، وثانيـتها — كما رأينا — أن ماساد المجتمع من أساطير عامة حوالى عام ١٩٤٨ كان يحظى أهمية كـبرى لتلك الصفات التى أصبحت ترتبط فى الأذهان عامة بموجة الهجرة الثانية : روح التطوع والتضامن والريادة . وأخيرا ، فان وضع رجال الهجرة الثانية اقدمى الرئيسى فى الكفاح من أجل الدولة جعل منهم آباء الدولة التى ولدت من جديد ومؤسسـيها . وحتى بالرغم من أن مجموعات أخرى كانت مسيطرة فى أجزاء مهمة من المجتمع قبل عام ١٩٤٨ — ومن أهمها أبناء أوروبا التى فى مجتمعات الاعمال والدراسات — فان اهتمام الرأى العام كان مركزا على أبطال الكفاح من أجل الاستقلال ، وقد كان هؤلاء هم من ظهوروا بحق كزعما مشـعين للمجتمع .

فاذا كان الانتقال من الاحتكار الى التحكم الغالب قد حدث بالقـسـل ، وإذا كان الابتعاد — الأكثر تطرفا — عن سيطرة موجة الهجرة الثانية ليس بـمـيـذ



كما يبدو ، فان تفهم الأسباب يجب أن يتم داخل إطار هذه المصادر الأصلية للسلطة السابق ذكرها . ان الشيخوخة والرعاة وحدهما ليستا بالتفسيرات الكافية اذا نظر الى الهجرة الثانية كما يجب ، أي باعتبارها مجموعة من القيم أكثر منها كمجموعة من الأشخاص . أما السبب الأكثر اقناعاً فهو أن كل من المصادر الثلاثة للسلطة المذكورة فيما تقدم : وهي السيطرة المبكرة على المؤسسات ، والارتباط بقيم المجتمع الأساسية ، واكتساب صفة الآباء المؤسسين للمجتمع - قد ضعف بمرور الزمن .

أما بالنسبة لعام ١٩٤٨ فقد كانت أهم المؤسسات هي : الوكالة اليهودية ، والهستدروت ، والهاجاناه ، والحركة التعاونية ( واتحادات الكيبوتز المفيد رالية بوجه خاص ) . وقد كانت زعامة هذه الهيئات الاربع كثيرة التشابك كما كانت عملية اتخاذ القرارات شخصية الى درجة كبيرة . ولم يقبلاً أحد بما سيجلبه الاستقلال بالضرورة من بيروقراطية الدولة بأثقاليها ومراسمتها ، فقد حدث بعد ذلك بفترة وجيزة أن عينت " جولدا مائير " ( " مايرسون " في ذلك الوقت ) كسفيرة لدى الاتحاد السوفيتي ، فنظمت موظفي السفارة حسب نظام الكيبوتسر ، حيث يأخذ كل عضو من السائق الى السفارة نفسها دور في العمل في المطبخ ، وهكذا .

ولم تستغرق الحقيقة الضمنية لما تحنيه الدولة وقتاً طويلاً لكي تظهر نفسها ، فقد ازداد مباشرة ، وشكل مثير ، عدد المراكز الحكومية التي تحتاج الى من يشغلها على أساس من الالتزام الكامل من أشخاص يرتجى أن يكونوا مسن ذوى الكفاءة العالية ، كما وضعت جداول المرتبات معلنة اختلافات المكانة . كذلك ظهرت الحاجة الى مهارات جديدة لكي تجند في خدمة الحكومة من المهارات

المهنية والخبرة البعيدة كل البعد عما عرفه اليشوف من الهواية والابتداع ( وما أن طبيعة الناس هي تحويل الضرورة الى فضيلة ، فقد أصبح الابتداع - والى درجة ما أصبحت الهواية أيضا - أقرب الى القدسية الايديولوجية قبل عام ١٩٤٨ ) . ولم يستطع قدامى رجال الهجرة الثانية أن يوفروا بأنفسهم ما يكفي من المرشحين للمناصب المتوافرة حديثا ، وخشعوا وأن الكثيرين من هؤلاء الرجال قد هجروا السلطة الرسمية من زمن بعيد ، وأصبحوا يفضلون البقاء خارج الجهاز الحكومي . يبدو أن بعضهم قد ظن أن بإمكانهم أن يستفيدوا سيطرتهم على هيئات الدولة خلال مراكزهم في هيئات أخرى أكثر مرونة ، وأكثر تناسبا مع تقاليد الريادة ، ولكنهم اكتشفوا في الوقت المناسب أنه كلما تمت قوة الدولة قلت سلطة الهيئات الأخرى . وقد أدت المطالبات الملقاة على عاتق الدولة والموارد المتوافرة أمامها الى انتقال مركز الجاذبية السياسية من جماعة الهجرة الثانية المتماسكة ، حيثما كانوا ، الى أجهزة الدولة مهما كان رجالها .

وقد كانت العملية تدريجية ، كما أنها لم تتحقق تماما الى الآن . وقد عززها وزاد من سرعتها ذلك التحول في القيم النالية داخل مجموعة قدامى المهاجرين ، والمجتمع عامة ، على السواء .

والتحدث في هذه الأمور شيء عسير ، فمجموعة قدامى المهاجرين ما زالت تتمسك بمثلها العليا الاولى الى يومنا هذا ، ولكن التوتر المصاحب للاستمرار الروحي الطويل بفكرة ولشعب مع اقترانه بزيادة في الثراء ينجم بها القدامى أنفسهم أول من ينجم ، قد أحدث تأثيرا عميقا في بساطة تدين وطهر الأيـام الاولى . فما الذي يمكن أن يفعله رجل وفد الى فلسطين في سنة ١٩١٥ وقضى زهرة شبابه في خطر وجهاد ، وقد أصبح ابنا عمومه أثريا في أمريكا ، واهتمت

فى مخيلته الهجرة التى رسمها للدولة المثالية - رجل كرس نفسه بحما من وفسان  
للخدمة العامة \* ما الذى يمكن أن يفعله عندما يجد مشقة فى انتظام  
السيارة العامة على ناصية السان فى صباح بارد ؟ هل يشتري سيارة بمسدد أن  
قضى سنوات ينادى بأن احتياجات المجتمع مقدمة على احتياجات الفرد ، أم يترك  
لنفسه العنان فيلطح سمعته والسلطة التى يستمدها منها ؟ سوف يحكم عليه  
بالغباء فى الحالة الأولى ، وبالفساد فى الحالة الأخيرة \*

وأخيرا يشتري السيارة - يشتريها لأنه أصبح متعبا ، ولأنه لم يعد متأكدا  
من أنه يقول شيئا لى أحد بعدم شرائه لها ، ولأنه يرى غيره ممن هم أقل منه نبلا  
( وأكثر نبلا ) يفعلون نفس الشئ \* ولأنه لم يعد واثقا من أن الحقائق القديمة  
ما زالت محفوظة بأهميتها ، ناهيك عن جمهورها \* وذلك يبتعد به بالتدريج  
أولا ، ثم بسرعة أكثر ، طالما أن المعادة تكبت شعوره بالذنب - يبتعد عن  
حلم وتحقيق شبابه الرائد ، بعيدا عن تجسيده للفضيلة النادرة واليكسار الذات ،  
بعيدا عما يدعيه من تمثيله للقيم الاعلى للمجتمع \*

ولا يكون انتقاله بصورة منعزلة ، فان انتقال المجتمع بأسره يتركه ويشجعه .  
ومن الأمور التى يثور الجدل حولها ما إذا كانت موجة الهجرة الثانية تتمتع فى أى وقت  
من الأوقات ، بولا \* قطاع ضخم من مجتمع الييشوف ، حتى يومئذ فيها ايدىولوجية  
ولكنها - كما افترضنا من قبل - كانت أوضح ايدىولوجيات المجتمع ترابطا  
وأكثرها أصالة ، وأنه بالرغم من عدم اتباع الأغلبية لتعاليمها فان الأغلبية كانت على  
استعداد للتشدد بشما راتها ونسبتها الى نفسها \* وإذا كان ذلك قائما السى  
اليوم ، فهو قائم بالنسبة لعدد أقل ، واقتناع أقل وقبول أكثر لشما رات أخرى  
جديدة ومناقضة له أحيانا ، فان " زواج " الحياة الخاصة بالحياة العامة ،



والاشتراك باليهودية — وهو ما كان جوهر فكرة موجة الهجرة الثانية — فقد  
أفقدنا جاذبيتها الساحرة •

مضايح هذه الجاذبية السحرية ، وزيادة توجيه الدولة ، ظهرت  
التحديات في مواجهة ما كان لجيل الهجرة الثانية ، من قبل ، من شرعية  
لا يتطرق اليها الشك في سيادة أجهزة الدولة • ولكي تكون أكثر دقة ، فإن هذه  
الأشياء ، عند إضافتها لنقص عدد الآباء المؤسسين الحقيقيين ممن بقوا لقيادة  
الدولة ، قد أدت الى البحث عن مصادر جديدة للشرعية ، بحثا أصبح أكثر  
مشاكل البناء السياسي في إسرائيل اليوم • ولأن الأمر كذلك فسوف يتحتم علينا  
أن نوضح المشكلة بعناية فائقة وخاصة •

لقد توصلنا ، أخيرا ، الى إدراك المشكلة التي يدل عليها سؤال :  
" من نكون ؟ " ، ودلالاتها التي لا تقل في المحيط السياسي عن دلالة  
ما يوحيه سؤال : " من نكون ؟ " في محيط علم النفس • ان المشكلة لم تسو  
نهايا بالمرة ، فإن البحث عن ذات قومية لا ينتهي أبدا ، كما يبدو بصورة  
مثيرة ، في الحالة الراهنة لدول أوروبا الغربية • والصحيح ، تكون جميع الدول  
ناشئة دائما في هذه الحاجة ، ومع ذلك فمن هذه الدول الحديثة الاستقلال  
تحملنا هذا الدرس وبين هذه الدول تبلغ حدة أزمة الذات ذروتها • فمما تجب  
إضافة مشكلة شرعية نظام الحكم — التي لا تقل أهمية — الى هذه الأزمة ، فلا  
يصبح الأمر مجرد " من نكون ؟ " ، بل " من هو أبوا الشيء ؟ " أيضا •

وليس هناك داع للاسترسال في هذا التشبيه ، لأن من السهل عرض الموضوع  
بطريقة مختلفة (٣) : ففي عديد من الدول الحديثة ، تكون أولى المشاكل هي

البحث عن أساس لاختيار الحكام : قد يكون ذلك الأساس هو العنف والقسوة أو التهديد بهما ، وقد يكون زعامة مجموعة معينة ( قبيلة ، مثلاً ) في مجتمع يبرز فيه الانتماء إلى المجموعات بشكل خاص ، وقد يكون ما يبدو من فعالية ، وقد يكون تاريخ زعامة ماغية ، وفي هذه الحالة الأخيرة تتضائل مشكلة الشرعية ، لأن الشرعية هنا تعطى بصورة طبيعية لمؤسس البلاد ، ومن ثم يصبح لمن قساده البلاد إلى الاستقلال حق المطالبة بالسلطة ، وهو حق يعترف بشرعيته على الأرجح . ومع ذلك فيجب علينا ألا نخلط بين التكيف المابر والحل النهائي الذي هو الثابت ، فأقدم دول ما بعد الحرب لم تمر بمرحلة المراهقة بعد ، أما في البلاد القليلة التي تتجمع حتى الآن باجماع عام بشأن من يتولى الحكم بها ، أي على أساس اختيار حكامها ، بحسبارة أصبح — فمزال عليها مواجهة ذلك الانتقال الحرج . وهذا الانتقال يكون من صفة طبيعية إلى أخرى مختارة ، من شرعية ضمنية مستنبطة إلى أخرى صريحة محددة .

وخلول عام ١٩٦٥ كانت اسرائيل — وهي واحدة من أقدم الدول والأصغر الحديثة — قد دخلت مرحلة الانتقال . ولا يعني ذلك أن سيطرة أفيسراد الهجرة الثانية لم تكن قد واجهت أي تحد قبل عام ١٩٦٥ ، فقد حدث ذلك بالفعل ، ولكن التحديات الأولى كانت دائماً متواضعة بعض الشيء ، يحددها ما تستطيع من مطالب لأن أعباء الزعامة القارئة وشرعيتها الطبيعية لم تكن محسلة شك . وقد برز ذلك بشكل واضح خلال فترة تولي " بن جوريون " الحكم كرئيس للوزارة ، فلم يكن في إمكان أي مخلوق أن يدعى أنه يملك حقاً يداني — ولو من بعيد — حقه في أن يكون " أبا " للبلاد ، ولم يحاول أحد ذلك قسطن . واستقالة بن جوريون في سنة ١٩٦٣ ، صار من المحتم أن يبدأ فصل جديد ، بالرغم من أن " اشكول " وزملائه كانوا من جيل بن جوريون ، إلا أنهم كانوا

يُفتخرون الى سحره ، فقد كان اشكول أقرب شبيها الى " ايدن " خليفة  
" تشرشل " منه الى " نيهو خليفة " غاندى " .

ونتيجة لذلك ، حدث أن ما كان من تحديات ثقال في نجمات سريسة  
أسيفة صار يعلن عراة وباعرار . فمن أين تتبع تلك التحديات ، وما هو  
أساسها المنطقي ؟

هنا يمكننا رؤية البنية القوية بين الثقافة السياسية والنظام السياسي  
فقد صدرت التحديات التي كانت تنبع بالحساس الشديد والتأثير العظيم من  
مجموعتين سبق أن تكلمنا عنهما ببعض التفصيل : الجيل الأحدث ( الأيسر سنا )  
ومجتمع الشرق الأدنى .

وقد ظل أعضاء حزب العاين الأيسر سنا فترة طويلة يطالبون بتقسيم أكبر في  
عملية اتخاذ القرارات ومزايا المراكز الكبيرة . وقد اتسمت مؤتمرات حزب العاين  
خلال السنوات الست السابقة بالزيادة الملحوظة في المناقشات المريرة بين القدامى  
الكبار من ذوي السلطة والشبان المنتثرين ، وكانت مواجيع البدل ايد يولوجيسية  
الى درجة ما - أي الذرائعية : ايد يولوجيه أساسا . وبصورة رئيسية أكتسب  
كانت هذه المجادلات تتعلل بسلسلة النصب ، ان أبرز الشبان إلى أن الوقت  
قد حان لكي تنتقل السلطة الى الدم الجديد والأفكار الجديدة وحساس الشباب  
في حين كان الشيوع يتذرعون بخبرتهم وثباتهم ونصحون بالعبر .

---

(\*) اتخاذ النتائج العملية كقيام للأفكار الفلسفية وبعدها وتقييمها .



وقد كان من أغرب وأبرز صفات ذلك الحوار ارتداد " بن جويون " بالجيل الشاب ، ففى عين كان هو نفسه أكبر أعضاء الماباى من القدامى العاملين سنا ، إلا أنه كان يتعاطف تماما مع موقف من يصغره سنا من الرجال ، ومسمع مما لبتهم بمزيد من السلطة وإن كان ذلك بدرجة أقل . وهنا لاشك في أنه أن الأسباب التى حدثت به الى ذلك - وهى غامضة فى الغالب - كانت تشمل مصر فتم بأن الكثيرين من هؤلاء الرجال المشركين فى الحوار كانوا من الأشخاص الذين كان هو نفسه سبب وصولهم الى مراكز المسئولية ، فهم - بالتالى - أشخاص سوف يدينون بالولاء لفهمهم لمستقبل اسرائيل وسياساتها . وبما أنه كان نفسه كبير دعاة الواقعية العملية ( Pragmatist ) فإنه لم ير أى خطأ فيما يبدو منهم من عدم الولاء للشعارات العمل المرائد ، فقد رأى فيهم - بدلا من ذلك - خلفاء أصلاء له .

ولكن الآخرين من القدامى لم يكونوا على اقتناع بهذه الأيالة ، فلم يكن هناك سوى ثلاثة من زعماء الماباى الأصغر سنا ممن لهم شهرة قومية ، ولكن المصير شئ والشرفية شئ آخر . وعلاوة على ذلك فإن جيل المهاجرين القدامى داخل حزب الماباى كان يميل الى رفض مطالب ربحان بناحى الحزب - ( The men-in the wings ) . وقد كان مرجع ذلك الموقف الى عدم الرغبة فى التنازل عن السلطة ، وذلك القلق المهيمن الذى أحسوه بشأن الايدولوجية السياسية أو بشأن انعدام الايدولوجية عند خلفائهم المنتظرين على السواء ، فكانوا يفضلون حدوث أى مواجهة هادئة بشأن مشكلة الخلافة ، ماوسعهم ذلك .

ولكن بعد منتصف الستينات أصبح الاستمرار فى التأجيل أمرا مستحيلا ، فقد صغر حجم مجموعة المهاجرين القدامى وقد شاركت على السبعينات سنسنا ،

وأصبح من الواضح جداً أن إيجاد زعامة جديدة قبل انتخابات الكتيبة  
السابع — المحدد تاريخها بنهاية العقد السابع — قد أصبح أمراً حتمياً .  
وقد أدت تلك السنوات الطويلة من التذبذب إلى ندرة نسبية في عدد الورثة  
المنتظرين داخل حزب الماباي ، وذلك باستثناء المجموعة المتزايدة الارتباك  
بين جورين . ولكن علاقة بن جورين بزملائه الأوائل كانت مازدة التدهور  
منذ عام ١٩٦٠ ، مما زاد من صعوبة تمكن المهاجرين القادمين من النظم  
بهدوء لفكرة تسليم الزعامة السياسية لأتباعه المحدثين ، وكان الحل المباشر  
لتلك المشكلة هو البحث عن أي زعامة بديلة .

وقد زاد من الشعور بالحاجة الملحة إلى هذا البحث إدراك حقيقة  
أن من يعين لخلافة اشكول يتحتم عليه أن يدعم شرفية سلطته ، وأسباب الصعوبة  
في البحث عامة ، كما أنها خاصة ، فليس من الحتم هو أن يمنح الناس نفس  
التكريم والاحترام لمن يحين لخلافة الآباء المؤسسين كما يفرضها للأبساء  
المؤسسين أنفسهم . وهنا ، أيضاً ، نذكر أنه حتى شرفية جيل المهاجرين  
القدماء كانت محلاً للجدل والشك بمرور الزمن . أما وقد أصبح اشكول بحسب  
الرؤية فقد أصبح من المحتم أن تغير سلطتها أقل مما لو كان " بن جورين " .  
هو واضحها . وعندما انفصل بن جورين عن زملائه القادمين ، لم تكن سلطته  
محصومة من التشكك والجدل حولها . وعلاوة على ذلك فقد اعترف الناس بقياس  
مجموعة جديدة خارج الإطار السياسي القديم : مجموعة بدأت في تأكيد  
حقها في الخلافة ، وهو حق لا يقوم على أساس الخبرة أو الفعالية أو العراشة  
الطبيعية ، ولكن على أساس نظرية التشكيل الديموقراطي الشديدة القوة .

وكانت المجموعة الجديدة هي مجتمع الشرق الأوسط . وكما رأينا ، فنان

(٤) هذه المجموعة قد اكتسبت الأغلبية في البلاد خلال سنوات الستينات الأولى . وقد استجابت الأحزاب السياسية لذلك بضم أعداد أكبر من الشرقيين إلى قوائم مرشحيها للبرلمان ، فجاء أربعة من الشرقيين في الكنيست الأول ( بالإضافة إلى خمسة من مواليد إسرائيل من ذوي الأصل الشرقي ) . ويتكون الكنيست الخامس من تسعة ( بالإضافة إلى اثنين من المواليد ) . وقد حدثت زيادة أكثر إثارة في انتخابات الكنيست السادس عندما تم انتخاب أربعة عشر عضوا شرقيا ، إلا أن هذا العدد الأخير نفسه ما زال يدل على جسامه عدم التناسب بين عدد حجم بالنسبة للسكان طموح عدد هم داخل الكنيست . ويزداد اتساع لشقة لا بالنظر إلى عضوية الكنيست بل بالنظر إلى أهمية وضعهم سواء في الحزب أو الكنيست ، وفي الحكومة والمنظمات شبه الحكومية .

وبالطبع ، لا يحنى اتساع هذه الشقة في عدم التناسب شيئا ، إلا إلى الحد الذي ينظر هذه الشرقيين لأنفسهم كمجتمع ، أما بخير ذلك فلا يوجد أي أساس للمطالبة بالتمثيل الطائفي . والحقيقة أن مثل ذلك الشعور بالانفصال ليس له وجود له بالنسبة للكثيرين من الشرقيين ، ولكننا تحدثنا طويلا قبل ذلك فمن اعتقدهم بأنهم يرتبطون ببعضهم البعض - على أقل تقدير - باستبعادهم عن المناصب المهمة في المجتمع ، وقد كان هذا الشعور سبب تقديم مرشحين يمثلون الأحزاب السياسية " الشرقية " في كثير من الانتخابات البلدية . ومن المعتقد أن تكون هذه الأحزاب تجمعات وقتية ، لا يمتد بقاؤها إلى أبعد من حملة الانتخابات ، حتى عندما يفوز مرشحوها ، كما أن معظم الشرقيين يفتقرون لصالح واحد أو آخر من الأحزاب الرئيسية ، وخصوصا في الانتخابات الوطنية ( العامة ) . ومع ذلك فهناك في نفس الوقت ، أقلية مسنوعة الصوت ، ذات حجم متوسط ، تطالب باستمرار بأن تسلم مقاليد السلطة - إذا ما سلمت - إلى ممثلين أكبر مجموعات السكان في إسرائيل ، وهي مجموعة الشرقيين .



وفي ظل الظروف الراهنة ، لا ينهم كثيرون أن أغلب الشرعيين لا يستجيبون لدعوة اخوتهم الأكثر التزاما لأنهم يولغون الاستجابة لهم ، ولكن ما يهم كثيرا هو ذلك التأكيد المستمر لمبدأ التمثيل بوصفه المبدأ الأساسي الوحيد لتحديد الخلافة في السلطة ، مما يلقي خلال الشك على شرعية أي حل آخر ، ويقلل بالتالي من سلطة من هم أولى بالثلاثة .

وقد سبق أن تحدثنا عن التوتر بين اجماع الرأي السياسي وانقسام الرأي الاجتماعي ، وعن الخطر الذي يشهد الأول إذا تحول الثاني الى مطالب سياسية ، وذلك بالضغط هو ما يضمن في مطالبه أبناء الشرق الأوسط بالتمثيل الطائفي . وبالرغم من أنه لا شك في أن أي عدد من العوامل ( يستراوح متن اختلاف الشرق الأوسط الى حساسية المشكلة النسبية من ناحية الحكومة ، الى الخطر الذي يشهد اسرائيل من الخارج ) يمكن أن يؤدي الى اشتعال نلحك المصدر الرئيسي للتمزق ، إلا أن الأمر لا يقل حقيقة عن أن الظروف التي تسبب تميع الاشتغال وتزيد من سرعة الاحتراق ليست بالبعيدة الاحتمال لدرجة تدعو الى النظر الى الأمر باستخفاف .

وقد كان هذا الوضع أيضا نصب أعين زعماء الماباي من المهاجرين القدماء في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ عندما بدأوا أول محاولة مشتركة لتناول مشكلة الخلافة في السلطة . وقد كان الاتجاه الذي اختاروا أن يسلكوه هو تجديد المجموعة الوحيدة في البلاد التي تجمع بداخلها بعض الحق في الشرفية وبعض الخبرة في الحكم الى جانب درجة عالية من الالتزام بمبادئ الصهيونية العمالية التي كان المهاجرون القدماء أشد ما يكونون حرصا على حفظها وبقائها . وتشيد كانت تلك المجموعة ، بزعامة حزب أحداث أغوداة ، جزءا من حزب الماباي ثم

أصبحت خلال حوالي عشرين سنة وإلى اليوم حزبا يساريا صغيرا منشقًا.

وقد حققت فكرة الاندماج مع حزب أحداث أفوداه عدة منافع لحزب الهاي؛  
أولها أن المجموعة التي كانت قد انفصلت عن الهاي قد تكونت أساسا من  
أشخاص أصبحوا الآن في الخمسينات من أعمارهم ، بلغة من الشيب في شعورهم  
تزيد قليلا ، في شعور جيل الهاي الأصغر ، وثانيتها أنها ضمت رجسالا  
تولوا مناصب وزارية في الحكومات الائتلافية ، وقد دأ من اكتسبوا شهرة وطنية  
كبيرة خلال حرب الاستقلال ، فقد كان حزب أحداث أفوداه دةامة الهالماخ  
أكثر وحدات اسرائيل العسكرية شهرة خلال أيام الاستقلال ، وثالثتها أن التماس  
بين دةامة أحداث أفوداه وشباب الهاي كان قويا بحيث يمكن أن يضمن استبعاد  
المجموعة الأخيرة بشكل فعال اذا حدث أن انتقلت السلطة الى المجموعة  
الأولى بالفعل . أما رابعها فهي أن " بن جوريون " نفسه ظل يحتج لسنوات  
بأن الوحدة العمالية هي واحدة من ضرورات استقرار النمو السياسي ، ولم  
يكن بمقدوره أن ينكر تميز جناح العامة بالرغم مما قد يمثل الاندماج من خسارة  
شخصية بالنسبة له . وأخيرا — وبصرف النظر تماما عن مشكلة الخلافية في  
السلطة — فقد كان رجال الهاي القدماء على اقتناع تام بغائدة مثل ذلك  
الاندماج لأسباب ايدولوجية وسياسية.

ولقد بدأ " اشكول " مفاوضات عملا للاندماج مع كل من حزب الهايسام  
وأحداث أفوداه حينما تولى رئاسة الوزارة ، ولم تنفر المفاوضات مع حزب  
الهايسام من أي شيء ، أما بسبب هذا حزب الهايسام وتشدد أو بسبب انقصار  
اشكول نفسه الى الاهتمام الحقيقي . وقد تنبأ معظم المراقبين بأن المفاوضات

مع حزب أحداث أنوداه لن تكون أكثر نجاحا مع ذلك فقد كانت التنبؤات المتشائمة خاطئة ، فقد تم اندماج جزئي بين أحداث أنوداه والماباي بحلول عام ١٩٦٥ . وقد أدى ذلك إلى خلق إطار موحد ( مع الاحتفاظ باستقلال الحزبين ) عرف باسم ماماراخ Ma' arach ( أى التحالف The Alignment ) . وبين أجل تحقيق ذلك التحالف كان على كل حزب أن تنازل من بعض برامجها الأيديولوجية . وقد كان أكبر التنازلات من جانب حزب الماباي ، الذي وعد بعدم استمرارية نسي التزامه القديم بالمسيحي لتحقيق الإصلاح الانتخابي وانقاص عدد الأحزاب . ولكن كان من الواضح أن روح الاتفاق لم تكن أيديولوجية . وقد أتاح الائتلاف لحزب أحداث أنوداه إمكانية الحصول على سلطة بارزة في الدولة كما أتاح لقيادة الماباي مخرجا من مشكلة الخلافة المتعاقمة باطراد .

وكما كان متوقعا فقد طرأ على ذلك التحالف أعناء حزب الماباي الأخير سنيا ممن كانوا يطالبون بالسلطة لأنفسهم خلال السنوات الماضية ، كما عارضه " بن جوريون " الذي كان متحدثهم الرسمي . وبالرغم من التزامها بالوحدة المصالحية ، فقد تمكن بن جوريون من توضيح اعتراضه على أساس استبعاد حزب الماباي وتفضيحه حزب الماباي المزعوم مقبداً أساسياً .

وحيث أن " بن جوريون " كان المتحدث الرئيسي المطالب بالإصلاح الانتخابي فقد كان لافترائه على ذلك التحالف القائم على أساس برنامجي ما يبرره ، بالإضافة إلى هذه الأسباب المختلفة ، فقد انتقد بشدة رفض حزب الماباي لتأييد وتبني موقفه بشأن " فضيحة لافون " التي كانت أبرز قضايا إسرائيل السياسية إثارة للسرأى العام بحلول عام ١٩٦٥ .

وكما هو المعتاد في سياسة إسرائيل من تبادل التهديدات والتهديدات المضادة ، فقد تبودلت هذه التهديدات بين أغلبية حزب الماباي



التي تحيد التحالف المقترح ( أو على الأقل ، تحيد اشكول ، وهو صاحب نفسه ) وأقلية الحزب التي تعارضه بصفته ويتزعمها بن جوريون . والمنفأ أساسا بسبب سادته في اسرائيل لدرجة أن القليبايين من المرشحين كانوا يميلون الى أخيه الموضوع كله بجدية تامة ، حتى بالرغم من الخداع الذي كان يمارسه دور بن جوريون نفسه داخل الحزب . ولذلك كان الأمر أكثر من صدمة عندما أعلن بن جوريون أنه ان لم تخول لمركه امتيازات أساسية فسوف يترك هو وأتباعه الحزب ويتقدمون بقائمة خاصة بهم في الانتخابات المقبلة .

وحتى عندما نفذ ذلك التهديد وتكون حزب رافي Rafi ( رشيفات باولاي اسرائيل : قائمة عمال اسرائيل ) ، فقد كان الاعتقاد السائد هو أنه ستكون هناك بعض أسس للصلح قبل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ . ومرة ثانية ثبت خطأ الاعتقاد ، ولأول مرة واجه الناخبون في عام ١٩٦٥ مشكلة الاختيار بين الماباي ، زعيم أحزاب اسرائيل السياسية ، وبين جوريون زعيم شخصيات اسرائيل السياسية ، وزعيم الماباي نفسه لعدة عشرات من السنين .

وقد كان ذلك الاختيار ، في الواقع ، اختيارا بين بن جوريون واشكول ، الى حد ما : بين الجاذبية المتباعدة والمناخ المتزايد ، وبين المقدرة المملة والكفاءة الكثيفة . والمما كان الاختيار يجري على ذلك الأساس الشخصي فلم يكن من الممكن التصويت من يكون الفائز .

والى حد ما ، فقد كان الاختيار أيضا بين شباب الماباي وشيوخ الماباي بين الجيل الجديد الذي شب عن الطوق سياسيا خلال فترة ما بعد الاستقلال وضم العديد من الانتماءيين والعظماء والمديرين وبين الشيوخ المزهقين ممن بلغوا السبعينات من أعمارهم ، الذين أنشأوا الدولة ووجهوها أثناء تاريخها المبكر

المصنف . وطالما كان الاختيار يجري على هذه الصورة أيضا فلم يكن من الممكن  
التعبو بمن يكون الفائز .

كذلك كان الاختيار ، الى حد ما ، بين الواقعية العملية التي تبسده  
غير ايد يولوجية ، بل وربما معادية للايد يولوجية ، وبين شعارات ظهرت منسند  
عشرات السنين الماضية . وأعجبت ما لونة لمدة طويلة ، واندمجت في الأخلاقيات  
العامة من زمن أيضا . وطالما كان الاختيار يجري على هذا النحو ، أيضا ،  
لم يكن التعبو بالفائز ممكنا .

مع ذلك ، فإن الاختيار يكون ، الى حد ما ، بين حزب جديد غير  
راسخ التنظيم ، ذي موارد مالية شحيحة ، ولا يملك هيئة كبيرة من الحاملين  
وإنما يملك سمعة بن جويون وعديد من زملائه الشبان المعروفين نوطا ، وبين  
حزب العاين السياسي الضخم ، القادر على توفير امكانيات كبيرة من المال والحاملين  
والأكثر خبرة في ميكانيكية الانتخابات ، والأكثر رسوخا في قاعدة القيادة ،  
حتى ولو كان يغتر الى سحر بن جويون المطلق رمزا بارزا للاستقرار . وطالما كان  
الاختيار الفعلي يجري على أساس هذا النحو ، فإن التعبو بالفائز كان — بالوغم  
من كل شيء — ممكنا .

والواقع أن حزب رافى قد حقق نجاحا لم يحزه أى حزب سياسي جديد  
في تاريخ السياسة الاسرائيلية ، إذ حصل على ٨ ٪ من الأصوات الانتخابية  
العامة ، ولكن التحالف نجح في الاحتفاظ . بتعددية التقليدية<sup>(٥)</sup> بالوغم  
من تحدى رافى ، مضافا اليه التحدى المشترك من اليمين السياسي . وهذا ما  
أيد الناخبون هذا " التحالف " كانوا يوافقون ضمنا على حل اشكول لمشكلة  
الخلافة في السلطة .

## تقدير أقرب

لقد ابتعدنا بمسافة كبيرة عن التقدير الكلى الأول ، وهو التقدير القائل أن السلطة السياسية في إسرائيل تتركز في أيدي رجال موجة المهاجرة الثانية القادمة . ولقد رأينا أن هؤلاء المهاجرين القادمين قد صاروا أقل عددا الآن ، وأن نظام الحكم ينشط جانبا في البحث عن قادة جدد ، وعن أسس جديدة لشرعية سلطة سياسية جديدة . وبذلك موضوع تمثيل المشرق الأوسط دون حل بالرغم مما بذلته الأحزاب القائمة من مجهودات . وإن جاء متأخرا بحفر الشيء لضم الشرقيين داخل بناء سلطتها الخاصة ، فإن نجاح ذلك المسمى فسوف يفسح هذا أية مواجهة مباشرة لتلك المشكلة .

وحتى الآن كان أغلب اهتمامنا عن التقدير الأول الاجمالي هودينا ، أي أننا قمنا بتعديل البيان الأول بتثريته بقدر المستطاع الى التاريخ الحالي ، بأن أخذنا في اعتبارنا البعد الزمني .. Time-dimension . أما الآن فنحتاج الى مده وتصحيحه أفقيا ، أي باختبار مراكز السلطة السياسية الجديدة في محاولة لرؤية مواضع هذه السلطة السياسية أي باستكشاف البعد الاتساعي Space dimension . ولكن العلاقة بين السؤالين " أين تقع السلطة ، وإلى من تسلط ؟ " لا تكون واضحة تمام الوضوح أبدا . وإن ماثلناه حتى الآن يوحى بأن الأشخاص من ذوي الجذور الاجتماعية المماثلة — مثل قدامى المهاجرين من المستوطنين المتعاونين من شرق أوروبا — هم من سيكونون " أكثر مساويا من غيرهم " في إسرائيل . وذلك يوحى — بدوره — بأن مثل هؤلاء الناس لا يمثلون تمثيلا متساويا في مراكز السلطة في البلاد ، كما أنه يعني ، أيضا ، أن مثل هؤلاء الناس منافذ أكبر الى من يتخذون القرارات



الخطيرة ، سواء كانوا هم أنفسهم في مراكز السلطة الرسمية أو أيا كان موقعهم منها . ولكن المجدور الاجتماعية ما هي الا مصدر واحد للسلطة السياسية المحتملة . ويجب اضاءة الأدوات والموارد التي يوفرها المركز لها ، من حيث تخصيصها دستوريا وتزايدها بصورة غير رسمية على السواء . وبذلك نسعى الآن الى وصف تلك المؤسسات الاسرائيلية التي لأصحابها - مهما كانت جذورهم الاجتماعية - صوت مسعور في اتخاذ القرارات العامة .

ويظل الحاح القضية على حاله حتى بالرغم من تغير نقطة الاهتمام ، فاننا لانزال على اهتمامنا بالاذعان والاستجابة ، ولكنه الآن ذلك الاذعان المبني على أساس دستوري لا على أساس شخصي . وسوف نجد ، بالطبع ، أن جميع المؤسسات لاتحظى بنفس القدر المتساوي من احترام كل الناس ومعهم ، فإما القانون يقدم واحدا من أهم مصادر الاذعان والاحترام ، وربما أكثرها صراحة ، أما السيطرة على الموارد الاقتصادية والمواصلات فتقدم مصدرا آخر ، يقل نفوذ اتساع مجاله وإن لم يقل في تأثيره ، وبما نبغية الآن هو تقديم المؤسسات اسرائيلية السياسية ، نطرح من خلاله السؤالين : ما هو مدى التوافق بين التوزيع والتقسيم الرسمي وبين المركز الفعلي ؟ وما هو مدى التناقص داخل الجماعة المختارة ( élite ) أو بينهم وبين بعضهم البعض ؟ ويشير كل من السؤالين الى مسألة السيطرة على الجماعة المختارة : الاول من قبل الجمهور ، والثاني من قبل الاعضاء أنفسهم على بعضهم البعض . ومسألة السيطرة بدورها هامة جدا بالنسبة لمشكلة الديمقراطية .

## الدستور :

ان اسرائيل - مثل بريطانيا - واحدة من تلك الدول التي تثير عجب أغلب الناس من كثيفة بقائها مع اقتدارها الى دستور مكتوب . وقد اعتاد علماء السياسة في مناقشتهم لوضع انجلترا أن يقولوا ان الانجليز ليس لهم دستور مكتوب ملمحمن بذلك الى وجود دستور غير مكتوب ، ولكننا لا نجد مثل هذه الاشارة ( المدهمة ) في حالة اسرائيل . ولكن اذا كنا نحني بالدستور مجموعة معينة من القوانين تنظم اليها القوانين الأخرى ، وتسمح شروطها لهيئة معينة بأن ترفض بعض القوانين الأخرى ، فان اسرائيل وانجلترا تتساويان في الوضع عندئذ ، ففي كل منهما لا توجد قيود رسمية على البرلمان ، كما يحق لكل من البرلمانين أن يصدر أي قانون يشاء .

وتستعمل عبارة " الدستور غير المكتوب " بالنسبة لانجلترا لأن هناك قوانين معينة جرى الحرف على اعطائها صفة الثبات واعتبارها غير قابلة للالغاء أو التعديل بشكل جذري . والواقع أن علماء السياسة يدركون تماما أن ما يفرق بين الدستور وغيره من القوانين ليس في أنه يظهر في صورة قائمة خاصة بالقوانين " الهامة " بل - على الأغلب - لأنه من الصعب بصورة خاصة ، ادخال أي تعديل عليه . وعلى العموم ، فان أهمية التعديل لا ترجع الى شرط فسخ القانون بقدر ما ترجع الى الثقافة السياسية والتقاليد . ففي الولايات المتحدة ، حيث توجد حواجز ضخمة ضد تعديل الدستور ، صارت هذه الحواجز قواما مطلقا للمتعطيل والتأخير بدلا من أن تكون موانع من التعديل (٦) أما في انجلترا حيث لا توجد أي حواجز رسمية ، فلم يحدث الا تعديل قليل للقوانين الساسية تعتبر أساسية ، أقل مما حدث في الولايات المتحدة ذاتها .

وإذا كانت الأهمية في تيم المجتمع السياسية هي التي تعطى للقائسون مكانته الدستورية ، فمن الصحيح - إلى حد ما - تقييم وضع إسرائيل - بل في هذا الصدد .

وقد كان السبب الأساسي في عجز إسرائيل عن وضع دستور رسمي هو إدراك حقيقة أن اجماع الرأي حول بعض المسائل البالغة الأهمية - ومن أبرزها علاقة الدين بالدولة - لم يكن كافيا لذلك ، فإن نفس المشكلات التي تسببت في تأجيل موضوع الدستور نفسه خلال المناقشات الأولية في عام ١٩٤٩ ما زالت قائمة إلى اليوم ، وإلى نفس هذه الأسباب يرجع عدم التأكيد بصورة جديدة على مسألة الدستور الرسمي (٧) . ونجد ، بدلا من ذلك ، أن النظام السياسي حسب خليط من القوانين يستمد من عهد الحكم العثماني للبلاد وقوانين الانتداب البريطاني وتشريعات جديدة أصدرها الكنيست منذ عام ١٩٤٩ . وقد كان قرار الكنيست بعد مناقشة موضوع الدستور هو إعطاء بعض القوانين معينة - أصدرها الكنيست خاصة " القوانين الأساسية " Fundamental Law على أساس أنها هي المتوقع ، هذا إصدار عدد كاف من هذه القوانين الأساسية ، أن يتم تجميعها لتكوين الدستور المكتوب .

وقد مرت سنوات لم يصدر فيها إلا عدد قليل من " القوانين الأساسية " وحتى وقت قريب - على الأقل - كان الأمر مهملًا . وكانت نتيجة ذلك هي عدم وجود قانون ارشادي في عدة مجالات مهمة ، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الحريات المدنية . وبالرغم مما يحدث أحيانا من مبالغة الكنيست في تشريعاته ، فإن ما يقابل ذلك من رد فعل الجمهور يكفي لضمان الخائشا . ومع ذلك ، فإن



مسألة التحيز الإداري لم يتم علاجها بشكل وافي ، ولا تزان مبدرا لقلق كثير من الاسرائيليين . ومن هنا ، فان المسألة الدستورية تدل على استمرار انقسام الرأي الايديولوجي الذي يتدرج من مشاكل النظام الانتخابي الى مشكلة الحكم الديني ، وان كانت تدل في نفس الوقت — على اجماع شامل حول هذه الموضوعات أساسية — مما مكن الحكومة من العمل على أساس محتون لمدة تقارب العقدين من السنين .

### الكنيست :

وكما هي الحال في انجلترا ، فان عدم وجود دستور مكتوب يعطى للبرلمان الاسرائيلي من السلطة الرسمية أكثر مما تعود الأمريكيون : فمن الناحية النظرية ، يستطيع الكنيست اصدار أي قانون يريد اصداره . أما من الناحية العملية ، فان سلطات الكنيست مقيدة الى حد كبير ، كما أن هجره النسبي يشير من التساهل أكثر مما يثيره ماله من امكانيات السلطة المسيطرة .

والكنيست هيئة تشريعية ذات مجلس واحد يتكون من مائة وعشرين عضوا منتخبا حسب التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب كما عرفنا من قبل . وكما هي حال جميع البرلمانات ، فانه يعمل حسب مجموعة معقدة من القوانين والاجراءات التي تكسبه الكثير من السلطة الرسمية . ولا يمكن حل الكنيست الا بقرار من الكنيست نفسه ( على خلاف مجلس النواب البريطاني الذي يمكن حله بقرار من رئيس الوزراء ) . أو بانتهاء مدة السنوات الأربع المقررة لولايته . وهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية ( مركزه رمزي أساسا ) ويمنح السلطة للحكومات ويرغبها على الاستقالة باتخاذ قرار بعدم الثقة فيها وهو الذي يمكن استجواب الوزراء .

أمام المجلس ، والتحقيق في أي مجالات أو مسائل يقع عليها اختياره ، ويحدد ميزانية الدولة ، ونحو ذلك ، وهو الذي يضع الدستور الوطني .

وعلى أية حال ، فإن هذه السلطات الرسمية لا تكشف إلا القليل جدا عن الكنيست . وهناك ثلاث ظواهر خارجة عن النواحي الاجرائية لها أهمية أكبر بكثير بالنسبة لطريقة عمله وتأثيره :

- ( ١ ) تكوين الكنيست من عدة أحزاب .
- ( ٢ ) حقيقة أن أعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر انتخابية جغرافية التوزيع .
- ( ٣ ) علاقة الكنيست بالوزارة .

أولا : لم يترأى حزب بأكثر من ٣٨ % من الأصوات الانتخابية في أي انتخابات برلمانية حتى الآن . كذلك لم يقل عدد الأحزاب الممثلة في أي كنيست حتى الآن من تسعة ، كما أن جميع الحكومات كانت حكومات ائتلافية ، كذلك كانت المعارضة كلها ائتلافية ، وقد ظهرت تجزئة المعارضة في أبز صورة في الكنيست الخامس عندما شكلت الحكومة على أساس أغلبية برلمانية من ثمانية وستين صوتا انتخابيا ، أي أنه كان هناك اثنان وخمسون عضوا من أحزاب المعارضة . ولكن ذلك العدد الكبير كان موزعا بين خمسة أحزاب مختلفة يتدرج من حزب حيروت في اليمين إلى الشيوعيين في اليسار ، ويشمل - إلى حد كبير - أشد الأحزاب الدينية أرثوذكسية ، وهو حزب أجودات إسرائيل . وفي مثل هذه الحالات ، وهي ليست بالفريرة ، يبدو من العسير جدا على المعارضة أن تجدد أي قضية واحدة يمكن أن تشترك جميع أحزابها - مع اختلافها الشاسع - في مجهود موحد لإخراج الحكومة فيها ، وذلك بصرف النظر عن استقامتها أيضا .

وليس هذا كل شيء في الأمر ، فحيث أنه لم يمكن لأي حزب أن يمثل أي تحد  
انتخابي فعال ضد حزب العباي ، فليس هناك أي حافز لاسقاط الحكومة .  
وما لم يكن لأي حزب أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد بإمكان — أو حتى احتمال —  
أن يخلف حزب العباي في السلطة ، فإن الانتخاب لن يكون إلا وسيلة مضمونة  
وباهظة التكاليف لتحقيق القليل جدا ( وبالعصاففة فإن بإمكان الطباي أن يتحصل  
بسهولة أكبر التكاليف مما تستطيع أحزاب المعارضة الاستغناء عنه ) . والحكومات  
تستط في اسرائيل ، ولكن ذلك لا يحدث بسبب انفجار مفاجئ في فعاليتها  
المعارضة — أو المعارضة على الأصح — بل يحدث فعلى الأثر ، بسبب  
خروج بعض أعضاء الائتلاف نفسه الذي تتكون منه الحكومة .

وقد مرت أوقات — ولاشك أنها سوف تمر ثانية — كانت تتخلل فيها  
الأحزاب المعارضة من اختلافاتها بصورة مؤقتة ، ولكن الاتحاد الذي يأخذ  
مكانه سرعان ما كان يخترق . ومهما كان معنى ذلك كله ، سواء بالنسبة لتسوية  
الإشراف البرلماني أو بالنسبة للقوة الخلاقة للاقتراحات البرلمانية ، فمن المحتمل  
أنه يعزز الطائفية الحزبية ( والبعض يدعوها عدم المسؤولية ) التي تسبب مناقشات  
التي تكتسب بصورة تقليدية .

ثانياً : أن أعضاء الهيئات التشريعية ، واثراً انتخابية متوقعة ، ومسؤولة  
الأعضاء يدعون ببعض الولاء لناخبينهم الذين يقومون بتشييلهم ، وكذلك لأولئك  
الذين رشحوهم . ولئن ندرك أن انتخابات اسرائيل مبنية على أساس انتخاب  
تومي لا تظهر فيه أي مجموعة من المؤيدين إلا أعضاء الحزب ، فإن الولاء المجموعة  
مؤيدين محددة إلى تلك الدرجة يصبح بلا معنى . وللمرء أن يتخيل أن جميع  
المشرعين يحسنون ببعض الولاء للدولة ، أما في اسرائيل فلا توجد أية دائسرة



انتخابية محددة جغرافيا غيرها ، وبدلا من ذلك فان النظرية العملية للتمثيل توحى بأن هذا الكتيبت يمثل الحزب الذي يظلمه رأسه في قائمة الانتخابية أى الحزب الذي يرجح اليه ترشيحه ووضعه في مركز من القائمة قال بدرجته كافية لتحقيق انتخابه بصورة مؤكدة . فعليه أن يعرف أنه لولا كونه أحد الشخصيات السياسية الرئيسية في حزبه لما حاول أغلب الناشئين تراءاة القائمة الى آخرها حتى يصلوا الى اسمه . ذلك لأنهم اشتاروا حزبه ، كما اشتاروا الحزب ، بدوره .

وبالطبع ، ليس الأمر بهذا البسيط ، فالناحية الجغرافية ليست بهذا القدر من عدم الأهمية داخل جهاز الحزب الذي تصدر القرارات كما أن هناك مجهودات تبذل في سبيل تحقيق نشر التمثيل . وقد صرح " سليجمان " بأن ثمانية عشر عضوا من أعضاء الكتيبت الرابع كانوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لمناطق جغرافية<sup>(٨)</sup> ، والمفروض أن ذلك يعنى أن أهم مراكز سلطة أو مراكز مرموقة في بلادهم ( مواطنهم الأصلية ) .. back home - مراكز وُثرت لهم في نفس الوقت ، بعض الاستقلال عن نظام الحزب وبعض الاهتمام من قبل الحزب كمرشحين للمستقبل ، ولكن الحزب هو الذى يقرر نفس النهاية ، ومن المحتمل جدا - وإن لم تتوافر لنا المعلومات - أن تلك المراكز المرموقة في بلادهم تتضمن سلطة داخل نوع للحزب له أهمية غير عادية . وليس في إسرائيل سوى عدد قليل نسبيا من أى نوع آخر من نوع المكانسة المرموقة Notables (٩) .

ومن الغريب أنسه ، بالرغم من أهمية الأحزاب ، فان عضو الكتيبت يمكنه الاحتفاظ بمقعده في البرلمان بعد انتخابه حتى اذا ترك حزبه . وقد حدث أن قرر بعض أعضاء الكتيبت أن يتبادلوا مقاعدهم الحزبية أثناء فترة

الدورة البرلمانية ، ومع ذلك فعندما يقدم عضو من الأعضاء استقالته فان حزبه يتولى تعيين عضو يشغل مكانه ، ويتم ذلك ، في العادة ، باختيار أول اسم لم يتم انتخابه في قائمة الانتخابية السابقة . ويتم تقسيم معظم الوقت المخصص للمناقشات البرلمانية بين الأحزاب ، وتقرر أي أغانيها سيشارك في مثل هذه المناقشات . ومع ذلك فباستضافة عضو الكنيست أن ينشق على حزبه ويكمل حزبا جديدا دون أن توقع عليه أية عقوبات . ومن الواضح أن النظرية هنا مهمة ، فليست هناك سابقة ، مثلا ، لطريقة التعامل بالنسبة لعضو الكنيست ( الافتراض ) الذي يتم انتخابه كعضو في حزب معين ثم يحول عضويته الى حزب آخر ، ثم يتخلى عن مقعده في النهاية . فمن من الحزبيين يفوز بهذا المنصب الشاغر لم ؟ ( ١ ) وهنا أيضا يتم ، هوما ، قبول نظام الأحزاب الذي ينفذ بشدة وحزم بالنسبة لجميع المسائل الأساسية . وبالطبع ، تطالب بعض الأحزاب من أغنيائها الامتناع عن توجيه بعض الأسئلة لوزراء الحكومة من زعماء الحزب . أما اذا هدد عضو الحزب الى خرق نظام الحزب بصورة متكررة ، ومن ثم تقرر طرده من الحزب ، فهل يمكن الاحتفاظ بعضويته في الكنيست ؟ هنا أيضا لا توجد أية سابقة لذلك .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه المبهمة النظرية ، فانه من الواضح تماما أن الكنيست هو بيت الأحزاب . فالحزب هو لب الأشياء ، ابتداء من نظام الجلوس الى اجراءات التصويت . فالأعضاء يدينون لأحزابهم بمقاعدهم ، وهذه حقيقة لا يحتمل نسيانها كثيرا ، ناهيك عن السماح بنسيانها . وتخصص مقاعد اللجان للأحزاب حسب قوتها البرلمانية ، لاحسب الأفراد ، كما تمنح الحكومة جدول الأهال مثلة أحزاب الائتلاف ، أما أحزاب المعارضة - والمستديمنة منها - على وجه الخصوص - فانها تستغل الكنيست كمنبر عام يسمح منه صوتها

حيث أنها لا تملك مجالاً آخر للظهور . أما أكثر أعضاء الكنيست عرضة للتحييز أمام الجماهير فهم من يتزعمون أحزابهم في الائتلافات الحاكمة أو في المعارضة . وبالطبع ، توجد استثناءات لذلك ، فهناك أعضاء بالكنيست يتمتعون بشهرة خاصة لدى الجماهير بعيداً عن ارتباطهم بأحزابهم ، ولكنهم قليلون جداً . ذلك لأن الاهتمام لا يتركز ، عموماً ، على تصرفات الشخص ذاته ، بل على هل الحزب .

ومن الخطأ أن نستنتج أن كل ذلك ناجم عن النظام الانتخابي وحده . فهناك هيئات تشريعية وطنية أخرى لها أنظمة انتخابية مختلفة تماماً ، ولكنهم يتميزون ببعض الصفات التي أوردناها . وبالطبع ، يستطيع المرء ببساطة أن يقول أن أهمية الأحزاب هي مصدر نظام إسرائيل الانتخابي ، وليس العكس ولكن من المحتمل ألا تكون هناك أية هيئة تشريعية في أي بلد آخر يتجرد المذونين بها تفرد من كل تميز مثلما هي الحال في إسرائيل ، ومن المؤكد أنه لا توجد تلك الحالات التي يعتمد فيها أساساً على حزبه إلى هذا الحد .

ثالثاً : لقد أصبح الحديث عن أقول البرلمانات أمراً عادياً في هذه الأيام ، فإن الادعاء بأن عهد التشريع الذهبي قد سقط ضحية الواقعييات الجديدة ، وأن السلطة قد انتقلت إلى الهيئات التنفيذية ، يتردد في العالم كله . ومن المشكوك فيه القول بأن البرلمانات كانت تتمتع بسلطة وقوة ، يوماً ما ، على قدر ما تمضي الذاكرة ، ولكن من الواضح أنه سواء حدث ذلك الانتقال أم لم يحدث فإن البرلمانات لم تعد هي مراكز السلطة والقوة الحقيقية في دول كثيرة ومن المؤكد تماماً أن ذلك هو الواقع في إسرائيل لأسباب تنظيمية وتاريخية متنوعة . وقد تحدثنا عن الشهرة من لحظة ، ويمكننا الآن أن نضيف أن أيضاً من شخصيات إسرائيل العامة لم يكتسب شهرته في الكنيست ، باستثناء عدد قليل جداً ، فإن أعضاء الكنيست البارزين قد اكتسبوا شهرتهم في أماكن غيره ، بسدوين



استثناء عريبا . أما بالنسبة للمعارضة الدائمة فان الكنيست يقدم — على أحسن الفروض — ساحة للحرض المستمر ، وبالنسبة لأحزاب الائتلاف فانه يوفر فرصة لعضوية الوزارة ، حيث يمكن اكتساب المزيد من الشهرة أو كسبها .

ان العمل يجري في مكان آخر . . في الوزارة ( الحكومة ) نفسها . وذلك لسبب بسيط ، هو أن الحكومة تعمل الى السلطة بموافقة الكنيست ، أي عندما تتكون على أساس ائتلاف من الأحزاب التي تسيطر على أغلبية مقاعد الكنيست . وطالما ظل الائتلاف مترابطا فانه يضمن تأييد أغلبية الكنيست . وأعضاء الحكومة يكونون ، في العادة ، زعماء أحزابهم ، وبالتالي يتبعهم أعضاء الكنيست من أعضاء حزبهم . فإذا شعر الزعماء باحتمال وقوع تمرد بين صفوف الحزب بالنسبة لأي مسألة معينة فانهم يذعنون ذلك في اعتبارهم خلال مفاوضاتهم الى مستوى الوزارة ، مما يجعل من غير المحتمل اتمام الحكومة على لتوافق القانون الذي يعالج المسألة موضع الجدل لأن اقتراحه قد يكون مجازفة بسقوطها . وأخيرا ، فان أعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف هم أنفسهم على وعي تام بأنهم ان أخطأوا فانهم يسببون سقوط الوزارة . والتهديد بإمكانهم الاتهام على ذلك يظهر جليا ولعب دورا رئيسيا في المساومات التي تجري داخل الحكومة ، ولكن الفعل نفسه لا يكاد يكون نائما ، فان الاحتمالات هي أن يتكون الائتلاف التالي من نفس الأحزاب لأن مجالات الاختيار هنا ليست كبيرة . فإذا لم يحدث ذلك ، فان حزب المعارضة قد يكون هو المستبعد فتكون التضحية بالقدرة على المساومة داخل الحكومة لقاء معارضة تفتقر الى القسوة والسلطة . ومن هنا كان من الطبيعي ألا يقدم أي حزب على ترك الوزارة طاعة ، الا اذا كان الأمر يتعلق بقضية لها خطورتها القصوى ، ولكن القضية التي لها مثل هذه الخطورة لا بد ، على الأرجح ، أن تؤثر على زعماء الحزب داخل الائتلاف ، كما تؤثر على أعضاءه .

وهكذا ، فان استقالة الوزارة تكون غالبا بسبب هجز الائتلاف نفسه عن الاستمرار ، أو لأن رئيس الوزراء ( الذي تسقط استقالته الوزارة ) يريد أن يعيد تشكيل وزارته ، أو لأن أعضاء الائتلاف الوزاري كان يهدد خلال مناقشات الحكومة الداخلية بخرق نظام الائتلاف ، مما يؤدي الى سقوطها اذا ما نفذ تهديده . والاحتمال في هذه الحالة الأخيرة هو أن يشمل الائتلاف الجديد نفس أعضاء الائتلاف القديم بالرغم مما قد يتم من تغيير في السيطرة على وزارات معينة ، أو أي تنازلات أخرى . تتم ضمن لاعادة الدخول في الائتلاف ، وقد حدثت ستة تخييرات في الحكومة بين فترات الانتخابات خلال الأعوام الخمسة عشر لقيام الدولة . وقد اختلف تكوين الائتلاف عن تكوين سابقه في مرتين فقط . من تلك المرات الست .

فهل يحى كل ذلك أن الكنيست جهاز غير مقبول ؟ أبدا . ان للبرلمانات وظائف كثيرة ، وهي لاتبدو شيئا على طيه الزمن الا اذا اعتبر المرء أن سبب وجودها الوحيد هو السيطرة على التشريع . وفي إسرائيل — كما هي الحال في دول كثيرة غيرها — تكون الهيئة التشريعية مصدرا للمعلومات والآراء بالنسبة للجمهور من خلال مناقشاتها المفتوحة ، كما يحدث بين الحين والحين أن تفسير الهيئة شكل التشريع المقترح أساسا ، ويحدث بنسبة أكبر بحوز الشيء أن تحدث الهيئة تخييرات بسيطة توضح القانون أو تحسنه . كذلك تثبت الهيئة وجودها في الحكومة باخضاع الوزراء للاستجواب وإدارة الجلسات التشريعية ، وكذلك فانها تقرأ أعمال الحكومة بسبب دورها في الأسطورة الديمقراطية . ويحدث في حالات نادرة ، أن تصدر المقترحات التشريعية التي يقدمها الكنيست نفسه كقوانين ، كما يحدث أيضا في حالات أكثر أن تتضمنها مشروعات القوانين التي تقدم بها الحكومة .

ويقوم أعضاء الكنيست بالرد على استفسارات المواطنين والاسترشاد  
بشكاواهم ، وان لم يكن ذلك بنفس الدرجة التي تحدث في الولايات المتحدة .  
وهكذا يحتفك الكنيست بأسميته كمؤسسة بالرغم من أن تأثيره على التشريع  
محدود جدا .

وأخيرا ، فمن المهم أن نلاحظ مدى ما تلقيه مشكلة منهجية ، تبدو  
صعبة الحل ، من غوض على المسائل التي تناقشها هنا ، فلا عجب ان استنتج  
القارئ أنه اذا حدث أن اختفى الكنيست من الوجود فجأة فان جوهر التشريع  
لن يتغير كثيرا . وقد يكون الأمر كذلك في الواقع ، ولكننا لانستطيع أن نتأكد  
حيث أننا لانستطيع أن نعرف مدى ما يفرضه مجرد وجود برلمان يملك سلطة  
اسقاط الحكومة - سواء استخدمها أو لم يستخدمها - لكبح جماح الحكومة ،  
اذ يؤثر تأثيرا صامتا على التشريع كله . فاذا كانت نسبة الجرائم منخفضة  
فلا معنى ذلك أن عدم وجود رجل البوليس أمر لا أهمية له ، فمن الجائز جدا  
أن يكون وجوده هو سبب ذلك الانخفاض . . . قد يكون ذلك وقد لا يكونه ،  
فاننا - في الحقيقة - لانعرف .

### الحكومة :

ان القانون ينص على أن يطلب رئيس الدولة الى زعيم أكبر الأحزاب في  
الكنيست تشكيل الحكومة التي ينهى عندئذ أن تحصل على موافقة الكنيست .  
وقد كان المabay دائما أكبر الأحزاب ، ولكن أية حكومة  
تقوم على حزب المabay وحده لا يمكنها الحصول على ثقة الكنيست  
حيث أن حزب المabay لم يفز أبدا بأكثر من ٤٧ مقعدا من المائة ولشريس  
مقعدا في الكنيست . وهكذا ، فان على حزب المabay أن يدعو أحزابا أخرى  
لمشاركته الحكم ، ليتمكن من الاستناد الى أغلبية لتأييده في الكنيست .



وكما يؤثر طابع الكتيبة المتحددة الأحزاب ، بشكل واضح ، في دوره وفعاله ، فإن حقيقة الائتلاف تسبغ بجميع أوجه الحكم • ومن الناحية الوطنية ، هناك عوامل أخرى مهمة ، مثل مركز الماباي الرئيسي ، ومكانة رئيس الوزراء ، والسلطات الرسمية المخولة للحكومة ، ولكن ليس لأي من هذه نفس التأثير النافذ للائتلاف .

فكيف يبدأ المرء في تتبع ذلك التأثير ؟ ففي حالة التشريعات المقترحة يصعب ، في أحسن الظروف ، أن نحرف مقدار ما يمكنه المصفون من حلول وسط ، ومدى الاجماع في الرأي .

أما في حالة الأحاديث العامة لرعاة الائتلاف ، فمن الذي يستطيع أن يحدد متى تؤخذ التشريعات بقيمتها الصورية ، ومتى تؤخذ على أنها موقف مساومة ؟ ومن الذي يستطيع الجزم بما قدم من مطالب وما عثر من تنازلات في خلال عملية تشكيل أي ائتلاف ؟ إن أغلب المساومة اللانهائية يخفى عن أنظار الجماهير ، لأن ما تدور حوله هو الحكومة ، التي يجب أن تمكن تصرفاتها العامة صورة من التماسك والمسئولية .

### تشكيل الحكومة :

إن سياسة حزب الماباي تحول دون إقامة ائتلاف مع الصهيونيين أو حزب حيروت ( وهما معا الآن إلى جانب الصهيونيين العموميين أو كتلة جحال ) • وحيث أن قوة الحزب البرلمانية قد تراوحت بين أربعين وسبعة وأربعين مقعدا ، فقد اضطر إلى الاشتراك مع أحزاب تسيطر على حد أدنى من المقاعد بخارج بين أربعة عشر وواحد وعشرين مقعدا ، وذلك من أجل كسب تأييد أغلبية بسيطة في الكنيست • والواقع أن مثل هذه الأغلبية يكون ضميغا إلى حد بعيد ، ولذلك فإن الماباي

قد فضل عليها أغلبية أكبر وأكثر أمنا ، أى ما يقرب من سبعين مقعدا ، ومن ثم سم  
فان العمليات الحسابية هى بكل بساطة ، النصر الأولى فى أية مفاوضات  
ائتلافية .

والمقاييس المحددة يتم حسابها بسهولة ، فيجب على حزب الماباي  
أن يطرح من المائة والمشرين مقعدا فى الكنيسة عدد المقاعد التى يحتلها  
الشيوعيون وأعضاء حزب حيروت ، ثم عدد مقاعد الماباي نفسه ، وذلك يمثيه العدد  
الذى يحدد مجموع عدد أعضاء الكنيسة الذين يمكن ادخالهم فى الائتلاف مع  
الماباي ، ثم يجب على الماباي ، بعد ذلك ، أن يطرح عدد مقاعده من العدد  
٧٠ ، وهو دليلنا التقريبى للأغلبية المطلقة ، وبذلك يعرف الحزب عدد الذين  
يجب تجنيدهم ، وعلى سبيل المثال ، فقد احتاج حزب الماباي الى أربعة  
وعشرين صوتا اضاعيا للوصول الى أغلبية السبعين مقعدا فى الكنيسة الأولى ، وكان  
هناك ستة وخمسون من أعضاء الكنيسة ممن يمكن ضمهم ، أما فى الكنيسة السادسة  
فقد احتاج الى خمسة وعشرين صوتا ، وتوافره خمسة وأربعون مقعدا .

ومع ذلك فان الاعضاء الذين يمكن ضمهم "eligibles" ليسوا أفرادا  
معتزلين ، فهم أعضاء فى الأحزاب الأخرى ، ويكون على حزب الماباي حينئذ  
أن يتفاوض مع تلك الأحزاب ، وبالطبع ، فان ذلك يضيف قيودا جديدة على حرية  
حركته ، حيث أن الأحزاب التى يمكن ضم أعضائها لا يمكن أن تكون جميعها على  
استعداد للعمل معا فى الحكومة ، فلم يستطع أى ائتلاف أن يضم كلا من الصهيونيين  
المؤمنين وحزب المابام أو أحدت أفوداه ، على وجه الخصوص ، فان مهاجمتهم  
السياسية باللغة التفات ، ولقد تسببت تلك الحقيقة الصعبة فى الحد من الاختيارات

المتوافرة الى درجة بالغة لأن أحزاب الصهيونيين المموميين والمابام وأحدثت أفوداه والحزب القومي الديني هي ، وحدها ، التي تملك الأصوات التي يحتاج اليها الماباي ، ومن ثم غادر يستطيع الماباي أن يختار في كل حالة .

وبذلك فان منطق الموقف يقدم من احتمالات اختيار الائتلاف مايلي :

- ١ - ائتلاف مبني على أساس التعاون مع الحزب القومي الديني وحده .
- ٢ - ائتلاف مبني على أساس التعاون مع الصهيونيين المموميين ( وقد صاروا حزب "الأحرار" فيما بعد ) وحدهم .
- ٣ - ائتلاف مبني على التعاون مع حزب المابام وحده ، أو مع أحدثت أفوداه وحده أو مع كليهما .
- ٤ - ائتلاف مبني على التعاون مع الحزب القومي الديني والمابام أو أحدثت أفوداه أو كليهما . وهنا يصبح من الممكن مشاهدة صورة لموقف الماباي الفعلي في المفاوضات ، وذلك بإضافة القيود الحسابية الى القيود المنطقية والواقعية . والجدول رقم ( ٥ - أ ) فيما يلي يقدم المعلومات الضرورية عن امكانيات الائتلاف بعد كل من انتخابات الكنيست الستة .

ولا يمكن هذا الجدول القيود الحسابية والمنطقية وحدها ، بل يعكس أيضا الاعتبارات السياسية ، فان الماباي لم يهتم كثيرا بتشكيل ائتلاف مع اليمينيين ( الصهيونيين المموميين ) أو مع اليسار ( أحدثت أفوداه - المابام ) وحده ، حيث أن مثل ذلك الاعتماد الكبير على أي منهما يحتمل أن يفرض تنازلات كبيرة بالنسبة لأمر لها أهميتها القصوى بالنسبة لحزب الماباي ، مثل التنمية الاقتصادية وسراج الرفاهية العامة . ان ثمن الاعتماد الكلي على أي من اليمينيين أو اليساريين



يكون باهظا في هذه الحالة ، ومن هنا تبقى ثلاثة احتمالات ذات معنى ؛  
 ائتلاف مع الحزب القومي الديني وحده ، أو مع الحزب القومي الديني وأي من  
 اليمين أو اليسار . ومن الناحية المثالية ، فإن أمل الماباي هو توافق وضع  
 يمكن فيه لتأييد الحزب القومي الديني والأحزاب الصغيرة أن يهيئ توفير أغلبية  
 مطلقة تسمح له ، حينئذ ، بإجراء مفاوضات أكثر حرية مع واحد أو الآخر من  
 الأحزاب الأخرى التي يمكن ضمها ، ففي مثل هذا الوضع تتوافر له مرونة أكبر بكثير  
 تمكنه من إطلاق أحد الحزبين ضد الآخر ، حيث أنه يستطيع البقاء بدونهما معا .

وقد كانت نتيجة كل هذه العمليات الحسابية أن كل ائتلاف حكومي كان يضم  
 الحزب القومي الديني ، وحتى انتخابات الكنيست الثالث في عام ١٩٥٥ كسان  
 هو شريك الماباي الرئيسي في أربع من ست حكومات ائتلافية ، ثم انضم اليه  
 في الاثنتين الأخريين حزب الصهيونيين العموميين . ومع ذلك ، غمض عام ١٩٥٥  
 انضم إلى الائتلاف الرئيسي الممكن من حزب الماباي والحزب القومي الديني  
 أحد حزبي جناح اليسار أو كلاهما والمناطق هنا واضح ، فإن الجدول السابق  
 المذكور يبين أن ائتلاف الماباي والحزب القومي الديني لم يكن بالحجم الكافي  
 بعد الانتخابات الثالثة والخامسة على السواء ، وأن الماباي يزدهر ارتباطا  
 أيديولوجيا مع أحزاب اليسار عنه مع أحزاب اليمين . وعلاوة على ذلك ففي منتصف  
 الخمسينات بدأ الماباي يخشى أن يضطر إلى تقديم تنازلات كبيرة للحزب القومي  
 الديني ، الذي بدأ ينفذ إلى علاقته المستمرة بحزب الماباي كأمر مسلم به  
 ولا مفر منه إذا هو ( الماباي ) ظل بدون عنصر مضاد للعنصر الديني داخل  
 ائتلافه - أي بدون اليسار . وأخيرا ، فإن الصهيونيين العموميين أصبحوا  
 شركاء أقل قبولا عندما بدأوا في الاتجاه نحو حزب حيروت .

وسوف نرى أن فرض الاختيار المتوافرة لحزب الماباي في الكنيست السادس  
 صارت محدودة للغاية بسبب ما تكرر من تحالفات عديدة ، فقد سيطر حزب

## جدول رقم ( ٥ - أ )

احتياجات وموارد حزب الماباي الائتلافية  
في كمين من البرلمانات الستة

الكتيست	أول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
مقاوم حزب الماباي	٤٦	٤٥	٤٧	٤٧	٤٢	٤٥
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى	٥٧	٥٧	٥٥	٥٨	٤٨	٦٠
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى + الحزب القومي الديني	(١) ٧٣	٦٧	٦١	٧٠	٦٠	٧١
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى + الحزب القومي الديني + الصهيونيين العموميين	٨٠	(٢) ٨٧	٧٤	٧٨	(٣) ٧٧	(٥)
الماباي + تأييد الأحزاب الصغرى + الحزب القومي الديني + الحزب القومي + أحزاب أجوداه	١٢	٨٢	٨٠	٨٦	(٤) ٦٨	(٦) ٧٩

(١) في الكتيبت الأول ، كان الحزب القومي الديني مع حزبي أجوداه جزءاً من الكتلة الدينية .

(٢) تشكلت أربع حكومات مختلفة أثناء فترة الكتيبت الثاني ، بنيت اثنتان منهما على أساس ائتلاف مع الحزب القومي الديني ، والائتلاف الآخران قلمسي أساس ائتلاف مع الحزب القومي الديني والصهيونيين العموميين .

(٣) اندمج حزب الصهيونيين العموميين في ذلك الوقت مع حزب التقدميين مكونين حزب الأحرار ، وهذا ينقل التقدميين من مجموعة " تأييد الأحزاب الصغرى " وينسحب المنص في ذلك التأييد كما يظهر في السيف الثاني .

(٤) ضمت الائتلافات الاولى في ذلك الحيف كلا من المابام وأحدوت أفسوداه ، وفي الكنيست الخامس لم يكن المابام ضمن الائتلاف بسبب محاولته إنشاء تحالف بين الماباي وأحدوت أفسوداه .

(٥) هنا لم يحد الصهيونيون المسميين من الشركاء الذين يمكن ضمهم لانضمامهم مع حزب حيرت لتأليف كتلة جحال .

(٦) أصبح تحالف الماباي وأحدوت أفسوداه حقيقة الآن ، وبذلك تبين تلمسك الخانة مقاعد حزب المابام المضافة فقط .

"رافى" بزعامه "بن جوريون" على عشرة مقاعد ، كما سيطرت كتلة جحسان على ستة وعشرين مقعدا أخرى ، وسيطر الشيوعيون أو غيرهم ممن يمكن قبولهم عموما كشركاء على خمسة مقاعد غيرها ، مما يترك أربعة وثلاثين مقعدا فقط يمكن أن يبنى عليها الائتلاف ، كما تتطلب الأمر ستة مشروعات انتخابية على الأقل . ولا يحتاج الأمر إلى الإشارة إلى ارتضاع الثمن الذي اضطر الماباي إلى دفعه ، ونحوه ، للحزب القومي الدينى ، الذى قد يسبب خروجه بقاء أغلبية صغيرة إلى درجة مقلقة لحزب الماباي . وبالإضافة إلى أن الحزب القومى الدينى هو أكبر الشركاء فى الائتلاف ، فإنه أيضا الحزب الوحيد الذى يملك من الحجم ما يجعله العاسلى يخشى انضمامه إلى ائتلاف مع اليمين .

وهكذا ، فإن الحكومات الائتلافية فى اسرائيل قد تكونت ، أساسا ، من حزب الماباي والحزب القومى الدينى ، وأخيرا من اليسار أيضا . وقد يبدو من كل ما قيل أن الأمر أقرب إلى عملية آلية لاتسمح إلا بالقليل من المناورة ، ولكن المقترضات السياسية قد أثرت على المنطق والحساب على السواء ، مما يجعل المفاوضات الائتلافية غير آلية بالمره ، فقد تساوت مع حاجة الماباي الشديدة إلى



التأييد الإضافي حاجة ملحة لحزب آخر للاشتراك في مزايا الحكم ، وكان على كل حزب أن يقوم بعملية الحسابية الخاصة ببناءه على عدة اعتبارات . وهكذا فقد كان على اليسار أن يذبح في حسابيه أهمية النجاح في كسب الوزارات المأمولة لها لها من سيطرة على السياسة ووجوه المحسوبة ، وأن يوازنها مع التنازلات الأيديولوجية التي ستعرض على الحزب كمن لذلك ، ثم أن يوازنها جميعا مع الفرض المنتشرة للتأثير على سياسة الحكومة من الداخل . كذلك ، أيضا ، فطالما أن كلا أحدهما أنوداه والمابام يعتمدان في أغلب تأييدهما على حركات الكيبوتز التابعة لهما والتي لاتميل الى التسليم لأغواء السلطة ، فإن كلا من الحزبين سار يميل الى النقاء المقائدي ، ويخشى كثيرا من التنازلات الأيديولوجية. ولكن عدم تقديم التنازلات المقائية عندما يدعو الأمر لذلك قد يؤدي ، بكل بساطة ، الى ائتلاف يضم الصهيونيين العموميين . ومن هنا كان من الواجب موازنة النقاء الأيديولوجي على أساس مبدأ الأخذ بأهون الشرين ، وهو المبدأ التقليدي المفسد لمن كان يمكن أن يكونوا أبرياء وأطهارا .

ان دقائق هذه الأمور جميعا شيء مترك وهو أمر محسوب بالنسبة لهذه الدقائق . ذلك أن فنون اللعب المطلوبة ، والتي تستخدم غالبا ، تمسح على الفهم والتعديف ، فبالإضافة الى ما يستلزمه اجراء عملية حسابية معقولة من قراءة للأفكار والتكهن ، ينبغي للحزب أن يقيم التأثير المحتمل لانضمامه لأي ائتلاف وما يتبع ذلك من ارتباطه بسياسات ذلك الائتلاف على أنواره . وحيث أن هذه السياسات نفسها ستكون موضوع مفاوضات المستقبل ، فإن حساب تأثيراتها المحتملة لا يكون أمرا بسيطا . ويزيد من صعوبة الأمر ما للحزب العابلي من بساطة طويل في مجال الاستراتيجية السياسية ، فعندما أبرح حزب الصهيونيين العموميين في عام ١٩٥٢ على عدم الانضمام الى الائتلاف الا اننا صارت لهم السيطرة

على وزارة التجارة والصناعة المهمة ، وجدوا قبولاً لدى حزب الماباي ولكنهم لم يحسبوا حساب متدرة حزب الماباي أو سلطاته ، فقد نقلت الاختصاصات والسلطات الأساسية لتلك الوزارة ( التجارة والصناعة ) إلى وزارة المالية ( للماباي ) بأمر من رئيس الوزراء ( من الماباي ) بعد أن تم تشكيل الائتلاف بطبيعة الحال .

ولقد لعب حزب الماباي دوره بنجاح فائق لدرجة أنه سيطر ، ضمن أول حكومة ، على رئاسة الوزارة ووزارات الدفاع والخارجية ، والمالية ، والتعليم والثقافة ، والزراعة والشرطة . أما الوزارات الأخرى ذات الوظائف الهامة فقد كانت تحت سيطرة الماباي ، أو أن سلطاتها الأساسية نقلت إلى الوزارات التي يسيطر عليها الماباي فعلاً كما حدث فيما تقدم .

ومن ذلك يبدو أن كفة حزب الماباي توجح بشدة . وبعد كل ما قيل في هذا الصدد فما جدوى مثل هذه المفاوضات الدقيقة المعقدة إذا كان بإمكان الماباي أن يعيد تكوين الوزارات بحيث يجعل مساومات الائتلاف طجرة من النيل من سيطرته ؟

ومن الواضح جداً أن شركة الماباي المتوقفين ليسوا على هذه الدرجة التامة من السذاجة بحيث يتركونه يفعل بهم ما يحلو له ، نعمها كان مستمراً في صهارثهم في المفاوضات الائتلافية — وقد كان عالياً جداً في المعتاد — فسان لديهم سلاحاً سهلاً وواضحاً ، وهو الاستقالة من الوزارة ، حق ولو كان ذلك بهدف فرض جولة جديدة من المفاوضات واتمام صفقات جديدة تثنى للمودة السي المشاركة في الحكم ( ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن لحزب الماباي نفس السلاح ، فإذا قدم رئيس الوزراء استقالته فإن الوزارة كلها تسقط بأكملها ، وسوف لا يتغير الوضع إذ سيكلف حزب الماباي مرة أخرى بمهمة تشكيل الوزارة الجديدة ) .

وبذلك نجد أمامنا الآن مجموعة مجيبة التعقيد من العمليات الحاييسية والتصرفات يسيطر عليها مركز حزب الماباي ، وإن لم يكن قادرا على كل شيء ، ومن السهل تحريف المقاييس ، ولكن من الصعب تحديد العملية نفسها ، وإن كان من السهل التنبؤ بالنتيجة مع معرفة معرفة التكاليف ، وقد نقرب خدوه ممن نهم الموضوع ، ولو إلى حد ما ، وإذا بحثنا الظروف التي تؤدي إلى انهيار الائتلاف .

### ثبات الائتلاف أو انهياره :

ليس لكل انهيار للحكومة نفس الدلالة ، فإن الانهيار قد يعكس انشقاقا في الائتلاف ، حينئذ ، وقد لا يعتمد كونه مؤامرة تكتيكية لأي غرض ، حينئذ آخر . وهكذا ، فعالميا ما كان تشكيل الحكومات ، بعد سقوطها ، على نفس الأسس الائتلافي السابق بالضبط ، وذلك يصبح من الخطأ أن نقيم استقرار الحكومات الاسرائيلية بمجرد احصاء عدد الحكومات التي تولت السلطة عملا ، فإن الظاهرة الأكثر دقة تكون بتقييم الاستقرار حسب اعادة التنظيم الوزاري ، مع ملاحظة أهمية حزب الماباي في النظام السياسي ، وذلك في حد ذاته مصدر رئيسي للاستقرار الحكومي . صحيح أن الحكومة الثانية قد فقدت الثقة في الكنيست ، وأن الحكومتين السابعة والثامنة ، على السواء ، قد سقطتا بسبب موضوع مسؤولية الوزارة الجماعية ، ولكن من الصحيح أيضا أنه خلال الأعوام الخمسة عشر الأولى لقيام الدولة ، التي تولت الحكم فيها إحدى عشرة وزارة ، لم يتول سوى ثلاثين شخصا مراكز الوزارة ، فقد كان متوسط حجم الوزارة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٤ يتراوح بين ثلاثة عشر وأربعة عشر عضوا ، وكان متوسط عدد الوزراء الجدد للوزارة الواحدة ثلاثة ، فإذا حذفنا الرجوع الجديدة التي يتطلبها توسع الوزارة فإن متوسط التغيير بين الموظفين من وزارة إلى أخرى - يصبح اثنين . علينا أن نذكر



أيضا أن الفترة المذكورة هنا تشمل أربع حكومات تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية مباشرة ، وهي حكومات يجب أن يتوقع المرء أن تحدث بهيئات تفسيرات كبيرة بسبب التنظيم الائتلافي المتجدد . فإذا نظرنا إلى تفسيرات الحكومة خلال الفترات الواقعة فيما بين الانتخابات ، فإننا نجد أن متوسط التفسير واحد ( وكما هو متوقع فقد كان أكثر الوزراء استقرارا هم أنفسهم المabay ، يليهم أعضاء الحزب القومي الديني مباشرة ) .

ان مانلمحه هنا هو أنه بالرغم مما قد يحدث من تغيير في الائتلافات الرسمية فإن إطار الحكم يظل في نفس الأيدي تقريبا من عام إلى آخر ، وحتى من كنيست إلى آخر . فمن الواضح انن أن المركز الوزاري لم يتأثر بشكسل جذري بسبب سياسة الائتلاف ، وبدلا من ذلك فإن الأدلة توحى بأن مساومات الائتلاف قد تركزت حول الاعتراحات التشريعية واللوائح الإدارية والتنفيذية والصيانة ، وما إليها . وقد حدثت عدة أزمات وزارية ، ولكنها ، تقريبا لم تكن أبدا على أساس توزيع الوزارات داخل الحكومة ، ولكنها نتجت بنسبة أكبر كثيرا ، عن خلافات معينة حول تشريعات مقترحة . وفي مثل هذه الحالات ، لا يمكن من المستغرب أن يرغب شريك في الائتلاف أن يلتزم باتفاقه على تأييد حزب المabay في الكنيست ، مؤديا بذلك إلى استقالة الحكومة ، وذلك فقط من أجل أن يستدير ويعيد اشتراك في الحكومة الجديدة ، ويمتتنى نفس الشروط تماما في أغلب الأحيان . والفائدة العائدة من تلك العملية الثقيلة هي المحافظة على النقاء الأيديولوجي ، فيمكن للحزب أن يبقى على صورة نقاء العقائدي بأن ينفض يديه من السلطة عندما يرى أن عدم نفعهما سوف يترك أثرا داهيا عليهما . ولكن ما أن تتم الحركة والتالي تتم المحافظة على صورة النقاء حتى

لا يفور هناك سبب لبقاء الحزب خارج نطاق السلطة - ذلك أن المسألة  
أما أن يكون قد تم حلها بدون تأييده ، أو أن حلها قد تأجل .

وفوق كل شيء ، فإن قوة الماباي ومركزه هما اللذان يسيطران على تشكيل  
وتسيير الحكومات ، فإن حكومات تأتي وحكومات تدول ، ولكن الماباي يبقى دائماً  
ويداه تمسكان ، بشدة ، بظام الوزارات المهمة ، والحكومة بوجه عام ، أما مشاكل  
الائتلاف المرحقة ، من بنائه والابقاء عليه ، والتنازلات الحتمية والتضحيات  
الضرورية ، فأنها تنزع الحدود وغرف القيود ، وفي نظام سياسي تنقسم فيه  
المعارضة الى ذلك الحد ، وبدون غيبه أن سيادة حزب الماباي سوف تستمر  
لسنوات كثيرة ، نجد أن قيود الحكم الائتلافي قد ينظر اليها باعتبارها بديلة  
للأحزاب المعارضة القوية ، ولكن سلاح المعارضة المطلق غير موجود ، أي أن  
الادراك الأكيد بأنه إذا تم التعرف على الوقت الصحيح والمسألة الصحيحة  
فإن حزب الماباي سوف يفقد مكانه أمام دعة الأمور - ان هذا الادراك غريب  
موجود .

ولذلك يجب علينا ، مرة أخرى ، أن نتحول الى حزب الماباي نفسه لنجد  
حلولاً للأفاز الحكم .

### رئيس الوزراء والأعضاء :

ان الوزراء الكبار لحزب الماباي ، الماملين في الوزارة تحت قيادة رئيس  
الوزراء ، يضعون سياسة الحزب للمستوى اليومي ، وهم أيضاً يقومون بتنفيذ  
تلك السياسة بوصفهم وزراء . ويتوافر لهم ذلك النوع من المجال بسبب :

- ١ — أنهم مجموعة الزطامه التبيرة ، بالاضافه الى أنهم أكثر زعماء الحسـسـرب شهرة .
- ٢ — أنهم مجموعة الزطامه الثابته داخل الحكومه ، كما أنهم يسيطرون على أهم الوزارات .
- ٣ — أنهم يعتبرون على وجه الدقة مؤسسى وأساس الحكومات داخل الكنيست .
- ٤ — أنهم يضمون رئيس الوزراء داخل مجموعتهم .

ورئيس الوزراء في اسرائيل يحكم ولكنه لايسود . وكما هي الحال في بريطانيا فهو بصفه رسميه "مجرد" الأول بين الأكفأ *Primus inter pares* .

ولكن — وكما هي الحال في بريطانيا أيضا — فإنه هو ، وهو وحده ، الذى تودى استقالته الشخصيه الى سقوط الحكومه بأكملها . وسبب ذلك فإنه يكسبون ويجب أن يكون زعيم حزبه ، وزعيم كل من يسير الى جانبه معه . ولم تكن أهمية الدور مفهومه فهما كاملا حتى عام ١٩٦٥ ، عندما امتحن "اشكول" تحدى "بن جوريون" لدوره كزعيم للحزب بتقديم استقالته من رئاسة الوزارة . وقد كان بإمكان حزب الماباي أن يخير اشكول ، فقط ، أما بين جوريون نفسه أو باي مرشح وسد ، وهى خطوة كان من المؤكد أن تودى بشركه الائتلاف المتوحيين — وقد سردهم شكك حزب الماباي — الى أن يرتفعوا المتفاهم أو الانطمان لأطول فترة وأشد ما يمكنهم . كما كان بإمكان الحزب أن يطالب باجراة انتخابات جديدة ، وهى خدوة يكره أى حزب أن يتخذها وهناك شكك بداخله . وأخيرا ، فقد كان بإمكان الحزب أن يؤيد اشكول في صراعه ضد بن جوريون على أساس عدم وجود بديل لذلك مهما كانت صفات الصراع نفسه . وقد تم اختيار الحل الأخير ، وظهر أن لسلح الاستقالة بيد رئيس الوزراء قوة هائلة .



وتتبع قوة وزراء حزب العايباي من زعامتهم للعايباي ومن سيطرتهم على أجهزة الحكومة . وبالرغم مما قد يبدو من الحد من فوائد مثل هذه السيطرة بسبب الحكم الائتلافي وتعدد الأحزاب في الهيئة التشريعية فإن هناك عنصرين يحملان لهذين المصدرين معنى تماما : أولا ، أن اسرائيل الآن - كما كانت منذ استقلالها - في حالة طوارئ رسمية ، مما يمكن الحكومة من إصدار لوائح شاملة الى حد ما قبل الحصول على موافقة الكنيست أولا ، ومع ذلك ، ويسودون سلطات الطوارئ ، فإن للوزراء حقوقا واسعة في وضع اللوائح الادارية التي تتجاوز السلطات العادية التي ترتبط بالوزارات التنفيذية عموما . وثانيا أن الظروف الصديدة التي تجعل ، في مجموعها ، من اسرائيل دولة تستطيع بالسياسة الى درجة عالية تؤثر لحكومة اسرائيل ، كذلك ، فرصة للتأثير في الكثير مما يدور داخل البلاد .

لقد اتفقتنا الآن من تقدير ذي معنى لموضع السلطة في اسرائيل . ان الكنيست أقل أهمية من الوزارة في السلطة والسيطرة ، وأما في داخل الوزارة فإن الكلمة العليا لوزراء حزب العايباي ، وخصوصا رئيس الوزراء . ويبقى أن نضيف أن الحكومة - كما هي الحال في أي دولة ديمقراطية - لها هذه عناصر مكونة وكذلك لحزب العايباي ، وأن بقائها ونفوذها يعتمدان ، الى درجة ما ، على قدرتها على الاحتفاظ بهذه العناصر مهما كان تنوع مطالبها الممكن ارضاؤها في حدود معقولة . والمكونات التي يجب على حكومة اسرائيل ووزراء العايباي أن يستجيبوا لها تشمل الكنيست ، وشركة الائتلاف ، وسكرتارية أعضاء حزب العايباي نفسه ، وبالطبع ، الجمهور بصفة عامة .

(وهناك ، الى جانب ذلك ، بعض مجموعات المصالح الخاصة فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي الهامين من ذوي التأثير في هذا البلد ، وهؤلاء ممن نوع مختلف) . والوسائل التي تستجيب بها الحكومة وأنواع المطالب السبق

يطلب اليها الاستجابة لها ، وستناقش في القسم التالي ، أما هدفنا هنا فهو التأكيد على أن حكومة الماباي تؤدي عملها حسب رغبات الآخرين بالرغم مما ستتملك من قوة وسيطرة .

والحلاقة بين الماباي وحزب الماباي حكومة ( وزارة ) غاية في التعقيد كما تعتمد بشدة على ما يحمله كل منهما من مسؤوليات . ومن الناحية النظرية على الأقل ، فإن وزراء الماباي مقيدون بسياسات كونها الحزب ، سواء في مؤتمراته الدورية أو بواسطة سكرتارية الحزب . أما من الناحية العملية فإن مجالا واسعا يتاح أمامهم لتحديد سياساتهم الخاصة ، بطبيعة الحال ، حيث أنهم هم الذين يتحملون المسؤولية المباشرة . وعلاوة على ذلك فإن الوزراء هم الذين ينفذون التقرير الذي يقدمه الحزب في حملته الانتخابية ، وهم الذين يتصرف عليهم الجمهور بوصفهم زعماء الحزب . وأخيرا — وكما أظهر النزاع بين أشكول وبين جوريون — فإن المواجهة بين حكومة الماباي وحزب الماباي تحل ، وليس الأرجح ، في صالح الأولى ، حيث أن ما تحمله من أهمية خاصة يكون ، في نفس الوقت ، سلاحها الحاسم .

### الحكومة المحلية

عندما قلنا الآن ان موقع السلطة يتركز في أروقة الحكومة ، وفي مكاتب وزارات الماباي على وجه التحديد ، فإننا لم نفعل ذلك كي نوحى بأنه لا يوجد شيء ذو بال خارج تلك الأروقة ، فعلى الصفحات العديدة التالية سيكون علينا أن نلقى نظرة على المؤسسات الأخرى التي تشارك في — أو تتنافس من أجل — سلطة اتخاذ القرارات ، سواء من الناحية النظرية أو العملية . وأولى هذه

## المؤسسات هي الحكومة المحلية \*

لقد أسهمت عدة عوامل في العمل على الحيلولة من قيام الحكومة المحلية في إسرائيل كمركز رئيسي للسلطة السياسية : أولا ، أن أوائل المستوطنين في عهد اليميشوف قد ركزوا أغلب جهودهم الذهنية في وضع وتنمية خطط لمجتمعات زراعية مثالية ، وكان موقفهم من المدينة ينطوي على عدم الثقة بها بصورة كلية أو على تجاهلها تماما ، على أحسن الفروض . وقد برهنت هذه الایدولوجية المصادية للمدينة على أنها قادرة على البقاء ، وحتى اليوم نرى دواعي الفخر أن يتباهى السياسي الإسرائيلي بالانتماء في مستعمرة زراعية ( مازال حوالي ٢٠ ٪ من أعضاء الكنيست يمثلون مهنتهم كمزارعين ، وهو الأمر الذي له من العلاقة بمكان انتمائهم الحقيقي وما يعملونه حقيقة ما لقول " ليندون جونسون " من أن مهنته هي " التدريس " ) \*

وثانيا ، أن تركة الحكم العثماني والانتداب البريطاني - وقد كانا كلاهما شديدي التعصب - قد خلقت تعصبا شديدا ضد السياسة النابعة من العاصمة . ولأسبابه الخاصة فقد أدى حكم اليميشوف الذاتي إلى استمرارية تأكيد ذلك التعصب ، فبالرغم من كل شيء كان من دواعي الاهتمام أن تكون للييشوف سياسة موحدة في صراعه مع بريطانيا ومع العرب - سياسة لا يمكن أن يشوبها الانشقاق المحلي \*

وثالثا ، أن حجم الدولة وتاريخها قد أدبا إلى تكوين مؤسسات قومية بدلا من المؤسسات المحلية ، فان الصحافة والاذاعة تابعتان للحكومة ، وكذلك الجامعة العبرية ومعهد التكنولوجيا ( Technion ) ، ومراكز الهستدروت والكيبوتز ، وكذلك فان القاعدة الاجتماعية للمحلية أو اللينينية



( regional ) غير موجودة . وأغفل ما يمكن ذلك في السياسة العامة قانون الدائرة الانتخابية الوطنية ، وهو قانون يجرى الدفاع عنه بصورة متكررة على أساس أنه يحرم المحليه .

ورابعا ، أن نفقات التنمية القومية ، ونفقات نفقات الدفاع والاقتصاد ، قد ألفت بسلطات رئيسية كبيرة بين أيدي الحكومة الوطنية التي يمكنها وحدها أن تحشد الموارد المطلوبة في هذه المجالات .

وخامسا ، لقد شجع سول المهاجرين الضخم ، ونظام الاستيطان الناتج عنه ، على مركزية السلطة ، فقد أنشئت مزارع من المدن والقرى الجديدة . إنها لم تتطور ، ولكنها أنشئت تعتمد ( وما زال الكثير منها يعتمد ) في بقائها على موارد لا يمكن أن تحصلها إلا من طريق الحكومة الوطنية ، ولم يكن في استطاعتها التصرف في تلك الموارد خلال سنواتها الأولى على الأقل . وقد كانت الحكومات المحلية ، في أغلب الأحيان ، " مستوردة " ، أو مهيمنة من قبل وزير الداخلية للقيام بأعمال الحكم حتى يصبح المجتمع الجديد " على استعداد " لأجراء انتخاباته الخاصة .

وأخيرا ، فإن نفس ذلك التعدد في الأحزاب الذي يؤثر في السياسة الوطنية بهذا الشكل الكبير له نتائج ضخمة على المستوى المحلي أيضا ، فإن انتخابات مجالس المدن تتم بطريقة التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب مثل الانتخابات الوطنية ، كما أن الأحزاب المتنافسة من أجل السلطة في مجال السياسة الوطنية هي نفسها التي تتنافس على المستوى المحلي . والنتيجة المشتركة في الحالتين هي وجود نفس نوع التجزئة الذي وجدناه في الكنيست وفي الوزارة ،

في المجالس المحلية أيضا ، فلا يحدث في أي مدينة أن يتوزع أي حزب واحد بأغلبية بين أعضاء المجلس بحيث أن أعضاء المجالس هم الذين يختارون العمدة ، فإن ذلك يصبح موضوع مفاوضات ضيقة بين الأحزاب .

وفي هذه المفاوضات لا نجد لحزب العباي ما يتمتع به من امتياز ساحق على المستوى الوطني ، ولذلك يكون الصراع أكثر مرونة ، ويتم مفاوضات العمدة بين عدة مدن في نفس الوقت الذي تجرى فيه مفاوضات تكوين ائتلاف وطني ، وذلك واقع يحتم ارتباطا بين الاثنين ، ويجعل من مساومات العمدة موردا له أهمية .  
وحتى عندما يكون للارتباط أهمية ضئيلة فإن المدن ترتبط بعضها ببعض وتسام مراكز قيادته الأحزاب المتمركزة بعضها البعض ، مستبدلة عمدة مدينة بمسندة بمدينة الأخرى ، أما داخل المدن فإن مفاوضات الائتلاف تتطوى على تنازلات في السياسة وفي رئاسة اللجان .

وتتمكن درجة سيطرة المركز على السياسات المحلية في السلطة التي تخول لقيادات الأحزاب المركزية أن تستبدل بأعضاء مجالس المدن المتطرفين من أعضاء الحزب فيهم ، وهي سلطة يجري استخدامها بين الحين والحين .

وإذا كانت الحكومة المحلية بهذا المعجز فلماذا تهتم بها الأحزاب ؟ هناك فوائد معينة ، فالأحزاب تأمل في أن تزيد سيطرتها على حكومات المدن من توتتها التنظيمية ، وأن يفيدوا ذلك ، بالتالي ، في انتخابات الكنيست ، وعلاوة على ذلك فإن التناقص الحثيف الذي تتميز به سياسته إسرائيل يدفع كل حزب إلى مضاعفة موارد مساهمته ، والسيطرة على الحكم المحلي تمثل أحد تلك الموارد .  
ومهما بدا على الحكم المحلي من ضعف بالمقارنة إلى السياسة الوطنية ، فإنه يحتفظ بشيء من الاستقلال بذاته من ناحية سياسته ، وخصوصا في المسند

الكبيرة ، مما يجعله حلبة صراع حزبية .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، ظهرت عدة متغيرات جديدة يبدو أنها تعمل على زيادة الاحتلال الذاتي ، وبالتالي على زيادة سلطة الحكم المحلي . وقد بدأ الناشطون - وخاصة في انتخابات عام ١٩٦٥ - في تقسيم تذاكرهم الانتخابية ، بصوتين لصالح حزب في الكتيبة وحزب آخر في المجلس البلدي . وذلك يجبر الأحزاب على اختيار مرشحينها المحليين بعناية أكبر ، حيث أنه ليس يعد في إمكانها الاعتماد على تأثير تهيئتهم لها كليا . وحالما يتم انتخاب المرشح بشيء أكثر من المصوغة تصبح لديه قوة مساوية لقوة الحزب تماما . وفي نفس الوقت ، فإن المصالح المحلية والإقليمية تزداد أهمية ، بينما يزداد استقرار البلاد ويزداد تنوع واختلاف مقوماتها .

وفي السنوات الأولى ، كانت الأحزاب تستغل توائم المجالس المحلية للتخلص من مرشحي الأغلبية العنصرية ، ونوعيا . أغلبية الشرقي الأوسط ، في محاولة تذكرنا بطريقة موازنة التوائم الانتخابية الأمريكية ( Ticket balancing ) . وقد كومت الزطامه المحلية الآن دأثره انتخابيه مستقلة ، الى درجة ما ، مما لا يجعل في استطاعة الحزب أن يتسببها كأمر مسلم به . بعد ذلك ، ولذلك يجب أن تكون محاولات الأحزاب للسيطرة على السياسة المحلية أكثر استجابة للمطالب المحلية ، كما يجب أن تزيد المطالب نفسها . وهناك نجد أن الأحزاب تسعى لتقديم سند أكبر من مرشحي الأغلبية في توائمها الوطنية ، فأنها تزيد من الاتجاه الى السياسة المحلية كمصدر لتجنيد السياسيين ، ولكنها فازالت مصدرا أبعد من أن يكون رئيسيا ، كما أن المراكز الوطنية التي يتضمنها أبعد ما تكون عن كونها مراكز سلطة ، ولكن اذا ما بدأت هذه العملية فلن يكون من اليسير احتوائها .



ويبدو أن العظم المحلي يسير في اتجاه المزيد من الاستقلال الذاتي  
كنتيجة طبيعية لتزايد المصالح التي تواجهها الأحزاب الوطنية في السيطرة  
على الموائع المالية . ومع ذلك ، فإن سرعه في ذلك التدور سوف تكون في حيلولة  
وربما متباطئة ، نذكر لما يثقلها من تركيز مركزية السلطة والتحييزات القانونية  
والصرفية التي تدعم هذه التركيبة .

### المحاكم ، وفاسية الدولة ، والبيروقراطية

إذا كان اهتمامنا مركزا على تحديد وضع السلطة السياسية في إسرائيل ،  
فإن مهمتنا تكون قد تمت . هدفنا عام ، فإن من لهم الكلمة في إسرائيل هم  
تداس المهاجرين من المستوطنين القادمين من شرق أوروبا ، وأن من يسيرون  
فاليهم من امتيازات تلك الفرصة الهائلة للوصول إلى المراكز الكبرى واحتلالها .  
أما في الحلبة السياسية ، فإن وزراء حزب العاين هم أهم من نخصهم في الاعتبار  
فانهم يتولون المناصب التي تمنح لهم في هائلة بسلطة القانون والذروف السياسية .  
ويمكننا الربط بين داتين الملحوظتين بملاحظة أن ثلاثة عشر من أعضاء حزب  
العاين العشرين الذين تولوا مناصب وزارية منذ عام ١٩٦٤ كانوا من المهاجرين  
من روسيا وبولندا ، ومن بينهم رئيس الوزراء الثلاثة وجميع الوزراء الرئيسيين  
كذلك . والسنة المتوسطة لوصول هؤلاء الثلاثة عشر إلى فلسطين هي سنة ١٩٢٠  
ولم يصل البلاد واحد منهم بعد عام ١٩٣٠ . وأن المرء المستدعي أن يعبر  
ويظهر معظم القوة من معرفته وفهمه لهذا القدر ، أما الباقي فهو تفسير  
كما يقال .

ويتناول التفسير Commentary هيئات حكومية أخرى تلعب  
أدوارا مساعدة ، كما يتناول هيئات غير حكومية تتمتع هي نفسها بسلطة كبيرة

في تشكيل السياسة • وفي كلتا الحالتين نحتاج الى معرفة شيئين : ماهي علاقة الهيئة أو المؤسسة موضح البحث بالحكومة وبحزب العايد ؟ والى أى مدى تمتد سلطة المؤسسة نفسها في تشكيل السياسة ؟ وسنتناول هيئات الحكومة في هذا القسم • أما في القسم التالي فسوف نتناول الهيئات غير الحكومية •

### المحاكم :

ان اسرائيل تحكمها سلطة القانون • أى أن يعطى للقانون شرعية سامية ويجرى تنفيذه وتفسيره بصورة قضائية مقبولة وذلك ينبع من تلك الشرعية الكبيرة الممنوحة لهيئات الحكومة من ذلك الإجماع الشامل في الوأى السياسى الذى سبق أن تحدثنا عنه • والجهاز القضائى هو أحد مواضع ذلك الإجماع في المراءى • ونسباً بالنسبة للمحكمة العليا في اسرائيل • والمحاكم أكثر الهيئات الحكومية دينوية من الناحيتين النظرية والعملية ( وهذا باستثناء المحاكم الدينية ) الدائفة التى لها سلطة ندر معظم القضايا المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية ) •

وتتج المحكمة العليا • على وجه الخصوص • خارج دوامد السياسة الحزبية التى تطفئ بشدة على معظم أجهزة الحكم الأخرى • وفي دولة يفترض فيها عاه أن أى شخص في سلاسل متحزبة ايدىولوجى لا تشوش مثل هذه الشكوك بالنسبة للمحاكم • ومن بين الأسباب العديدة لتلك الدينوية الرائحة • فان أهمها هى الطريقة التى يعين بها القضاء • وتعريفات المحكمة وقضااتها • وفعاليتها •

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين القضاء بناءً على توصية من لجنسته تشريعية يرأسها وزير العدل وتضم — الى جانب رئيس المحكمة العليا — ( وهو نائب رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة ) — اثنين من القضاة •

وزيرا يختاره مجلس الوزراء ، واثنين من أعضاء الكنيست يتم انتخابهما بالاتفاق  
المعروف في الكنيست ، واثنين من المحامين يختارهما مجلس نقابة المحامين ، وممثل  
تكوين هذه اللجنة بطريقه مماثلة ، على منع استفلالها لتحقيق أغراض حزبية .

وقد استعمل قضاء المحكمة العليا المشرع أنفسهم في إبعاد أشخاصهم  
عن د رامة السياسة ونجحوا في ذلك بصورة عامة . وقد يسر دور المحكمة المحدود  
نسبياً ، من مهمتهم في هذه الناحية بشكل كبير . وعلى خلاف المحكمة العليا  
في الولايات المتحدة ، فإن محكمة إسرائيل لا تملك سلطة المراجعة القضائية ،  
فليس لها أن تعلن أن قرارات الكنيست غير دستورية ، حيث أنه لا يوجد أي  
دستور ، كما أنه لا يمكن أن تكون لها هذه السلطة ، حتى وإن كان هناك  
دستور مالم ينص تشريع جديد على إمكانية المراجعة . ونتيجة لذلك ، فإن المحكمة  
لم تقع في شرك ذلك النوع من الجدال الذي يجفل من الصعب عليها أن تحتفظ  
بصورتها الصارمة البعيدة عن التحزب ، وبدلاً من ذلك فقد اتسفت أحكامها  
بالنسبة للحكومة — باستثناء هذه حالات مشهورة — بالاعتذار ، بصورة رئيسية  
على كبح جماح تصرفات الجهاز البيروقراطي التي تنجم بالتعسف والتطرف .

ولمقد تدرط المحكمة العليا ، بصورة كبيرة ، في النزاع الأيديولوجي  
عندما كان الأمر متعلقاً بالقانون الديني . وقد حدث في هذه حالات ، أن  
واجهت ولاية المحاكم الدينية تحديثات وتقررت ملاحقتها بصورة نهائية بواسطة  
المحكمة العليا . وعلى أية حال ، كان أطراف النزاع الديني يسعون مشاكلهم  
خارج المحكمة إنا طامات المحكمة العليا نفسها بتأكيد الولاية (الاختصاص) .

وتحرض السلطات الدينية تماماً على ألا تعطى المحكمة العليا فرصة انشغالها



سوابق بشأن أمور تتعلق هي السيطرة عليها الآن (١٥) .

وبذلك نجد أن أحد الأسباب الرئيسية التي تمكن المحكمة العليا من الحفاظ على سمعتها غير السياسية إنما لاتدعى للبث في مسائل ذات مضمون سياسي واضح إلا في أحوال نادرة . فحسب . ومع ذلك فهناك أهمية خاصة لقرارات المحكمة في بلد ليس له دستور وليس لديه تشريع لأحد من المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات المدنية . وفي مثل هذه الحالات ، كان الاجراء الذي تتبعه المحكمة هو تطبيق القانون الشائع عند سكوت القانون القلبي ، وبذلك اكتسبت المحكمة سمعتها كحامية للحريات الشخصية من بادرة .

وقبل أن نتحول الى رئاسة الجمهورية ، قد ينبغي أن نذكر المدى السني عريض به سجلات قضايا المحكمة بحضر ما قدمناه من ملاحظات من قبل ، وبالنسبة للمشاكل التي تتخفى عليها الهجرة الجماعية وقيام الدولة ، قد نلاحظ أن نسبة ما يطرح أمام المحاكم الاسرائيلية من قضايا قد ازداد من حوالي خمسة وستين لآل ف شخص بالغ ( بين الخامسة عشرة بالتحديد لتلك الاغراض ) في عام ١٩٤٩ الى مائة وخمسة وثمانين لكل ألف في عام ١٩٦٤ . وتلك الزيادة الى ثلاثة أضعاف تمثل زيادة تزيد عن ٥٠٠ % في القضايا المدنية ، وزيادة تثل قليلا عن ١٠٠ % في القضايا الجنائية . أما الأثر اثار من ذلك فهي البيانات الخاصة بالمنعينة والهجرة فإن تلك البيانات تبين أن نسبة المحكوم عليهم من المتهمين بالاضيق بين كل ألف فرد داخل مجموعة السكان المقيمة تبلغ ١١ بالنسبة لمواليد اسرائيل و ١٣٨٨ بالنسبة لمواليد آسيا و ٢٣٨٨ بالنسبة لمواليد أفريقيا ، و ٤٤٤ للمهاجرين من أوروبا وأمريكا . كذلك تشير البيانات الى نسبة ٤٤ بالنسبة للمهاجرين قبل عام ١٩٤٨ و ١٢٨١ بالنسبة للمهاجرين بعد الاستقلال .

وبعد أن قدمنا تلك المعلومات التي لاتتعلق باهتمامنا الحالية تامنا سوف نختتم ذلك القسم بلفت النظر الى أنه بالرغم من تفكك النظام الاجتماعي

الذى ينتج عن هذه الكثرة من التوترات التى تسود اسرائيل ، وبالوغم من شدة حن وخطورة موقفها من ناحية الأمن ، فان نسبة الانتحار فيها بالنسبة الانخفاض لحسن الحظ ، فقد بلغت فى عام ١٩٦٣ ٨٣ بالنسبة لكل مائة ألف نسمة بالمقارنة الى ١٠١ فى الولايات المتحدة و ٣٩ فى بوليسين (١٧) النرويج و ١٩٠ فى الدانمارك و ١٠٨ فى اسبانيا و ١٠ فى المكسيك .

### رئاسة الجمهورية :

ان رئاسة الجمهورية فى اسرائيل مركز شرفى يلعب دورا مماثلا للدور الذى تلعبه الملكية فى بريطانيا . وعلى قرار رئيس مجلس الكنيست ، فان رئيس الجمهورية يكون فى المقام ، شخصيه سياسيه تترك ميادين المراج الحزبى لدى تقلده منصب الرئاسة . وقد أصبح المركز ، الذى كان فى الأصل مضمما أساسا من أجل حاييم وايزمان الذى كان زعيم المنظمة الصهيونية العالمية لفترة طويلة ، رمزا هاما ومصدرا للوحده الوطنية . وليس للمركز أهمية أكثر من البذلقة المحدده لتعيين زعماء الأحزاب المكلفين بتشكيل الحكومات ( وهى سلطة ذات أهمية ضئيلة بالمعنى تظل لحزب العباى العيادة المطلقة كما هو الحال حتى الآن ) ، وإصدار المرسوم أو تخفيف الأحكام .

وبالوفم من أن هبة المنصب قد تكون عاملا هاما فى حل الأزمات السياسيه الا أنه لم يستغل على هذه الصوره فى الماضى ، كما أن رئاسة الجمهورية لاتجذبها أية مسئوليه فى اتخاذ القرارات .

### البيروقراطية :

هناك مشكلتان تميزان النظام البيروقراطى فى اسرائيل ، أولاها هى تاريخها الحزبى ، وثانيتهما هى الهوة بين المعرفة السياسيه والمعرفة الاداريه ، فبالنسبة

للمشكلة الأولى ، فقد تمتعت سنوات الاستقلال الأولى بها يطلق عليه الاسرائيليين اسم " بروتكتسيا Rrotektsia " أو " الجذب السياسي " ، فكانت هيئات الموظفين في الوزارات من أعضاء حزب الوزي نفسه ، وأكثر من ذلك فقد كانت الخدمات تقدم أساسا للموالين للحزب . ولم يتطور النظام على هذا المنوال بسبب الفساد بقدر ما هو بسبب قوة الاندفاع ، وكاستجابة للالتزام الايديولوجي فلا يمكنك الحقوق الاثنية ، فهذه فريقك ولعمركه توزيع الموارد الضئيلة ، فان لم يكن هناك ما يكفي الجميع فان الأفضل لك أن تكافئ المخلصين . وبمرور الوقت صار بعض الوزارات أشبه ما يكون بوحدة الأحزاب ، وخصوصا تلك الوزارات الجديدة التي يسيطر عليها الحزب القومي الديني وأحدثت أفوداه ، في المادة .

وفي عام ١٩٥٩ ، بدأت اسرائيل في الاتجاه الى جعل الخدمة المدنية مهنية بواسطة الاختبارات والمسابقات والتوظيف حسب الكفاءة ( وقد تم اعتماد بعض الهيئات ، والجزء من بينها ، من السياسة ، أما غيرها ، مثل وزارة الداخلية فلم يعمدها ذلك الاثره تقريبا ) . وقد ساعد اقتناء التوظيف الشامل على ذلك الاجراء ، ولكن آثار الأساليب القديمة لم تكن قد أزيلت تماما ، كما أن النظام الجديد لم يكن قد من الهياكل العليا للبيروقراطية بفعالية كبيرة : ذلك لأن الوزراء - وخصوصا في الوزارات التي تتولى الكثير من مهمة الخدمات العامة - يفضلون ، لأسباب واضحة ، أن يكون جميع نوابهم الكبار من الذين لهم ، والاحتمال أو الولاء من ذلك النوع - هو آثار المفهوم الاسرائيلي - لا يمكن الاعتماد عليه الا بين زملاء المؤثر في نفس الحزب وحتى هذا لا يمكن أن يكون في جميع الحالات .

وفي ذات الوقت ، ازداد اعتماد الوزارات على الاستشارة المهنية المتخصصة فان التشايع للتعهد الاقتصادي على أساس من الإحتياج الايديولوجي شيء مهم وجود ما يدعى من اقتصاد يخطط له وموارد قليلة يخطط بمقتضاها شيء آخر .



وقد كانت له دول الدولة الكلية في عام ١٩٤٨/١٩٤٩ تسعة وعشرين مليون نسمة من الجنسيات الاسرائيلية ، ازديادت بعد ستة أعوام الى ٦٦١ مليوناً ، ووصلت بحلول عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ الى ثلاثة بلايين و ٢٢٣ مليوناً - وهذا نوع من الاعتماد يختلف تماماً في التعامل معه والتخطيط له ، فهو يتطلب تخصصاً مهنياً من نوع غاية في الروق ان وجبت ادارته ، وخصوصاً ان وجبت ادارته حسب ما يتطلبه الالتزام الاشتراكي . وكذلك كانت الحال أيضاً بالنسبة لادارة مؤسسته دفاعية تطورت من عدة نواح للكشاف الى أسراب من أحدث المقاتلات النفاثة ، ومن ثلاثة مدافع مسلوبة الى صواريخ الهوك ، وهكذا . وباعتبار ، فان تلك هي الحال بالنسبة لكل مرحلة في الحياة العامة شريفاً ، وذلك بسبب تغير ونمو احتياجات اسرائيل ، على الدوام ، واتجاه العالم الى هذا التخصص بسرعة كبيرة وبشكل جذري خلال ثمانين تلك السنوات .

ولم يخل ذلك التطور من الألم في أي مكان ، وقد كانت آلامه مبرحة بالنسبة لاسرائيل ، وكان ذلك بسبب ما ترس عليه مؤسسو اسرائيل من مبادئ الاشتراكية الزامية ، فقد كانوا يمارسون تطبيق التخصص المهني من الناحية الايديولوجية وكان اعتقادهم أن الزاد القوة والعمل الجاد يمكنها الانتصار على كل شيء ، فهم أنفسهم قد مارسوا القادونية التي تقوم على مبدأ المساواة ، وصدقوا آمالهم وتوقعوا طوال الوقت أن تشكل الدولة الجديدة على صورة اليسوف . وقد اضيفت الأعباء الخاصة والتجيزات الى مشاكل التخصص المهني العالمية : كيف يستطيع المرء أن يذبح الرأي السياسي في موقف وسط بين مشورة الخير وسياسة الحكومة ؟ وكيف يمكن للسياسي أن يقيم الخير ؟ وإلى أي مدى يمكن ما يقول له الخير من ميوله الايديولوجية الخاصة ؟ وما الذي يمكن أن يفعله المرء عند مساهمة

يختلف الخبراء أنفسهم كما يحدث كثيرا لسوء الحظ ؟

هذه أسئلة عويصة أينما وجدت ، كما يضاعف من صعوبتها تميز الكثيرين من زعماء قدامى المهاجرين الى اسرائيل ضد التخصص المهني ، وكذلك يزيد من تعقيد الأمر النقص المستمر في المديرين المهرة ، وخصوصا في حالة اقتصاد مزدهر يقدم تمسارا وفيرة في القطاع الخاص ، كما يزيد من تلك الظاهرة المتتادة لتقديم الخبراء لمشورات تفوق قدراتهم وكفاءتهم .

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه المواقف والشكوك ، فقد رجحت كافة المهنيين بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية على الأقل . ومعنى ذلك ، بالطبع ، هو ظهور صفوة من العلماء والاداريين لها ما يكفي من سلطة خاصة لتشكيل السياسة . ويبدو ذلك ، في أبرز صورة ، في ازدهار سلطان الاقتصاديين الاسرائيليين الذين يسمح لهم بادماج الكثير من أهدد الوسائل الاقتصادية في عملية التخطيط بنجاح كبير .

وعملية تصميم التخصص المهني تسير بسرعة في موقع ، وبيط في موقع آخر . وحسب النظرة السائدة ، فان الطائفة الجديدة للمهارات الادارية تختلط ، بشكل واضح ، بالتوترات بين الشيوخ والشباب التي سبق ذكرها بصورة متكررة . ولا يتضح لنا ان كانت الحقائق تؤيد تلك النظرة ، ومن الواضح أن هناك تباطؤا في الاتصال بين الشيوخ والشباب ، وأنا بوضع الاثنين في الميزان نجد أن الشيوخ أكثر حساسية للفوارق الدقيقة بين السياسة والايدولوجية ، أما الشباب فانهم يتأثرون بالمعلومات البحتة والمبادئ المجردة ( البصيدة عن الشخصية ) (١٨) ومع ذلك فهناك استثناءات بارزة في كل من المجموعتين ، مثل اشكول نفسه من بين زعماء قدامى المهاجرين وقد صار يعتمد بشدة على مشورة الاخصائيين ، ومثل الواقعيين من الشباب ممن يحترفون بأهمية المنطق الاشتراكي وان لم يتقبلوا أسلوبه . ولقد كان من أسهل ما يكون بالنسبة لكل من المجموعتين ( والمجموعتان في هذه الحالة لا شك

للهما الى حد كبير) أن تحط الواحدة من قدر الأخرى ، لأنه كان من السهولة  
 بمكان السخرية من كليهما . والى ذلك الحد فان المجهود الذى بذل فى سبيل  
 اخراج المديرين والعلماء من تحت حماية المخابرات الاستشارية وادخالهم فى  
 السياسة والحلول الوسط ، حيث تكسب القوة البشرية والضعف البشرى شكلا للهيكل  
 الاحصائى الصارم ، لم يكن مجهودا كافيا . ولا تزال قائمة تلك الفكرة التى تقول  
 بأنه اذا كان عليك أن تعتمد على الاحصائى المهنى فان أفضل شئ هو اخفاؤه ،  
 فى " البدروم " حتى لا ينكشف ضعفك أمام العالم .

ومن المتوقع أن يسد مرور الزمن تلك الثغرة بزيادة الحاجة الى المدير والانقاص  
 من صفوف الايدىولوجيين ، وفى النهاية يتفرغ نوع جديد من المتحمسين السياسيين .  
 ولكن ليس من الحتمى أن يوفر الوقت الحل بنفسه ، فحتى بين الجيل الشاب يظل  
 هناك الكثيرون ممن يجاهرون بتشككهم فى دور الاحصائى ( وخصوصا بين شباب  
 حركات الكيوتز ) . وفى نفس الوقت ، يتضح لنا أن قوة الاحصائى تنمو بسرعة ، وأن  
 دوره ما زال فى انتظار اقراره داخل النظام السياسى التقليدى . وهنا ، لا يمكننا  
 أن نتنبأ بتمكن الجهاز من اقرار الاحصائى داخله بدون مروره ، نفسه ، بتفسيرات  
 ضخمة ، وبماهى ذلك التفسير ، ان كان هناك تفسير . وعلى أقل تقدير ، فأنه  
 سوف يتضمن أسلوبا جديدا للسياسة الاسرائيلية - أسلوبا يتمكن داخله مهندسو  
 مجتمع منتصف القرن العشرين من أن يشعروا بالراحة والاستقرار ، وقد يتضمن أكثر  
 من ذلك بكثير ، مما يؤثر فى جوهر الوطنية والحزبية ، علاوة على الأساليب  
 الايدىولوجية ، ويغير من كليهما .

### الحركة العمالية

لقد كان الكيوتز واليهستدروت أكثر المؤسسات المبتكرة فى اسرائيل . وقد سيطر  
 الاثنان معا على الحركة العمالية طوال فترة اليشوف ، كما كانت أول الاحزاب ذات  
 الميل العمالية تعد أذرع هاتين المؤسستين . وقد حدثت تغييرات كثيرة ، منذ



تلك الأيام الأولى ، عندما كان الناصيون ينظرون الى الصهيونية المالية كرسالة منزلة يجب تحقيقها مع تحقيق الاستقلال . والكيوترا الذي كان في ذات يوم راعي النظام الجديد والترية الاساسية التي اخرجت زعماء الدولة ، أصبح يندأوى على نفسه أكثر فأكثر ، ووجد نفسه يزداد انشغالا ببقائه هو نفسه ، ويقل قدرة على ايجاد القسوى الفائضة التي يمكن استثمارها في التنمية الوطنية . وما زالت مستمرات الكيوتريسم تتسلم مخصصات حكومية لا يتم حسابها تبعا لمقاييس التكاليف والفوائد التقليدية أو حسب الكفاءة والاقتصاد ، ولكن لأن عددا كافيا من أولئك الذين يمكنهم بزمهم الحكم ينتمون الى نفس الجيل الذي كون الحركة منذ خمسين عاما مضت . وورثة السلطة — مهما كانوا — من جيل مختلف أقل ميلا الى النظر الى مطالب تلك المجموعة الصغيرة من السكان على أنها ذات ثقل خاص . وعلى أية حال ، فان الكيوترا الذي كان ، ذات يوم ، هو الناطق باسم الدولة المثالية الجديدة ، والذي كان ، يوما ما ، المسيطر على قوة التصوف والزهد المقدس ، قد صار اليوم مؤسسة خاصة في أساسه تكافح في سبيل بقائها ولا تكاد تستطيع وضع المبادئ للآخرين . وباختصار ، فقد توقف عن أن يكون مصدرا للسياسة الوطنية ، وأصبح — بدلا من ذلك — مجموعة ضغط .

أما مصير الهستدروت — أو اتحاد العمال الاسرائيلي — فهو أكثر تعقيدا فقد نما الهستدروت نموا هائلا منذ الاستقلال وأصبح يضم الآن ، على الأرجح ، حوالي ٩٠% من القوى العاملة القادرة . وهو — بكل الفوارق — أكثر اتحادات العمال تأثيرا في العالم ، فهو يوظف في مشروعاته الخاصة عمالا أكثر مما يوظف أي مشروع آخر في البلاد ، أكثر من الحكومة نفسها ، فان حجمه ، كمالك ، وكصاحب عمل ، وكاتحاد عمال تقليدي ، يوفر له وضعاً له أهمية في اقتصاد اسرائيل بـسـل وأكـثـر أهمية مما توفره الاتحادات الاخرى في معظم الدول الاخرى .

ولكن الهستدروت لم يعتبر نفسه محصورا داخل المحيط الاقتصادي وحده أبدا ،

ففى عهد ما قبل الاستقلال كان الهستدروت يمتهر نفسه منشئ الكومنولث العمالى ،  
أو الحل الكامل لمشكلة التنظيم الاشتراكى ، ويدافع من الحساس الصهيونى أقدم على  
استثمار أمواله فى مجالات خشى رجال البنوك الخوض فيها فخلق بذلك أعمالا لعمال  
صاروا أعضاء به فيما بعد ، فأصبحوا بذلك — من الناحية النظرية — مستخدمين  
لأنفسهم . كذلك قام بتأسيس مراكز ثقافية ، وإدارة شبكة من المدارس ، وإصدار  
صحيفة ، وتأسيس مشروع كامل للتأمين الصحى ، وإنشاء مكاتب لتشغيل العمال ،  
وتنظيم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية . وقد كان كل ذلك جزءا من نظره الشاملة  
الى نفسه كجسر يؤدى الى كومنولث عمالى دنىوى تندمج فيه المصالح الوطنية والمصالح  
الشخصية فى تعاون يعم الجميع . وأصبح زعما الهستدروت زعما للحكومة ( فقد  
كان " بن جوريون " أول سكرتير عام للهستدروت ) كما كان الوزراء وزعما الاتحاد  
يتبادلون مراكزهم بدون عناء .

وحتى قبل قيام الدولة كان من الواضح أن الطريق الى الدولة المثالية ملى  
بالمعوقات ، فقد تناقصت أهمية سيطرة العمال باتساع أفق المشروعات الاقتصادية  
 واحتياجها الى الإدارة المتخصصة . وقد كان يحدث ، بين الحين والحين ، أن  
تشبه خلاقات بين زعما الاتحاد العمالى وأخوانهم المسئولين فى الهيئات الحكومية  
بسبب تعارض فى المصالح لم يتم التنبؤ به فى البيانات الأولى للأهداف والدوافع .  
كذلك وجد عدد ليس بالقليل من الوافدين الجدد أن فهمهم الخاص للدولة المثالية  
— أن كان لديهم مثل تلك الفكرة — يقودهم الى اتجاهات أخرى . ومن الواضح أن  
الهستدروت لم يكن يمثل إيمان كل فرد بالآخريات eschatological vision  
فقد ترك الأرثوذكس المتدينين بدون مسامحة ، وأثار عداوة داخل مجتمع الأعمال  
وفشل حتى فى اقناع عدد كبير من العمال بأنه أكثر من مجرد نقابة عمالية .

ولقد تضاعفت المشاكل بقيام الدولة ، بطبيعة الحال ، وكان هناك سببان  
أساسيان لذلك : يتعلق الأول بالحجم ، والآخر بالتباين . فقد نما حجم  
الهستدروت بشكل هائل ، مما جعل عضويته المباشرة تزيد الى ثلاثة أمثال حجمها ،

ومجال مشروعاته الى خمسة وعشرة أمثال حجمه . وفى نفس الوقت ، لم يكن لدى الأعضاء الجدد سوى القليل من تصور الدولة المثالية ، والقليل من الصبر على موعظتها ( مبادئها ) ، فقد كانت مطالبهم مباشرة وملحة بصورة أكبر . لقد كانوا يرغبون فى بيئة سكنية أفضل ، وطعام أفضل ، وأجور أعلى تجعل هذه الأشياء ممكنة . وكان المهستدروت فى وضعه الشاذ الذى يجعل منه صاحب العمل الرئيسى المطالب بوفاء جميع هذه الأشياء ، وبسبب عجزه عن حل مشكلة علاقة العامل بصاحب العمل قد أصبح أقل أصحاب العمل حظوة .

ولست هذه هى المشاكل الوحيدة ، فقد اتخذت أرهاصات الصراع بين الحكومة والمهستدروت طابعا جديدا من الأهمية عندما تحولت إسرائيل الى منطقة تجتذب الاستثمارات الخاصة . ولم يكن بإمكان الحكومة — مع التزامها بالتنمية الاقتصادية — أن تتجاهل ما لمثل تلك الاستثمارات من فوائد ، أرضاء للايديولوجية العمالية ، حيث يمكن أن تؤدي هذه الايديولوجية الى ابطاء تدفق رأس المال أو عدم تشجيعه . وعلاوة على ذلك ، فقد اعتبرت الحكومة نفسها مشرفة طبيعية على عدة أعمال جرى التقليد على أن يديرها المهستدروت وخصوصا مكاتب تشغيل العمال والتأمين الصحى . وقبل الاستقلال كان المهستدروت هيئة عامة بشكل واضح . كان شبه حكومة لا يسهل تفريقها عن غيرها من الهيئات الوليدة المصاحبة لدولة فى مرحلة النشوء . أما الآن وبعد الاستقلال ، فأى نظرية يمكن أن تقر شرعية إدارة هذه الخدمات بوساطة منظمة صارت خاصة ، بالضرورة ، وأصبح من المحتم أن تحل الحكومة محلها ؟

ومع ذلك فإن فهم العلاقة بين الحكومة والمهستدروت يتطلب إضافة شئ مسن المعلومات الخاصة التى تتعلق ببناء المهستدروت السياسى . فهنا ، أيضا ، نجد أن المهستدروت مؤسسة غير تقليدية ، فعلى غرار الكنيست نفسه نجد أن زعماء المهستدروت يتم اختيارهم حسب التمثيل النسبى ، كما أن القوائم التى تطرح قوائمها



نفس الأحزاب التي تتنافس على سلطة الحكم الوطنى . فعندما يذهب عضو المهستدروت الى الانتخابات يكون اختياره بين الماباى و أحدوت أفوداه . و أحد الأحزاب القومية الأخرى التي تتنافس على زعامة المهستدروت أيضا ( ولا تعمل ذلك كل الاحزاب ) . وحتى آخر انتخابات المهستدروت ، لم يؤد هذا النظام الى ادارة ائتلافية ، حيث أن المرف قد جرى على أن يفوز حزب الماباى بأكثر من نصف الأصوات ، ولكن معنى ذلك كان قيام تلك العلاقة الثرية بين المهستدروت بزعامة حزب الماباى ، والحكومة بزعامة الماباى أيضا . ومن جهة أخرى كانت نتيجة ذلك قيام نوع من النقابة المفلولة .. Company Union \* يحرم فيه على زعماء المهستدروت أن يدافعوا عن المصالح النقابية التقليدية عندما تتعارض تلك المصالح مع سياسة الحكومة . وقد أدى ذلك الى أن أصبحت الاضرابات فى اسرائيل تميل الى أن تكون اضرابات العمال ضد المهستدروت نفسه أكثر من أن تكون من المهستدروت ضد أصحاب العمل .

ويمكن للمرء أن ينتشر الى الموضوع من وجهة أن الاستقرار الوطنى قد تم تعزيزه من طريق التشابك الهيكلى بين الحكومة وأكبر المنظمات الخاصة أهمية . وكثيرا ما تتم مناقشة الخلافات داخل اللجنة المركزية لحزب الماباى حيث يتم التوصل الى حلول لها فى اجتماعات هذه اللجنة وليعى فى الطرق .

ومن الممكن جدا أن يتم التوفيق بين كلا الموقفين حيث يستطيع المرء أن يفترض أن مايولد الاستقرار هو صفة النقابة المستقلة التي يتميز بها المهستدروت . ان الذى نواجهه هنا ، هو اتحاد كبير يعمل كمجموعة من أصحاب المصالح Interest Group داخل مجالس الحزب السياسى الرئيسى ، ولن يكون من الصواب تماما أن نستنتج أن سياسة المهستدروت تخضع لحق الفيتو لحزب الماباى ، حيث أن سلطة المهستدروت المستقلة تبلغ من الكبر قدرا يجعل من الضرورى النظر بجدية بالفة لمطالب زعمائه —

\* نقابة يسيطر عليها صاحب العمل .

وهم أنفسهم زعماء الماباي ، بطبيعة الحال • أما في الأمور التي تتطلب حساسية نهائيا فان في استطاعة الماباي أن يعيد تشكيل الهيئة التي تمثله في اللجنة التنفيذية للمهستدروت ولكن تلك خطوة ليست بالهيئة ، فان المهستدروت ليس مجرد هيئة تقدم بمطالب سياسية واقتصادية معينة ، ان الهيئة موظفيه وايدولوجيته على السواء تجعلان منه - بدلا من ذلك - شريكا فعالا في تشكيل سياسة الحكومة عن طريق موظفي الحكومة التنفيذيين ، وبالطبع ، وبطريق أكثر مباشرة ، عن طريق المفاوضة مع الحكومة •

ويصور المقال الصحفي التالي ما ينطوي عليه تدخل الأحزاب الوطنية في الانتخابات النيابية من سياسة معقدة :

" كانت اتفاقية التحالف بين حزب الماباي وحزب أهدوت أفوداه موضع اختبار في المهستدروت هذا الأسبوع ، ففي حين سارت الاتفاقية بيسر نسبي داخل الوزارة ، الكنيست والحكومات المحلية ، فانها اصطدمت بأرض صلبة داخل المهستدروت • وربما يرجع ذلك الى اختلاف طبيعة الاتفاقية على مستوى المهستدروت ، ففي حين تنتمي الأحزاب في الكنيست والمجالس البلدية الى زمرة واحدة ، عمد حزب أهدوت أفوداه في المهستدروت الى استغلال حقه في العمل المستقل حالما انتهت الانتخابات •

" وعندما أقرت أغلبية مكرتارية حزب الماباي اتفاقية التحالف ، نص القرار على أن يضمن لحزب الماباي أغلبية عاملة وقابلة للنمو في المهستدروت • وقد سمى الماباي خلال هذا الأسبوع للحصول على مثل تلك الأغلبية بدون جدوى ، ورفض أهدوت أفوداه أن يسمح للماباي بالحصول على أكثر من نصف الأصوات الانتخابية للجنة المركزية للمهستدروت ، واحتج بأن الماباي الآن لا يتحكم الا في ١٢ أو ٣٢% فقط من مجموع عضوية المهستدروت ، مع احتفاظ أهدوت أفوداه بال ١٢% التي حصل عليها في عام ١٩٥٩ بمقتضى اتفاقية التحالف ، وسيطر حزب ها أوفيد هاداني ( حزب العمال الديني ) على بقية ال ٨٠% من الأصوات الانتخابية التي كسبها التحالف في انتخابات المهستدروت في شهر سبتمبر •

”وعلاوة على ذلك ، فقد تلاقى حزب أهدوت أفوداه مع حزب المابام على حدة واتفق كلاهما على ألا يسمحا للماباي بأكثر من نصف ” أعضاء الوزارة ” في المهستدروت ومن ذلك يبدو أن اللجنة المركزية الجديدة للمهستدروت سوف تضم ثمانية عشر عضواً يكون تسعة منهم من الماباي ، وثلاثة من أهدوت أفوداه ، وثلاثة من المابام ، واثنان من رافى ، وواحد من الأحرار المستقلين .

”ولقد كان الماباي في مازق بوقوعه تحت ضغوط من مختلف مجموعات الأحزاب من أجل ضم مرشحهم الى لجنة المهستدروت المركزية ، وكان المنصب المؤكد الوحيد هو إعادة انتخاب السيد ” أهارون بيكير ” كسكرتير عام للمهستدروت . وكان هناك ضغط من قبل أحود هاكيوتزيم ( حركة الكيوتز التابعة لحزب الماباي ) لضم السيدة ” ستاجوزيفثال ” ، وقد سمى الكيوتزيم للحصول على منصب الهيفارت أوفدييم بحجة أنهم يفقدون دائرة نفوذ بمودة سكرتير هيفارت أوفدييم ، ” زيف أون ” ، المتوقعة الى الكيوتز . أما الحجة المقابلة فقد كانت أن أحود هاكيوتزيم له من أعضاء الكيست أكثر مما لفرع حزب الماباي الكبير في تل أبيب ” ( ١٩ ) .

والاستنتاج الواضح هو أن المهستدروت يستغل كميدها للمشارك السياسية التي قد تكون لها بعض المصلحة بمصالح المهستدروت نفسه ، أو لا تكون لها به أية علاقة بالمرء . وكما يمكن أن تسمى مجموعة نفوذ من الماباي الى تمثيلها في مركز له أهمية في المهستدروت فيقال لها انها ممثلة في الكيست بالفعل ، كذلك يمكن لأهدوت أفوداه أن يستغل ما له من حق الفيتو الفعال في المهستدروت كأداة للمساومة فسي الحكومة .

ان ذلك الاستغلال للمهستدروت هو ما يشكل أكبر خطر على دوره التاريخي وعلى انجازاته .

موجز : الحكومة — مرة أخرى

هناك ، بالطبع ، مؤسسات ومجموعات أخرى تساعد في تشكيل السياسة ولكننا



لم نتحدث فيها • وسوف يتصرف أي شخص يعرف إسرائيل جيدا على تلك الحالات  
المديدة ذات الأهمية ، التي أنقلنا ذكرها ، وغيرها من الأقل أهمية • ولكن  
ما نقصد تقديمه هنا ليس بياناً مصوراً ( كالموج ) • لقد تقدمنا الى بعد يسمح لنا  
برؤية ما نقصد أن نجده • ان جميع الطرق الى السلطة في إسرائيل تبدأ من المabay  
وتنتهي اليه • ولكن الطرق ملتوية ، وعدد كل من المنعطقات والطرق الجانبية يتزايد  
والمabay ليس كتلة سياسية متحدة ، بل انه - على العكس - مسرح لصراع حاد بين  
طوائفه المديدة التي تخبرت زعاماتها بمرور السنين • وانما كان كيان المabay ذاته  
يفتقر الى النظام الكامل ، فما هي حال مجهوداته من أجل السيطرة على الدولة التي  
يوجهها ( من حيث نذامها ونجاحها ) ؟

ان الموائق في سبيل هذه السيطرة تشمل هيكل النظام والأساس الايديولوجي  
الذي يقوم عليه هذا الهيكل ، وتشمل ، علاوة على ذلك ، تقدم المجموعات  
الجديدة بادهاءات جديدة ضد المabay والحكومة بصفة مستمرة • فانما كان مفهوم  
الثقافة السياسية ذات معنى فان ما تحدثنا عنه «الفا» من تحولات في الثقافة السياسية  
يجب أن يؤدي الى ظهور مثل هذه المجموعات الجديدة ومثل هذه المطالبات  
الجديدة • وأخيرا ، فان الموائق في سبيل السيطرة تتبع من البرنامج الخاص  
بالمشاكل التي تواجه البلاد ، ومن ثم فهي تأتي من أولئك الذين يرسمون سياستها ،  
ان هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية توجد في شكل برنامج  
يملى ويفرض ولا يشكل ويوضع ، فهي تحد من ممارسة السلطة وتوجيهها • ان وضع  
إسرائيل كدولة جديدة ، وكدولة من المهاجرين ، وكدولة في حالة حرب ، يحرم  
زعمائها من الكثير من سلطة وضع برنامج عملهم الذي يشكل ، بطرائق عديدة ،  
مفتاح السلطة الحقيقي • ولذلك فانه يجب علينا أن ندرس المشاكل الجوهرية التي  
تواجه الدولة ، والطرائق التي يتناولها بها النظام الذي حددنا ملامحه هنا •  
انها القدرة على مواجهة المشاكل الحقيقية ، وأسلوب المواجهه هو الذي يشكل  
مادة السياسة •

## الفصل السادس

### السياسة

ليس هذا الكتاب دراسة عن اتخاذ القرارات في إسرائيل ، كما أنه ليس بياناً مصوراً للأحداث الجارية . انه — على الممكن — محاولة لوصف بيئة ونظام وشبكة من العلاقات التي تربط بين الاثنين . ومع ذلك ، فلا يمكننا أن نمتنع تماماً عن دراسة مشاكل السياسة الرئيسية التي تواجه نظام الحكم ، على أقل تقدير ، حتى ولو كان ذلك فقط لأنها هي نفسها بين الحلقات البارزة التي تربط بين البيئة والنظام .

وعلاوة على ذلك ، فإننا — بدراسة المسائل السياسية الرئيسية التي كان على الدولة أن تتعامل بها — نسلك أفضل سبيل للإجابة على سؤال طالما تكرر طرحه على هذه الصفحات : كيف نجحت إسرائيل في البقاء كدولة مستقرة وديموقراطية في مواجهة هذا العدد الضخم من الأزمات المزعجة ؟ لقد تم تقديم العديد من الاجابات الصريحة والضمنية حتى الآن . وفي هذا الفصل سوف نطرح الموضوع بشكل مباشر أكثر من قبل وسوف نجد أن طبيعة المشاكل التي كان على إسرائيل أن تواجهها والطريقة التي واجهتها بها بوجه عام ، قد أسهمت — بدلا من أن تبعد — في استمرار .

ولمست جميع المشاكل توضع ضمن برنامج أي فرد بواسطة المجموعات ذات المصلحة . ولمنواً الحظ ، فإن التحليل السياسي — مع ذلك — نادراً ما يتجشم عنا كشف حقيقة طبيعة وضع البرنامج ، مشيراً بهذا الإهمال الى أنموذج بالغ في البساطة ، تتفق فيه المصالح الحكومية مع المجموعة ذات المصلحة تمام الاتفاق . ومع ذلك ، فهما بلغ حرصنا على الاقتصاد في القول مع الحفاظ على الاتساق دون قصور فإنه من الواضح أن المشاكل والأزمات — ومن ثم الأعمال الحكومية ذاتها — لا ترتبط الا ارتباطاً ضئيلاً فحسب بالمطالب الواضحة التعقيد . ان المطالب التي تشد اهتمام الحكومة ليست

محددة بالمرّة بحيث تسمح بوصف مركز لها ، فهنّ تتبع من مطالب مجموعات المصالح ومن البيئة الدولية ، ومن مزاج الحكام ، ومن المد والجذر للأحداث التي ليس يمكن أي إنسان أو أية حكومة من الالمام بها أو التحكم فيها . فالبرامج توضع جزئياً وتقرض في غالب الأحوال .

وثمة ثلاث مشاكل رئيسية تسود «سيادة مطلقة برنامج إسرائيل للشؤون السياسية» وهي : قضية الحرب والسلام ، وقضية القدرة على النمو الاقتصادي ، ومشكلة التكافل الاجتماعي . ان الاختيارات السياسية المتوافرة في مجالات هذه المشاكل الثلاث - وخصوصاً في المشكلتين الأولى والثالثة - ليست مسائل تترك لقرارات حكومية مستقلة فلا توجد حكومة - مهما كانت مواردها وامكانياتها - تستطيع " حل " هذه المشاكل بنفس الصورة التي تستطيع بها " حل مشكلة " النظام الانتخابي ، ولا يمكن لأي قدر من المحاولات أن ترفع هذه المشاكل من البرنامج . فان موضوع الحرب والسلام سيظل مشكلة طالما هناك دول أخرى تهدد بقاء إسرائيل ، وموضوع القدرة على النمو الاقتصادي سوف يظل مشكلة طالما تستنزف الاحتياجات العسكرية والهجرة الجماعية اقتصاد البلاد ، وطالما ظل على إسرائيل أن تبقى معتمدة على مداها برأس المال الأجنبي . وكذلك موضوع التكافل الاجتماعي فانه سوف يبقى مشكلة طالما لا تخضع صور الهوية الشخصية للتشريع ولا تستجيب مباشرة لتدخل الحكومة .

ومع ذلك فليست تلك نهاية الموضوع . فعلى الرغم من أن الاختيارات قد تكون محدودة ، وبالرغم مما قد لا يتوافر من حل كامل للمشاكل ، فان هناك اختيارات وهناك حلولاً تقريبية . فإذا لم يكن في استطاعة إسرائيل أن تعلن السلام من جانب واحد فان في امكانها أن تدرأ الحرب عنها ، وإذا لم يكن في امكانها المشور على موارد ليست موجودة أصلاً فان في استطاعتها أن تستغل ما لديها من موارد بشي من التصرف السليم والابتكار ، وإذا لم يكن في امكانها اصدار تشريعات بالمساواة فيمكنها التمييز عن عدم المساواة . ولذلك فسوف نجد بعض الفائدة في تناول هذه



المشاكل وغيرها مما يشكل قوام برنامج اسرائيل السياسى ، ولو بشكل عابر سريع .

### اسرائيل والدول العربية

لقد اشتبكت اسرائيل فى حربين مع الدول العربية ، احدهما من أجل البقاء ، فى عام ١٩٤٨ ، والاخرى من أجل سلامتها فى عام ١٩٥٦ . ويتوقع الكثيرون من الاسرائيليين — ربما اغلبهم — أن تشب حرب ثالثة ، والقليلون متفائلون بالنسبة لما ينتظر اسرائيل فى حالة حدوث ذلك . وتؤيد دراسة كانتريل انتشار القلق الصام كما تدل على أن حوالى ٥٠% من الاسرائيليين يذكرون الحرب مع العرب بوصفها احدى " مخاوفهم بالنسبة للدولة " ، وأن ٣٠% منهم يذكرون الحرب عامة ، وأن ٩% يخشون نهاية الاستقلال الوطنى . فالحرب هى أكثر أنواع الخوف سيادة وانتشارا ، وذلك واقع بالنسبة لكل مجموعة فرعية من سكان البلاد ، سواء كان تعريفها حسب الطبقة أو الأصل المنصرى ، أو وقت الهجرة ، أو الانتماء السياسى ، أو الجنس أو درجة التحصيل العلمى ، أو المنطقة ، أو الدين ، أو السن ، أو المهنة . وكذلك فإن السلام مع العرب يشكل الأمل الغالب للدولة بالنسبة للسكان عامة ، وبالنسبة لجميع المجموعات الفرعية ما عدا اثنتين (١) . وحتى عندما طلب منهم أن يعبروا عن مخاوفهم وآمالهم الشخصية ذكر الكثيرون من الاسرائيليين موضوع الحرب والسلام .

ان كل حدث فى اسرائيل يقع أمام خلفية من خطر الحرب ، أمام ادراك بـ أن مصير اسرائيل — بكل معناه الأساسى — ليس بيدا . ويحيط أكثر من سبعة وخمسين مليون شخص فى الدول السبع التى أعلنت الحرب على اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، والتى ما زال عليها أن تتصالح معها ، فهم يفوقون الاسرائيليين عددا بأكثر من نسبة عشرين الى واحد . وهذه الدول السبع معا تشغل مساحة تقارب مساحة الهند أى ما يزيد عن مليون ميل مربع ، بينما يوازي حجم اسرائيل حجم ولاية نيوجيرسى ، أى أن مساحتها أقل من ثمانية آلاف ميل مربع . ولاسرائيل من الحدود ما يبلغ ٦١٣ ميلا ، يقف هر كل ميل من هذه الأميال جار معاد لها .

ان الميزة النسبية التي يتمتع بها الحرب من قوة بشرية ومساحة شاسعة من الأرض قد تمنى القليل فالأقل في عصر حرب الأزار ، عندما تحسم التكنولوجيا أمر النصر بدلا من القوة البشرية . ومع ذلك ، وبصرف النظر عن الموارد الاقتصادية المشوقة التي يمكن للحرب أن يسخرها لترجيح كفة الميزان العسكري ، فان لضخامتها تأثيرا نفسيا بارزا . ان الاسرائيليين يحرفون أن الحرب يفامرون بأدنى ما يمكن ، فبعد أن يتوقف إطلاق الرصاص ، أو الصواريخ ، يكون أسوأ ما يخشى الحرب به بالنسبة للواقع العسكري المجرد — هو فقدان رقعة صغيرة من الأراضي وعدد ضخم من القتلى والجرحى . أما ما تغامر به اسرائيل فهو شيء كلى ، فقد تصاب بالمجزر الدائم أو حتى تتحطم تماما ، فهي تفتقر تماما الى موقع تتسحب اليه بسبب صغر حجمها وتمرضها الشديد للخطر ، وبسبب أن الحرب قد قالوا مرارا وتكرارا ان هدفهم هو ابادتها . فمن وجهة نظرهم ، ليس لدى الاسرائيليين الا القليل مما يصلح مسادة للمفاوضة ، ان أن أبرز المشاكل التي تمكن المساومة عليها بين الحرب واسرائيل — مثل عودة اللاجئين الحرب ، أو الرجوع الى الحدود التي وضعتها الامم المتحدة — هي جميعها أمور ذات أهمية قومية حيوية .

ويخزم الاسرائيليون بالقول بأن هناك سلاحين سريين مكن لهم البقاء : وهما تفرق الحرب ، وادراكهم هم أنفسهم بأنه ليس هناك بديل . ولا شك في أن مصيرهم بأنه لا يوجد بديل لدرء الخطر الحربى عنهم سوى الدمار التام تعطيلهم موردا هاما يدفع الدولة الى تقديم تضحيات أكبر ، وانجيش الى أن يكون أكبر تماسكا مما لسو كانت الأمور أقل خطورة من الحياة والموت . ولكن الارادة البشرية تبدو متناقضة — الأهمية كمورد للمسكينة الوطنية كلما أصبحت الحرب نفسها أمرا موضوعيا مجسدا . وتفرق الحرب ليحيا الأمر الذي تستطيع اسرائيل التأثير فيه الا بأكثر الوسائل عرضية ، ومن ثم فان رد فعل اسرائيل العملى بالنسبة للخطر الحربى لم يرتكز على مثل هذه " الأسلحة السرية " فحسب ، ولكنه كان موجها — بدلا من ذلك — الى تنمية القوة الرادعة العسكرية والسياسية على السواء .

**الردع العسكري :** ان الرادع العسكري باهظ الثمن ، فانه ينطوى على التزام  
بإبقاء قوات الدفاع الاسرائيلية على المستوى الذى يضطر أى معتد متوقع الى التفكير  
جديا قبل الاقدام على اتخاذ أية خطوة ، وذلك على ليس بالهين عندما يكون للمعتدى  
المتوقع من الدخل والقوة البشرية ما يفوق ما للمدافع المنتظر بمراحل قصوى . وتختلف  
تقديرات نفقات الدفاع الاسرائيلية اختلافا كبيرا ، فتتراوح ما بين حوالى مائتين  
و أربعمائة مليون من الدولارات سنويا ، وحتى أقل التقديرات نسبيا يدل على أن  
٧% من انتاج اسرائيل الوطنى الكلى ، على الأقل ، ينفق مباشرة على احتياجات  
الدفاع (٢) . وتشمل نسبة الـ ٧% المشار اليها : ( ١ ) المصروفات المباشرة .  
و ( ٢ ) المساهمات الضخمة المقدمة للدفاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى . وهكذا  
فان موقع مستوطنة زراعية جديدة يكون عموما استجابة للمتطلبات العسكرية أكثر منه  
استجابة للتخطيط الاقتصادى . وقد يضع أى جهاز محاسبة سليم الخسائر  
الاقتصادية التى تتجم عن اقحام مثل هذه الاعتبارات تغير الاقتصادية على التخطيط  
الاقتصادى فى حسابات المؤسسة الدفاعية ، مضافا بذلك زيادة كبيرة الى تلك  
الحسابات . وبعد اجراء كل هذه العمليات الحسابية ، يجب اخذ تكاليف حرمان  
الاقتصاد من أعداد ضخمة من العاملين فيه ، وهذا قد يكون على الأرجح من أبرز  
الموامل مهما كان غير مباشر .

ومن المعتقد ، عادة ، أن جيش اسرائيل العامل صغير نسبيا ، ان لا يبلغ  
تعداد أكثر من سبعين ألف رجل ، ولا يعتبر ذلك عددا صغيرا الا بالنسبة للقوة  
المتوافرة بعد التعبئة العامة التى تصل الى أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ رجل ، وهو ليس  
عددا صغيرا اذا قيس الى مجموع السكان ، فهو يمثل فى الواقع أكبر نسبة من  
المسكرين فى الشرق الأوسط ، وهى نسبة أكبر من نسبة المسكرين فى الولايات  
المتحدة وفى المملكة المتحدة وفى كوبا ومعظم الدول الأخرى . وتركز قوة القوات  
الدفاعية على الخدمة العسكرية الشاملة التى تستغرق ستة وعشرين شهرا للرجل  
وعشرين شهرا للفتيات ( يشمل عدد السبعين ألف للجيش العامل المتطوعين أيضا ،



ويبلغ عدد العسكريين المحترفين حوالي اثني عشر ألف فقط ( وعلاوة على ذلك فسان الرجال يكونون رهن الاستدعاء حتى سن التاسعة والأربعين ، والنساء حتى سن الرابعة والثلاثين . وذلك النوع من الخدمة يعنى تأدية الخدمة العملية يوما كل شهر ، بالإضافة الى شهر كل عام .

ان وجود ذلك العدد الكبير نسبيا من العسكريين ، بالإضافة الى صغر حجم الدولة ، يجعلان الوجود العسكري ظاهرا للغاية . ومع ذلك ، فحتى ان كسان أكثر خفاء فلن يكون بإمكان الاسرائيليين ان يفلتوا من ادراك الخطر ، فلا يكاد يمر أسبوع دون وقوع حادث جديد على الحدود ، وتقوم الصحافة بإيراد أنباء مفصلة عن التطورات داخل البلدان العربية . وتقع تل أبيب - وهي أكبر مراكز التركيز السكاني في اسرائيل - على بعد اثني عشر ميلا من الحدود الأردنية ، كما لا يبعد أى مكان في اسرائيل أكثر من سبعين ميلا عن أى دولة من الدول المعادية . فهناك باختصار ، شعور مستديم ومباشر بخطر الحرب لم يجربه بمثل هذا الشمول الا دول قليلة .

والانسان يتمود الميثاق مع ذلك الشعور . فمدينة القدس التي يقسمها بالقرب من مركزها التجارى سور يمثل الحدود الوطنية ، وترتبط بباقي البلاد بواسطة ممر أرض ضيق ، والتي تصبح بين الحين والحين مسرحا لتبادل النيران ، لا تبدو للزائر العابر كمدينة غير عادية ، فان المرء يحتاج الى الاشارة الى مصدر التوتر لأنه غير ملموس أو واضح بالمرة . فحياة السكان لا تزيد تعقيدا ، ومشيتهم لا تزيد تلصصا ، عن غيرهم من أهالى المناطق التي تعيش بصورة طبيعية أكثر . انهم يعملون ويلعبون ، ويشترون ويبيعون ، ويتعلمون ، بنفس القدر الذى يفعله غيرهم فى أى مكان آخر . ولا تدل بهالة الجأش هذه على أية قوة تحمل جسارة أو أية شخصية فذة ، فهناك أناس يتمودوا احتمال مواجهة الخطر فى جميع أنحاء العالم ، سواء كان طبيعيا أو من صنع البشر . وربما كانت هناك دراسة فى التحليل النفسى لم تتم

بمقد ، يكون من شأنها كشف ما يدفعه البشر ثمنًا لشل هذا التكيف ، لأن هذا الثمن ليس واضحًا ، فإن الجيش في ظل خطر الإبادة عامًا بمد عام ليس بالأمر الهين ، ولكن للبشر مقدرة مذهشة على التمرد على معاشة الخطر ، وعلى التأقلم والكسب والبقاء . وبالطبع ، فمن المحتمل أن يكون على المرء ، كي يسالم خطر الحرب ، أن يعطى لذلك الخطر حتمية تقوم بتدعيمه ، بدورها ، ولكن أحدا لا يعلم ذلك حقيقة . ومن الواضح في نفس الوقت أن مصدر القوة الرئيسي هو وجود مدافع يتميز بالكفاءة ويفيض شموخًا بالثقة والاعتداد .

ومن هنا نجد أن القوات الدفاعية تشكل مصدرًا لرفع الروح المعنوية للاسرائيليين بصرف النظر تمامًا عما لها من تأثير رادع على الدول العربية . والجيش لا يؤخذ كأمر مسلم به فقط ، بل أنه محل احترام وتبجيل . وعلى الرغم من الأثر الكبير للتحاليل الماضية ، التي كانت تبذ المسكرية ، على اليهود ، فقد أدرك الإسرائيليون أن قواتهم المسلحة هي طوق النجاة بالنسبة لهم . ولا يحتاج ذلك الإدراك إلى تفكير عميق أو أي استنتاجات معقدة لما يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك جيش إسرائيلي . فإن البديل واضح وموجود وجود الخطر نفسه .

والجيش يفعل ما هو أكثر من ادخال الطمأنينة على نفوس الإسرائيليين فهو يتولى مسئوليات محددة في التعليم والادماج ، كما أنه يمثل ، بطريقة ضمنية ، أبرز رمز للأمة الإسرائيلية التي لا تفسدها الصجانات السياسية ، ولا تعرقها العسادية ، الأيديولوجية ، ولا تندسها الفضائح ، فإن الجيش ، بلا جدال ، يعتبر " أظهير وأنقى " مؤسسات إسرائيل .

وبالرغم من ذلك ، فمع كل ذلك الاحترام والتبجيل ، ومع كل ذلك النقاء فنى الهدف والقيادة ، فإن مبدأ السيطرة المدنية لا ينازع . وكان أصعب اختبار لتلك الحقيقة خلال فترة المسلوحة التي تلت حرب سيناء عام ١٩٥٦ ، عندما وضح ارتباك الجيش حين اضطر إلى التضحية بمكاسبه العسكرية تحت ضغط الأمم المتحدة ،

ومع ذلك فقد استسلمت الحكومة لذلك الضغط كارهة • وبالرغم من عظم شكوك الكثيرين من الشخصيات العسكرية القيادية فإنه لم يكن هناك أى تردد أو تعبير عام من عدم الرضا • وبلا شك فإن ذلك يحير الكثيرين من كانوا ينسبون صفات خاصة " للفكر العسكري " • ومهما بلغت درجة الحيرة • فإن إسرائيل تمكنت من الإبقاء على قواتها المسلحة كجيش المواطنين • وبالرغم من اعتقاد بعض الإسرائيليين بأنه خسران السنوات الأولى لقيام الدولة كان هناك احتمال ضئيل فى وقوع انقلاب عسكري • فالآن ليس من المحتمل أبدا أن يكون فى إسرائيل من يشعر بقلق جدى من مثل هـسبنذا الاحتمال • أنه أمر بعيد الاحتمال إلى حد كبير بل أنه لا يكاد يخطر على البال لدرجة أنه قد استبعد تماما •

وان المرء يشعر بالحيرة ازاء هذا • ويتساءل عن السبب فى أن الأمور تسيير على هذه الصورة • والأسباب على أحسن الفروض ليست واضحة • وأغلب الظن أنها تعتمد على تفاعل عوامل ايدولوجية وعرفية وثقافية • وبالرغم مما تم من تغليب على التقليد الممادى للنزعة العسكرية • بصفة عامة • إلا أنه خلف بقية من الاهتمام ومن ثم شعورا بالطمأنينة • وتعمل طبيعة الخدمة الاحتياطية كى يعمل صفر حجم الجيش العامل ضد الانفصال الحاد بين المواطن الممادى والجندى • كما تعمل سياسة التقاعد المبكر لضباط أركان الحرب على الحد من قيام احتراف عسكري كامل • وأخيرا • فإن لدى الجيش فى الوقت الحاضر مهمة يؤدى بها وتؤيده فى تأديتها جميع أجهزة الدولة • فهو لا يشكو من الخمول ولا يعارض سياسة الحكومة • وعلى كل حال فلا مجال للاختيار فى هذه السياسة : ذلك لأن إسرائيل يمكن ألا تأمل فى " قهر " جيرانها • كما أنها لا تملك أى سبب يدعوها إلى الرغبة فى ذلك • فإن سياستها القائمة على الاحتواء ( أى عدم السماح بانتشار ايدولوجيا تنغرية عليها ) • وهى سياسة تجد من يدافع عنها داخل الحدود • لا تسمح إلا بنوع من الابتداع الهامشى فحسب • ومن ثم فلا يوجد أساس كبير لظهور انقسام جذرى بين الجناحين المدنيين والعسكري •



الأبعاد الدبلوماسية : بالرغم من تفاخر الاسرائيليين بكفاءتهم العسكرية ، ومما تتجسده اسرائيل في سبيل الاحتفاظ بتلك الكفاءات وتوسيع مداها ، فانه من الواضح تماما للكثيرين أن الكفاءات العسكرية وحدها ليست بالرادع الكافي على المدى الطويل على الأقل . وتختلف التقديرات العسكرية بشدة ، ولكن الاعتقاد الشائع في اسرائيل هو أن هناك حدا طبيعيا لقدرة اسرائيل على منافسة الدول العربية في القسوة المسلحة . ويتبأ البعض ، بتشاورم ، بأن يتم الوصول الى ذلك الحد خلال بضعة سنوات من الآن ، أما الآخرون فيذهبون بعيدا في اعتقادهم أن العرب لن يمكنهم أن يملأوا في التفوق عسكريا على اسرائيل قبل مرور عقد من السنين على الأقل . وفي كلا الحالتين لابد من استمداد الكثير من القوة من الايمان : الايمان في استمرار تفوق العرب ، الايمان في حدوث مهادنة دولية كبرى تشمل الشرق الأوسط ، الايمان حتى في أن تفسير مشاعر العرب نحو اسرائيل ، وخصوصا في مصر ، ومرة أخرى ، فان هذه أمور تخرج عن سيطرة اسرائيل ، وقد يكون الايمان بها مجرد تمنيات يفذيها اليأس . انه لوضع غريب للأمور : دولة جديدة ما زالت مأخوذة ببعض الشيء ، لأن العالم ينظر اليها نظرة جدية ، دولة فخورة ، بالذمة الفخر بما حققت من نجاح ، ومع ذلك تجد نفسها تحت رحمة الآخرين فيما يتصل بقضية حياتها الحيوية ، لولا تلك القسوة الممطرة التي لجيوشها .

وبالرغم من ذلك فان الأمر أكبر من ذلك ، فان اسرائيل قد سمحت الى زيادة راس مالها السياسي على المستوى العالمي الى جانب استثمارها للقوة العسكرية . وقد كان خلق رادع سياسي أقل تكلفة . ولكنه لم يكن بالأقل جهدا من الاحتفاظ بالقسوة العسكرية . ولم تكن اسرائيل متحمسة أبدا لمساعدة الدول الكسرى وصارت أقل حماسا بتزايد قدرة مصر على تسديد ضربة قوية أولى قبل أن يوضع أي ضمان موضع التنفيذ . فمئذ حملة سيناء في عام ١٩٥٦ - عندما كانت إنجلترا وفرنسا غير راغبين في الاستمرار في النصر الأولى - صار مخططو سياسة اسرائيل أكثر اعراضا عن أخذ أي ضمان مأخذا جديا . ومن الواضح بالنسبة لاسرائيل أن الدولة قصد

تتمتع بتأييد الدول الكبرى إذا كانت مصالحها تتفق مع مصالح إسرائيل نفسها فقط  
وأن تكتيكها الخاص يجب أن يصير ، بالتالى ، محاولة مستمرة لاقتناع هذه الدول  
باتفاق مصالحهما .

وقد تعقدت هذه المهمة الى درجة كبيرة بما تعتبره إسرائيل التزاما أمريكيا  
زائدا لناصر . فمن وجهة نظر إسرائيل ، فإن أمريكا مخطئة فى اقتناعها بأن ناصر  
هو الدرع الواقى الرئيسى ضد التفلفل الشيوعى فى الشرق الأوسط . فالإسرائيليون  
يقولون بالمعكس ، وهو أن " ناصر " هو المنصر الرئيسى لعدم الاستقرار فى المنطقة  
وأن سحب الممونة الأمريكية عن " ناصر " سوف يؤدى حتما الى انخفاض بارز فى وحدة  
التوتر فى المنطقة ، وهم يرفضون فكرة أن استمرار العلاقة الأمريكية مع " ناصر " فقط  
هو الذى يوفر للشرق الأوسط ذلك القدر من الاستقرار الذى يتمتع به .

ومهما كانت " الحقائق " بالنسبة لذلك الموضوع ، فإن اختلاف وجهات النظر  
قد حد من استمداد إسرائيل لوضع ثقة كبيرة فى تصريحات أمريكا المتكررة بتأييدها  
أو ما يقترحه أحيانا من ضمانات للحفاظ على السلامة الإقليمية فى المنطقة . فجميع  
هذه المجهودات والتصريحات تتغير من الظروف التكتيكية للمواجهة المتوقعة ، فهى  
تفرض الاعتراف بأنه لن تكون هناك حرب أرضية طويلة الأمد بين العرب وإسرائيل ، إذ  
أن التدخل سوف يتم ، بالتأكيد ، فى خلال فترة لا تزيد عن أيام . ولكن المسألة  
الاستراتيجية لم تتغير ، لأن ما تخشاه إسرائيل هو ما تفترضه من تزايد قدرة العرب  
على توجيه ضربة سريعة قاصمة لا يمكن ردها . فحتى قوة جيوش إسرائيل لا تمتسح  
وقاية كافية ضد مثل ذلك الاحتمال .

وبالإضافة الى اهتمام إسرائيل بالاجراءات الدفاعية ضد الدمار الشامل  
المفاجئ ، بل — وعلى الأرجح — بتمتية قدرتها على تسديد ضربة ثانية ، فقد  
سعت الى التغلب على تلك العزلة الباكورة التى كانت تصيرها تجعل العرب

يعتقدون أن أحدا لن يأسف كثيرا لنهاية اسرائيل • وقد كانت سياسة اسرائيل في اقامة العلاقات الدولية ، واكتساب الحلفاء ، والتأثير على الدول ، أكثر من مجرد رد فعل للنزاع العربي - الاسرائيلي وحده ، فقد كانت بنفس القدر على الأقل - محاولة للتغلب على مخاوف العزلة والقلق الناتج عن اكتشاف أن أحدا لا ينظر اليها نظرة جدية • والعزلة جغرافية ، فان جميع حدود اسرائيل مسدودة بالفعل • وهى كذلك دبلوماسية ، فان اسرائيل مستبعدة من المجالس الاقليمية للدول الآسيوية والافريقية ، كما أنها ممنوعة بالفعل من الاشتراك في عدة مؤتمرات دولية يفرض على الدول التى تعقد بأراضيها أن تختار بين اسرائيل والعرب • وهى ( العزلة ) أيضا اقتصادية الى حد ما فان الدول العربية تفرض عليها المقاطعة وان كانت تلك المقاطعة تحظى بالقليل من النجاح ، كما أنها تمنع أى تجارة مباشرة مع اسرائيل - وتلك حقيقة اقتصادية على قدر من الأهمية • كذلك يزيد من حدة التأثير النفسى لتلك الأشكال المتمددة للعزلة شعور اسرائيل نفسها بالاختلاف وهو شعور قائم على أشياء مثل يهوديتها ، بكل ما توحىه من تفرد ، ولغتها التى لا يتكلم بها أحد فى أى مكان آخر ، وعلى وضعها الفريد فى أرض تشر نحوها بالارتباط عميق ، تقع فى منطقة تشر فيها بالفرة والاختلاف الشديدين •

وقد كان العلاج الجزئى لما نتج من الشعور بالوحدة هو اقامة روابط منتظمة مع الدول الأخرى ، وخصوصا مع الدول الحديثة فى افريقيا وآسيا • وقد كان ينظر الى سياسة التماس مثل هذه الروابط ، أول الأمر ، على أنها وسيلة للقزح من فوق الحصار العربى ، وكان كل نجاح فى ذلك المضمار يقابل بحماس شديد وبدهشة ليست بالقليلة • أما الآن ، فان النظر الى مثل هذه الروابط أصبح واقعا وطبيعيا بصورة أكبر ، كما أن هذه الروابط قد أثمرت شيئا أكثر من عدم المبالاة بالدول العربية المعادية • وتقوم اسرائيل بإيقاد الكثيرين من مواطنيها الى الدول الأخرى للقيام بمشروعات للمعونة الاجنبية مختلفة الأنواع ، كما أنها تستضيف الآلاف من الزائرين



القادمين من الدول النامية كل عام للدراسة في معاهدها أساسا ، وقد أدى ذلك الى فوائدها سياسية هادفة للغاية ، فان مصر لم تعد تجد بين الدول الحديثة حين يحير تصريحاتها المتطرفة أدنا صاغية • كذلك — وربما الأهم — هناك نوع آخر من المنفعة ، ليست ملموسة بنفس القدر ولكنها أكثر دواما ، وهي الاحساس بالتواصل ، والاطمئنان الذي يقوم على القبول والصداقة •

ان هذه الفقرات توحى بنوع من الدوام للعداوات المصرية — الاسرائيلية قد يكون خادعا ، فان بعض المراقبين — قد تكون نظرتهم المنطقية متسمة بالمغالاة — يؤكدون ان أمباء سباق التسلح في الشرق الأوسط تزداد صعوبة ، ويستتجون من ذلك ان الوقت الذي سيضع فيه انعدام الموارد حدا لما كان تصاعدا منتظما ليس خيرا بعيد ، مما سوف يؤدي بالاطراف المعنية الى الترحيب بمشروعات الرقابة الاقليمية على السلاح • وهناك غيرهم ممن يصرحون بأنهم يرون بشائرا طيبة في مواضع أخرى في التطورات السياسية داخل العالم العربي • ومع ذلك فلا يوجد داخل اسرائيل أي شعور بخلاص قريب ، أو أي لحظة لنهاية ، أو حتى أي بداية لنهاية العداوة ، فقد أصبح التوتر المستمر ، وثاقم الامور بصورة عرضية ، ودوام احتمال قيام صراع كبير ، من الامور التي يتقبلها الناس كجزء من البيئة • ويحتجون عليها ويستمدون لها ويحاولون الالتفاف حولها ، ولكنهم لا ينسونها ولا يدعون بزوالها •

ومن المحتمل أن يؤثر مثل ذلك الانشغال الجماعي على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة أيضا • وكما رأينا ، فان الخطر العسكري يحول الكثير من موارد الدولة عن أهدافها ، كما أنه يضع اسرائيل في موقف دولي حرج الى حد ما ، فلن ينظر اليها أحد بوصفها المجرد وحده ، بل يجب أن توضع دائما مع العالم العربي جنبها الى جنب • وكذلك فانه ( الخطر العسكري ) يوفر — الى درجة محدودة — موضوعا للجدل السياسي داخل البلاد ، بالرغم من أن شكل سياسة اسرائيل الأساسية

أو — بالأصح — رد القمل الإسرائيلي يكون في الغالب أمرا مسلما به \* وفوق ما تقدم ، نجد أن هذا الخطر يوفر لإسرائيل — بصورة مباشرة أقل وناقصة أكثر — مصدرا للوحدة لا يقبل الشك ، موضوعا بارزا لا يقبل الجدل ، لدرجة تجعل من جميع الاختلافات الأخرى أمورا نافية \* ان " أدوات الشرط " في التاريخ أسئلة تدعو لليأس وخيبة الأمل ، إذ لا جواب لها ، ولكن باستطاعة المرء أن يتصور أنه " لو " لم يكن هناك مثل ذلك الخطر الكبير المهدد بإسرائيل لما أمكن التحكم في تلك الصراعات الاجتماعية المديدة التي تم احتوائها والسيطرة عليها حتى الآن \* فالسبب جانب تلك الرغبة الملحة في إطلاق العنان للصراع الأيديولوجي الداخلي ، نجد شبحا يلوح بخطر محقق عند نقطة معينة ، وصناع الدمار متحفزين لاستغلال أول أزمة تحدث الشلل أو الجود \* لا أحد يعرف ، وربما تكون حال إسرائيل مثالا لنظام متعدد الأحزاب غير عامل ، يعمل بسبب عوامل خارجة عن النظام نفسه \* لا أحد يعرف ، ولكن ربما كان ذلك القسط من التماسك الاجتماعي الذي تم تحقيقه ، والمقدرة التي أظهرتها إسرائيل في تدبير الهجرة الواسعة النطاق ، يدينان بالكثير لرموز الجيش الموحد ، ولتجربة الاندماج التي مر بها الجيش نفسه ، وللحقيقة الواضحة دوما أنه في هذه المؤسسة — هذه المؤسسة الواحدة التي يمكن أن تنظر إلى الحياة الوطنية والشخصية ، وإلى الموت ، نظرة مختلفة — لا يوجد شرق أو غرب ، بل ، على العكس ، قد يحصن الغربيون بيسر وراحة مع غيرهم من ذوي الجذور المتشابهة \* مع السائحين والزوار " من نفس نوعهم " ولكنهم يعرفون كما يعرف الشرقيون أن الهجرة الجماعية منذ عام ١٩٤٨ هي التي أمدت إسرائيل بما تحتاجه من قوة بشرية تساعد على بقائها ، وأن جميع التفضيلات الطيبة ومشاعر التعاطف التي يهديها الزوار المتعاطفون ليست شيئا بالمرة بالنسبة لضريبة الدم التي يدفعها الشباب الإسرائيلي لبلاده ، مهما كان لون بشرته أولئك الزوار ، ومهما كانت درجة رقي ثقافتهم ، ان تلك الهبة مستظل ذلك الامتياز الفعّال والمفيد في إسرائيل ، إلى أبعد مدى يمكننا أن نراه في المستقبل \*

ان المسائل الكبرى — مسائل الحرب والسلام — تقع خارج مجال هذه المناقشة فلا توجد أية اجابة يسيرة للأسئلة المتعلقة بها ، بتدرجها من التطور النووي السنى سياسة اللاجئين ، الى مصادر المياه ، وإلى مبادرات السلام . وقد كانت هذه المسائل وما زالت مواضع بحث شامل فى كل مكان آخر ، وتأثيرها فى السياسة الداخلية ليعروا ضحا تعاما ، لأنها — عموما — ما كانت تستبعد من الجسد السياسى أو تتم مناقشتها بطريقة عابرة ، ما يمكن نظرة اسرائيل الى نفسها كضحية كارهة لسياسة الفير . وهنا وهناك ، كان الزعماء السياسيون ينافسون بعضهم البعض فى التظاهر بالحماة الزائدة أو " العسكرية " الزائدة . وبين حين والحين ، كانت بعض المسائل الأقل أهمية تناقش علنا ، وقد كانت تلك حالات فيسر عادية . ووجهة النظر الاسرائيلية هى أن أى مبادرات مستقلة من طرفها يصعب وجودها بسبب قلة ما لديها من موارد تستطيع المساومة بها ، وعنف وصلابة المداوة التى يجب أن تتغلب عليها . كذلك ، فان أية سياسة توسعية تعتبر — عموما — كهزيمة ذاتية ، ان أنه لا يوجد من يعتقد بشكل جدى أن اسرائيل قد يسمح لها باحتلال مناطق عربية ، أو أن مثل ذلك الاحتلال قد يخدم أى هدف نافع .

وفى نفس الوقت ، يدفع الصراع اللانهاى اسرائيل الى البحث عن هويتها ان أنه يشير مرة ثانية وبطريقة مباشرة جدا مسألة ما سوف تكون عليه اسرائيل : هل سيكون هذا البلد منطقة أوروبية عند مفترق الطرق الافريقية الآسيوية ، أم أنه يصبح — بطريقة ما زالتغير مؤكدة — جزءا من الشرق الأوسط ؟ ان كلتا النظرتين ليستا باليستيرتين ، وليست أى نظرة أخرى كذلك ، ولكن طالما استمر وضع اسرائيل بين جيرانها على شذوذه الأساسى فلن يكون أى اختيار مخلص ممكنا . وبدلا من ذلك — وجميع الاسرائيليين يحسون بذلك بشدة — فان الأرض التى آوت الشريب الازلى قد أصبحت هى نفسها غريبة داخل منطقتها ، فان أسوار المداوة التى تمنع المرور



من إسرائيل الى لبنان وسوريا والأردن ومصر لا تقل ، في كونها حدودا وعواشيق  
للوضع الطبيعي الوطني ، عن أسوار أحياء اليهود ( الجيتو ) الأوروبية أيام  
أن كانت قائمة .

### الاقتصاد الوطني

هناك تشابه غريب بين بحث إسرائيل عن هوية في الحلبة السياسية الاجتماعية  
وبين طابع البلاد الاقتصادي ، فالإقتصاد لا يكاد يكون أكثر توابطا أو أكثر وضوحا  
في هيفه واتجاهه ، أو أقل تمزقا بسبب مشاكله ، من المجتمع نفسه . والتشابه  
الهيكلى بين الاثنين ليس الا مجرد مصادفة جزئية ، ومع ذلك فهو أيضا نتيجة  
للتفاعل بين الاثنين : طبيعة الموارد البشرية المتوافرة من أجل استغلال الموارد  
الطبيعية ، والبيئة الايدولوجية والسياسية التي تعطى للإقتصاد اتجاهه .. وعلاقات  
إسرائيل مع البلدان الأخرى .

ويبدو تقدم إسرائيل الاقتصادي في ظاهره ميرا للخاية ، فمنذ الاستقلال  
ازداد الانتاج الوطني الاجمالي بنسبة تزيد عن ١١% كما ازداد بنسبة تقارب ٥%  
سنويا بالنسبة للإنتاج الوطني العام للفرد الواحد . ويعنى هذا أن إسرائيل  
قد تمكنت من استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين ، مع احتفاظها في نفس الوقت  
بمؤسسة عسكرية حديثة ، وأن ترفع كذلك من مستوى المعيشة للمجتمع عامة الى درجة  
بارزة . وقد ازداد تقيمة الانتاج الزراعى من أقل من خمسة عشرة مليون دولار فى  
سنة ١٩٤٩ الى أكثر من أربعمئة مليون من الدولارات فى سنة ١٩٦٣ ( مئتين  
الدولارات الثابتة ) ، كما تضاعفت الاراضى المروحية خمسمئة مرة ، كما أن التوسيع  
فى القطاع الصناعى لم يكن بأقل إثارة ، فقد تحولت البطالة التى كانت تزيد عن ١١%  
فى عام ١٩٥٣ الى نقص طفيف فى الأيدى العاملة . وقد كانت غرائب الدخل تصل  
الى ثلاثة ملايين من الدولارات بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ فارتفعت الى أكثر من مائة

مليون من الدولارات بحلول عام ١٩٦٠/١٩٦١ وهي الآن أكثر من ثلاثمائة مليون من الدولارات .

وهناك مقاييس أخرى للتوسع أكثر بدها تقول لكنها ليست أقل واقعية ، ففسد كانت اسرائيل في عام ١٩٥٣ تعيش وسط فترة نظام صارم يشمل صرف الطعام بالبطاقات وسوقا سوداء الى جانبه ، ولم يكن بالطرق العامة سوى القليل من المواصلات الخاصة ، ولم يكن هناك أى من مظاهر الترف التى تصاحب الطبقة المتوسطة الأعلى ، وكانت المساكن نادرة ، وكذلك وسائل الترفيه والكماليات مثل الثلاجات الكهربائية ، والمطاعم الجيدة ، و... ماذا أيضا ؟ وعند منتصف الستينيات كان التغيير واضحا ، فقد كان الاسرائيليون ينتقدون بعضهم البعض لتضخم الاستهلاك الخاص ، وصارت السيارات الجديدة تخلق الطرق العامة وصارت جميع البيوت تقريبا تضم مواقف الغاز كما أصبحت أكثر من ربع المائات الاسرائيلية تمتلك غسالات كهربائية ، وأصبحت الاعلانات عن المساكن تمهر من ملامح كمالية مترفه ، كما صار العدد المتزايد من المطاعم الراقية يصر على حجز الاماكن قبل الموعد بفترة طويلة .

كيف أمكن لكل ذلك أن يحدث ؟ فقد صورت عدة تنبؤات سابقة ليست بالقليلة مستقبلا أكثر قتامة من ذلك بمراحل مستقبلا لا يقل ، فى أحسن صورته ، عن الانهيار . ولم يتقاعص المحللون عن ذكر نقاط الضعف فى الاقتصاد الاسرائيلى وقد كانت كثيرة :

١ - أن الموارد الطبيعية محدودة . وهى تشمل فى أبرز صورها مناخا صالحا لزراعة الموالح ، وبعض مناجم المعادن فى منطقة البحر الميت ، ومن البترول ما يكفى لتغطية ١٠% من احتياجات البلاد على الأرجح .

٢ - أن المياه مشكلة قائمة . فأكبر مصدر للمياه هو بحر الجليل ، ويقل حجمه

عن ١% من حجم أصغر البحيرات الكبرى ، أما أصغرها فهو نهر قيسون الذي لا يزيد طوله عن ثمانية أميال • ويبلغ حجمه ما يكفي لأن يضم إلى قائمة الأنهار الرئيسية في إسرائيل •

٣ — أن نصف البلاد صحراوي ، وثالث أراضيها الزراعية غير صالحة للزراعة •

٤ — أن المهاجرين الجدد — خلال السنة الأولى لاقامتهم على الأقل — يشكلون عبئا اقتصاديا بالرغم من امكان اعتبار تكاليفه استثمارا •

٥ — أن ما يسود من ايدولوجية الرفاهية والخدمات الاجتماعية ينطوي على بعض التحول عن أهداف رأس المال المستثمر •

٦ — أن مستوى المعيشة الذي تموده بعض الاسرائيليين سواء في بلادهم الاصلية او في فلسطين ما قبل الاستقلال والذي يصبو اليه أغلبهم يحد من الادخار وبالتالي من الاستثمار •

٧ — ان الاحتياجات العسكرية تمتص مبالغ اضافية من المشاريع الانتاجية •

والواقع أن واحدة من هذه المشاكل على انفراد مزعجة بصورة كافية في حد ذاتها • أما مع ربطها بجميع المشكلات الاخرى فان نجاح اسرائيل الاقتصادي يبدو أكثر بروزا وعجبا •

وقد كان شرط النجاح الضروري — وان لم يكن بالكافي — هو توافر كميات ضخمة من رؤوس الاموال الاجنبية للاقتصاد الاسرائيلي ( وخصوصا المبالغ غير القابلة للرد ) ، وقد وصل متوسط اجمالي رأس المال الاجنبي الى ما يتراوح بين ١٥% و ٢٠% من الانتاج القومي العام ، وهذه نسبة قد تكون فريدة بين دول العالم • وقد شمل ذلك منح معونة من الولايات المتحدة والاموال المستي تجميعها الجمعيات الخيرية اليهودية ، وخصوصا التي تجمعها هيئة النداء •



اليهودي الموحد ( The United Jewish Appeal ..... ) ،  
والتمويزات الشخصية ومبالغ التمويزات التي تدفعها ألمانيا النازية ، علاوة  
على ثمن السندات الحكومية المباعة في الخارج • وليس من المصادفة تماماً أن  
تصل نسبة صافي الاستثمارات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ إلى ما يتراوح بين  
١٥% و ٢٠% من الموارد الاقتصادية المتوافرة ، أي أنها كانت تساوي رأس المال  
الوارد تقريباً • وبعبارة أخرى ، فإن الأمر يبدو كما لو كانت استثمارات رؤوس  
الأموال في إسرائيل تعطى كمعونة ، مما يمكن البلاد من صرف جميع دخلها  
الأصلي ( الداخلي ) على الاستهلاك الخاص والمصروفات الحكومية (٣) ، أو -  
بإستعمال مقياس آخر - فإنه في عام ١٩٦٠ كان رأس المال الخارجي الوارد  
للحكومة يقارب ٢١٠ مليون دولار ، أو - بالتقريب - نفس مقدار نفقات إسرائيل  
المسكرة في ذلك العام ، وبذلك يمكننا أن نكون على الرأي القائل بأن  
المعونات الخارجية كانت تغطي احتياجات إسرائيل الدفاعية بدلاً من أن تغطي  
استثماراتها •

وطلك الكمية الهائلة من المعونة لا تفسر في حد ذاتها النمو الكلي للاقتصاد  
فإن نسبة الاستثمارات لم تعمل على مر السنين إلا ٢% أو ٣% من التقدم السنوي  
في الانتاج الوطني العام ، وعلاوة على ذلك فقد جعلت من الممكن استغلال كل  
القوى البشرية فأدت تلك الاضافة إلى الايدى العاملة إلى نصف درجة الزيادة  
في الانتاج الوطني العام ، ومع ذلك فإن ٢% أو ٣% من الزيادة ترجع إلى  
زيادة القوة الانتاجية • وفي نفس الوقت فقد كان لتدفق رأس المال الاجنبي الذي  
لم يسبق له مثيل تأثيرات من نوع آخر فقد عزز أنماط المعينة من التضخيط ، وولد  
مشاكل اقتصادية خاصة للاقتصاد القومي •

كان معظم رأس المال الخارجي الداخل من نصيب حكومة إسرائيل ، ممثلاً

ساعدتها على إدارة الكثير من الاستثمارات الوطنية • والواقع أنه منذ عام ١٩٥٠ كان حوالي ٦٠% من الاستثمارات في إسرائيل من قبل الحكومة • سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة • وذلك أمر يتناقض بشدة مع مثل هذا النوع من الاستثمارات في معظم البلاد الأخرى • ومع ذلك فهو ليس مجرد تعبير عن المبادئ الاشتراكية • فعملينا أن نمترب بأن أكثر من ثلثي الاستثمارات الحكومية تكون على شكل قروض للمؤسسات الخاصة والعامة على السواء • فهي — هنا — رد فعل لتوافر مقادير كبيرة من رأس المال لدى الحكومة • التي تقوى • هي نفسها • نزعة واضحة تجاه التخطيط المركزي • ويرجع بمض ذلك الاتجاه إلى المبادئ الاشتراكية • ولكن أكثره يرجع إلى تقاليد اليسوف • عندما كان اليسودوت يهرع إلى حيث تترك خطى الآخرين • كذلك تزيد احتياجات الدفاع إلى جانب احتياجات الهجرة من تشجيع ذلك التقليد — الأمر الذي يجعل الحكومة في مركز سيطرة هائلة القوة على الاقتصاد •

ومع ذلك فإننا نجد أنه بينما قويت يد الحكومة إلى هذا الحد فإن مشاكلها قد تضاعفت في نفس الوقت • وسبب ذلك بالغ البساطة في أساسه : لقد مكن تدفق رأس المال للداخل من رفع مستوى المعيشة بشكل مشير في نفس الوقت الذي تم فيه استيعاب تكاليف أساسية أخرى • ولكن تدفق رأس المال لا يمكن الاعتماد عليه إلى ما لا نهاية • فالمساعدات الأمريكية توقفت تقريبا • كما أن تمويلات ألمانيا قد انتهت • فإذا كان من الواجب مواجهة أعباء الهجرة والدفاع المتزايدة صار من المحتم أن يتدهور نمو الدخل الشخصي • وبمبادرة أخرى فطالما يتطلب الأمر الاستمرار في الاستثمارات الضخمة فإنه يجب على الاستهلاك الخاص والعام أن يخفضا من سرعتيهما • ومع ذلك فمهما بلغت درجة بساطة ذلك المنطق • ومهما كانت درجة عدم قابليته للجدل • فلا توجد حكومة تمكنت من اقناع شعبها بأنه يجب على الطريق المنتظم من التقدم الصاعد أن

يسير في خط أفقى بعد عشرين عاما ، وبدلا من ذلك يظل التضخم عبئة كاداء  
فى سبيل الاستقرار .

وعلاوة على ذلك ، فان مشكلة تمويل الواردات سوف تزيد من صعوبة تدفق  
الاموال الاجنبية الزائدة ، وقد كانت تلك مشكلة الاقتصاد الاسرائيلى المستمرة  
وما زالت مشكلته الرئيسية الى اليوم ، بالرغم من زيادة صافى الصادرات الى  
ثلاثة عشر أمثالها منذ عام ١٩٤٩ ، وتلك فترة لم تتضاعف خلالها الواردات سوى  
ثلاث مرات . والمشكلة هى أن الصادرات فى عام ١٩٤٩ بلغت ١١% من  
الواردات فقط ، وقد تسبب التضخم الكبير منذ ذلك الحين فى وصول الـ ١١% الى  
حوالى ٤٥% ولكن المقدار النهائى للمجزر قد ازداد بسبب الاختلاف بين  
أسس النسب المئوية ، وبذلك نجد أن عجز عام ١٩٤٩ الزائد عن مائتى مليون  
دولار قد ازداد الى أربعمائة وخمسين مليون دولار بحلول عام ١٩٦٤ .

وعندما تشتري دولة ما يزيد الى هذا الحد مما تبيع فعليها أن تمسوخ  
الفرق فى مكان ما . ان اسرائيل تملك مقادير كبيرة من رأس المال المدخر ولكنها  
ليست بدون حدود ، فإذا انخفض تدفق رأس المال الخارجى فعليها اما أن  
تحدد وارداتها ( مشترياتها ) أو تزيد من صادراتها ( مبيعاتها ) . وعلى  
المدى الطويل ، فان الحل الأفضل هو زيادة الصادرات حيث أن ذلك دليل  
على اقتصاد الأسلم . وذلك ، أيضا ، شىء على من الناحية السياسية  
حيث أنه اذا كان الميزان الأسلم يعتمد على الحد من استيراد الكماليات  
الاجنبية المرفوعة — كما يحدث ، عادة ، عندما لا ينمو الاقتصاد القومى بدرجة  
تكفى لتمويض المجز التجارى " بطريقة طبيعية " — فان المشكلة السياسية تصبح  
أكثر حدة .

وعلى وجه العموم ، فان من يخططون لاسرائيل قد أكدوا أن زيادة



المصادرات هي أفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي \* ولكن من الواضح تماما أن ذلك ليس كافيا ، فانه - على أحسن الفروض - سوف يترك جانبا مسألة رأس المال الكافي للاستثمار ، وهي المشكلة التي يمكن أن تتولد عن زيادة الادخار الداخلي فقط ، ومع ذلك فان مثل هذا الادخار لا يمكن أن يأتي عن طريق تخفيض المصروفات حيث أنه لا يكاد يكون من المحتمل أن تقبل مثل هذه الخطوة سياسيا \* وبدلا من ذلك ، فان كان من الواجب أن تكون هناك ادخارات ملائمة فيجب أن تأتي عن طريق خفض نسبة التزايد في الاستهلاك التي ارتفعت بنسبة حوالى ٦% للفرد الواحد في السنة \* ويشكل ذلك خفضا موضوعا أساسيا في سياسة الحكومة الاقتصادية ، وقد ظل كذلك لفترة من الوقت ، ولكنه ما زال ينتظر تحقيقه \* ويمكننا رؤية الصعوبة في تحقيقه اذا نحن ألقينا نظرة على القطاع الحكومي فقط ، فهناك يجب أن يواجه التخفيض مصروفات الدفاع المتصاعدة وأن يواجه التزامات متزايدة للتعليم الثانوى الاجبارى والمجانى \* والحال ليست بالأفضل أبدا في القطاع الخاص ، فهنا يعنى خفض الاستهلاك اما أن الـ ٢٥% من المائلات الاسرائيلية التي لم تكن تملك ثلاجات كهربائية في عام ١٩٦٤ سوف تضطر الى الاكتفاء باستعمال الثلاجات العادية في الوقت الحالى أو أن يستدعى الامر إعادة توزيع الدخل من جديد وبطريقة جذرية تشمل التحديد اللازم والصارم لمصروفات الاثرياء \*

وانه لوضع غريب حقا ألا يكون للحكومة أية سلطة تخطيطية على اقتصادها تلعب هي فيه دورا يمثل تلك الاهمية بحكم الظروف والخطة العامة \* ان اتخاذ القرارات الاقتصادية أبعد ما يكون عن المركزية داخل الحكومة ، حيث تتمثل الوزارات المختلفة فضلا عن الهيئات ( وان كان الى درجة أقل ) بطريقة مستقلة نوعا \* وقد بدأ ذلك الوضع في التغير ، وخصوصا كنتيجة لتزايد الاعتماد على الاستشارات الاقتصادية المتخصصة ، ولكن ما زال هناك بعض تحيز الهواة

باقيا حتى الآن ، واستعداد من قبل بعض كبار الوزراء للاعتماد على حكمهم وآرائهم الخاصة . وقد نما ذلك التحيز خلال عهد ما قبل الاستقلال بشكل طبيعي للنمائية ، وذلك عندما كان نفس هؤلاء الوزراء يدحضون بنجاح الاستشارات الفنية في جميع المجالات تقريبا — كما شجعه بن جوريون عندما فضل عدم التورط في التخطيط الاقتصادي ، تاركا الحكومة بدون زعامة قوية في ذلك المجال ، وقد شجع ذلك الوزراء على أن يسيروا الأمور على هواهم . وقد بدأ الانتقال الى سياسة التخصص والمركزية بتولى " اشكول " الحكم ، وما زال عليه أن يتغلب على قوة الاندفاع الاولى .

وربما يبدو — في المدى البعيد — أن انعدام السلطة المركزية كان في صالح التنمية الاقتصادية الى جانب الاستقرار السياسي . فمن وجهة النظر الاقتصادية ، نجد أنه منج — الى حد كبير — تلك الأخطاء المفجعة التي كثيرا ما تقع في البلدان النامية ، فان أي مشروع اقتصادي لم يكن من الضخامة بحيث يتضمن مجازفة خطيرة . وقد تمكنت الدولة من تجربة العديد من الوسائل بسد لا من التقيد بمصير اقتصادي مبني على احدي الحقائق البديهية غير المختبرة أو غيرها . أما من وجهة النظر السياسية فان انعدام المركزية أصبح ممنا أن يتم تكيف مختلف الأبعاد الايديولوجية — كل بدوره — وصار باستطاعة اليسار اليميني التي تؤيد المشروعات الخاصة أن تدعى الجهل بأمر اليد اليسرى التي تشغل باستثمار الاموال في المشروعات التعاونية ، كما صار من الممكن الموازنة بين الامتيازات الممنوحة لحركة الكيبوتز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب . كذلك صار بإمكان الاحزاب المختلفة ، والاجنحة المختلفة داخل الحزب الواحد ، أن تحصل على الحون المالي لتحقيق جميع ميولها الايديولوجية مما جعلها جميعا راضية كل الرضا .

ويعتمد ذلك الرضا على النمو المستمر . وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية

على أساس من الموارد القليلة ، ولكن موارد إسرائيل كانت — حتى الآن — أكثر مما قد تكون عليه حالها في المستقبل القريب . وذلك يكون السؤال الحساس هو : هل سيصبح مبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي مقبولا بدرجة كافية قبل أن يفوت الأوان الذي يمكن فيه للعال أن يقدم العمون للاستقرار السياسي بحمد أن مرت عليه فترة عشرين عاما من التجربة والخطأ ؟ وكيف يتقبل أناس تمودوا التقدم السريع خطة متكاملة تسعى الى فرض شد الأحزمة على البطون وقد كان السى الآن مجرد شعار يتردد ؟

هذه الأسئلة لا يمكن فصلها عن وضع إسرائيل الدولي ، فان قابلية النمو الاقتصادي سوف تستمر في الاعتماد على علاقات إسرائيل الخاصة بالشعب اليهودي لفترة من الزمن ، وعلى استجابة اليهود — وخصوصا في الولايات المتحدة — الى مد احتياجاتها . وتتوقف السياحة — وهي إحدى دعائم النمو الاقتصادي — على قيام استقرار محقول للملاقات الحربية — الإسرائيلية ( لسم ) يتمثل تصاعد الحركة السياحية بشدة الاغلال عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ بحسب حملة سيناء ) الى درجة ما . كذلك يتوقف ارتباط إسرائيل بالسوق المشتركة — وهو ضرورة ملحة بالنسبة لتسويق انتاجها من الموالح — على تعاطف دول أوروبا . وعلى وجه العموم — وكما هى حالها في المحيط العسكري — فان إسرائيل شديدة الحساسية للقرارات التى يتخذها الآخرون في أماكن أخرى . ومرة أخرى ، فاننا كان علينا أن نتقبل ندرة الموارد وسياسات الآخرين والالتزامات الايدولوجية الأساسية للنظام كأمور حتمية لا مفر منها ، فان الاحتمالات الهامة للتخطيط الاقتصادي تصبح محدودة للغاية . فقد يخطط الاقتصاد بمحض الشئ ، وقد يصبح التخطيط مركزيا بمحض الشئ ، وقد يرشح مستوى المصيشة بسرعة الى حد ما ، ولكن الاتجاهات الأساسية تظل ثابتة نسبيا ، وثبوتها فانها لا تكون محل كثير من الجدل ، بل ان الجدل السياسى يتركز حول عبارتى " بمحض الشئ " . .



و " الى حد ما " ، أو حول الأسلوب الطنان الذي يجعل الأمور تبدو أكثر اقناعا من حقيقتها .

### الموارد البشرية والايدولوجية

قد تكون أكثر المشاكل الحالية التي تواجهها اسرائيل الحاحا هي مشاكل التنمية الاقتصادية والأمن العسكري ، ولكنها ليست أبدا من بين أكثرها إثارة ، في هذا المجال على الأقل . فليس بالامكان أن نقول الكثير عنها هنا طالما يصح القول بأنها تعتمد أساسا على قرارات تتخذ خارج النظام السياسي الاسرائيلي . وعلاوة على ذلك ، فان النظرية الصهيونية الاولى لم تكن مهتمة بالمشاكل الاقتصادية الفنية بوجه خاص ، أو بالاستراتيجية العسكرية ، بينما نجد أن أكثر وسائل اسرائيل المعاصرة غموضا هي الأسلوب الذي نجحت به تلك النظرية الاولى أو فشلت في التكيف مع الواقع الحالي .

وقد اتجهت النظرية الصهيونية ، ناحية الشكل والهدف للمجتمع المنتظر ، الى تأكيد غيبي للأهداف بدلا من الوسائل . وكان جوهر الاتجاه يقوم على افتراضات خاصة حول طبيعة الانسان ، وحول طبيعة المستوطن اليهودي المتوقع على وجه التحديد . وهذه الافتراضات مستمدة بشكل خالص تقريبا من مسرح أوروبا الشرقية الذي فقد أهميته منذ زمن طويل . ان الموارد البشرية التي اضطر آباء اسرائيل المؤسسين الى بناء مجتمعهم الجديد بها فعلا لم تكن تحصل من الشبه بتوقعاتهم الاولى سوى القليل جدا . ولو قدر تحقيق هذه التوقعات لتبين فورا أنها لا تعطي أساسا كافيا لثورة اجتماعية ، فان الصورة المثالية لدولة من الرواد المتعلمين الذين يسكنون بالمحراث بيد وبالكتاب باليد الاخرى ، لم تكن لتستطيع تحمل اقتصاد حديث متنوع . كذلك أدى مبدأ النفور من " الوسيط " الى اهمال المتطلبات اللازمة للمجتمعات المركبة ، ووجد نفسية ممقدة مسن

المساواة الساذجة ، كما أن صورة الأمة كوحدة متضامنة قد أهملت حقيقة اختلاف البشر التي لا يمكن التحكم فيها .

وفي أفضل عالم ممكن . . . في عالم يترك فيه البلد ليدبر أموره بنفسه ويقدر مصيره ، يبدو أن تحقيق حلم الريادة شيء مشكوك فيه . أما الانتقال من الكومنولث التعاوني إلى الخدمة الاجتماعية ، ومن الشعر إلى كتب النثر الدراسية ، فقد كان أمرا لا مفر منه . ولكن شيوخ إسرائيل يشعرون بالاستياء أحيانا ، وبالحزن أحيانا أخرى ، لأنهم يحسون بأن الشعر لم يستوف حظه من القراءة ، أن عالم إسرائيل ليس أفضل عالم ممكن ، وليس المهم ألا يوجد مثل ذلك العالم فإن العالم لم تمنح له الفرعة الماداة . لقد تغير من عدة نواح بالطبع : في جوه الشام ، وفي برامج الضرورية ، ولم يحدث حتى أقل هذه التفسيرات فسي موارد البشرية التي يعتمد عليها الآن — نفس الموارد التي كانت مفتاح آماله السابقة .

وربما كانت إسرائيل أفضل دول العالم تطلعا — على الأقل حسب قياس التعليم التقليدي — في عام ١٩٤٨ ، قبل الاستقلال مباشرة . ولقد حد فيض المهاجرين بشدة من مستويات عهد ما قبل قيام الدولة ، فإن التحصيل العلمي يبدو اليوم حسب الاختبار الظاهري وكأنه ما زال على درجة عالية ، ولكن المتوسط الآن يخفى تفاوتاً بين المستويات العالية جداً للأوروبيين والمستويات المنخفضة جداً للشرقيين . وأهمية تلك الأوضاع ليست بالقليلة بالنسبة للاقتصاد ، فإن توافر المهنيين بكثرة قد ساعد على التنمية ، بينما عطل من سيرها عدم وجود طبقة العمال المهرة النحوي — الطبقة ما بين الشرقي والأوروبي في درجة التحصيل العلمي ، ولكنها ذات أهمية أكبر بالنسبة لنظرة الدولة إلى ذاتها ، فإنها — على أقل تقدير — تفرض مراجعة حازمة لبرنامج الدولة المثالية ، وهي — في أغلب

الأحيان - تفرض مع تلك الاختلافات الاخرى التي سبق أن تحدثنا عنها ، والتي تتحدث هي نفسها عنها ، مراجعة الالتزام للدولة المثالية نفسه .

وقد بدا جليا الآن ، بالرغم من ذلك النفور الجماعي من فكرة الاعتراف به ، أن البشر ليسوا على ما كان يظن بهم من قابلية فورية للتشكل والتكيف ، فلم يتمكن مناخ البحر الابيض المتوسط ولا تاريخية البلاد ، ولا حتى المؤسسات التعاونية ، من احداث تحول سريع . وسواء كان الخطأ في طبيعة الكون أو أنه ببساطة في المشاكل الجسيمة التي يتحتم على اسرائيل أن تواجهها ، فإن المسألة تبقى أهميتها ، فإن كل فرد تقريبا يعترف الآن بأن أي فرصة أتاحت قد ضاعت - ضاعت وأسدت عليها أستار النسيان أكثر فأكثر .

وهنا تكمن الصعوبة الرئيسية في سرد قصة اسرائيل ، لأن حلما جديدا يجب أن يحل محل الحلم القديم . وسوف يقال ، بلا شك ، ان الأحلام ذات أهمية صغيرة في التحليل السياسي البعيد عن المواطن ، ولكن من المثير أن نفهم بدونها أيا من الجيلين : لا الجيل القديم وهو ما زال منزعجا لما فعلته الاحداث بآماله ، ولا الجيل الحديث وهو لا يزال يبحث عن بديل أصيل للأحلام القديمة . والحل الوسط الموقت هو دولة الخدمة الاجتماعية - الاجتماع الشامل في الرأي بصفة رفاهية الموارد البشرية واستثمارها . وربما تكفي الأبعاد الفنية لهذه الالتزامات لأسر الخيال - خيال أولئك الذين لم يمسروا رؤى أكثر توسعا ، على الأقل ، ولكن الوقت ما زال مبكرا للجزم بذلك .

ومع ذلك ، وبالرغم من الألم والحيرة ، فإن بذرة الالتزام القديم ما زالت ظاهرة ، وما زالت صالحة للنمو . ان الحلم لم يتحدث عن الخلاص الشخصي فحسب ، بل وعن سلوك المجتمع أيضا . وإذا كان من الممكن اتخاذ أعمال الدواة كبديل جزئي لفهم سلوك المجتمع ، فحينئذ يظهر أن بعضا من الحلم



المتلاشى ما زال بواقيا ، فان اسرائيل دولة رفاهية ، على الأقل من ناحية العبداء  
الثابت . وبالرغم من استنزاف مواردها فانها وسعت مجال برنامجها التعليمي  
بنسبة ٥٠٠% منذ عام ١٩٤٨-١٩٥٠ كما أن بها تأميناً إجبارياً وشاملاً للشيخوخة  
وتأميناً للامومة ، وتمويضا للعامل ، كما أنها توفر مزايا خاصة للأسر الكبيرة العدد  
وكذلك يغطي التأمين الصحي ٨٢% من تعداد السكان كما ينتفع ٦٠% من أفراد  
القوى العاملة من برامج المباشات . فنظام العقوبات ، وبرامج التأهيل  
والمؤسسات الثقافية — هذه كلها وغيرها موضوع اهتمام الحكومة والدولة وعلمها .  
ولكن النظام ما زال غير كف ، وهناك ثغرات كثيرة ، فالأحياء الفقيرة القذرة  
لا تزال قائمة ، وما زال من الواجب القضاء على الفقر . ولكن الأهداف لا تجادل  
فان المجتمع بلا شك ملتزم بنظام الرفاهية الشامل ، الاقرب الى النظام  
الاسكدينافى . وبالنظر الى ما يتكلفه النظام والى الشعور بأن الرفاهية دليل  
على العدالة الاجتماعية ، فانه تظهر أهمية هذا الالتزام ، فهو مبنى — أساسا —  
على فهم غير اقتصادي للمسئولية الاجتماعية ، التى يتصادف أن تقوم بدور مقنع  
كسياسة استثمارية .

### الايديولوجية والتنمية

ليمنع من المعتقد تماما أن نتحدث عن الايديولوجية كأحد الموارد ، حتى  
بالرغم من أن دورها كمورد يتم اقتراضه ضمنا فى مناقشة التنمية الاقتصادية ، فلم  
يعد من الغريب أن نسمع الاقتصاديين يتحدثون عن الوسائل التى تهرقل بها  
بعض الفلسفات المعالمة التنمية ، بينما تسهل غيرها من سيرها . وبالطبع يصود  
التقليد الفكرى الذى يؤكد ما للايديولوجية من أثر على تسهيل التنمية الى " ماكس  
ويسير Max Weber " على أقل تقدير . ومثل هذه المناقشات  
تشارك فى النظر للايديولوجية كوسيلة ، سواء كانت تصرح بالعلاقات التى تؤكدها  
أو لا ، فظنها تنظر الى الايديولوجيات بوصفها مناسبة أو غير مناسبة لتحقيق

أغراض مميّنة ، وتكون الناية في المادة هي صيغ الاقتصاد بالصفة المصرية ، ومع ذلك فإن هذا بعينه هو القضية التي تجري مناقشتها في إسرائيل اليوم .

وحالة إسرائيل هي حالة ينظر فيها إلى الأيديولوجية الصريحة كفاية وتقييم الأهداف الاقتصادية حسب هذه الأيديولوجية . وقد شدّ واضعو النظريات الصهيونية عن الافتراضات الخريبة التقليدية - الحديثة المهدد ، على الأقل - فلم يتقبلوا ثبوت الدوافع الانسانية أو الاستقلال الذاتي للتنمية الاقتصادية ، فقد كان اعتقادهم أن الناس والمؤسسات على السواء يمكن تشكيلهما حسب الشكل الذي تحدده المبادئ الأيديولوجية وهذا بالطبع فهم مثالي - فهم لا يمكن وضعه محل اعتبار ، ولو بسبب أن الاقتناع نفسه لا يكون دائما مفهوما بصفة عامة ، ولا يكون الإجماع عليه كاملا أبدا .

لقد أنشد نجاح الصهيونية في عهد ما قبل الاستقلال الثميرين من مناصريرها ، وأدى بهم إلى الاعتقاد بأن عبارة " رتزل " القائلة : " انك اذا أردت الشيء فإنه لا يصبح أسطورة " ، هي حكمة لا حدود لها ، ومن هنا كانت الصدمة وخيبة الأمل والصناد بالنسبة للبعض ، عندما واجهوا الفشل في تحقيق الأحلام . وبالطبع أن يعطى المراقب الخريب ، بل والشاب الإسرائيلي مسورة مهترزة تتسم بنفاق السبر عند تقييمها لدور الأيديولوجية في إسرائيل ، ويشال سبب أن يستنتج كلاهما أن الأيديولوجية القديمة قد أصبحت عتبة ، وأن يتهما أصحابها بأنهم محافظون وأنهم متناقضون مع التاريخ ، وبعدم التصايف مع حقائق التنمية الاقتصادية الثابتة . ولكن المشكلة ليست هذه بالمرّة ، اللهم الا اذا أعطيت الأولوية للتنمية الاقتصادية . ولكن القضية هي : هل يجب إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية ؟ وهل تعطى التنمية الأولوية في الحقيقة الفعلية كما هو

المفترض عامة ؟ ان الايديولوجية القديمة أصبحت تفسح المجال للجديسة بتزايد ضغط الأحداث عليها . ان الصهيونيين القدامى أصبحوا الآن يتقبلونها بدرجات مختلفة من الحماس بعد أن أصبحوا عاجزين عن إيجاد دليل مقنع حتى لأنفسهم - دليل على أنه بإمكان المرء الصمود أمام التاريخ ، أو حتى تغيير مجراه الى مجالات يختارها بنفسه . ولكن الكثير من قوة اندفاع النظام ، والتكبر من صراعاته ، ينبعان من نفس ذلك الفهم المتباين لكل ما ثمة فيه الايديولوجية وما اذا كان من الأصلح للمرء تكيف فهمه مع العالم ، أم أن يشكل العالمهم ليلائم فهمه .

يمكن لمثل هذه الاختلافات مفعولها كما سبق أن رأينا ، وخصوصاً في المعركة الدائرة بين الأجيال ، كما أن هذه الاختلافات تؤثر أيضاً على المجال الاقتصادي ، حيث تمكّن قرارات السياسة وجهة نظر معينة أحياناً ووجهة نظراً أخرى أحياناً أخرى ، كما تؤثر على أبعاد نظرة الأحزاب السياسية ، فان الجناح اليساري في النمساوى يهاجم الحزب وينتقده ، لأنه استسلم للتجريبيين قبل الأوان ، والمفروض أن من السهل توجيه هذا النقد بوساطة من لا يتحملون العبء الأكبر في اتخاذ القرارات ، ولكن ليس من الانصاف لطبيعة المناقشة ، سواء كمسرد تاريخي أو كتحليل معاصر ، أن ينظر المرء الى الأمر ببساطة كعامل مدمر من وجهة نظر التنمية ، أو كشيء غير مجد من وجهة نظر الامكانية . وسواء كان عاملاً مدمراً ، أو وسواً فستحق التنمية الاقتصادية تلك الأولوية المطلقة التي تمنح لها الآن ، وسواء كان أمراً غير مجد ، فان تلك هي الأسئلة التي تجري مناقشتها . واستبعادها كأمور عديمة الأهمية يشوه الطابع الأساس للنظام .



### الايدولوجية والمساواة

قد يفيدنا أن نقدم صورة للمساوي التي تتحور بها الميول الايدولوجية العامة الى مجادلات سياسية متوسعة . وتدور واحدة من هذه المجادلات حول مسألة سياسة الأجور . ان لاسرائيل - حتى في الوقت الحالي - سياسة أجور من أكثر أنظمة الأجور مساواة بين أي دول لها اقتصاد خاص بالأجور ، ويتمشى ذلك مع الاتجاهات الاشتراكية للايدولوجية الريادية ، ومع الظروف الاقتصادية مثل الاستثمارات الفخمة التي تتعامل فيها المؤسسات العامة ، ومن حداثة الاقتصاد نفسه . ولكن الثغرات بين مجموعات الدخل قد تضخمت منذ الاستقلال ، وكذلك ازداد وضوح الاختلافات الأخرى . ومن أمثلة ذلك :

١ - في عام ١٩٥٠ ، كان أفقر نصف من يقبضون الأجر والمرتبات في مدن اسرائيل يحصلون على ٣٢ % من الدخل الذي يتكسبه أمثالهم ، وقد انخفض نصيبهم الى ٢٦ % في عام ١٩٥٧/١٩٥٨ . وفي عام ١٩٥٠ فإن نصيب أغنى ١٠ % هو ١٨ % من الدخل ، وقد ازداد نصيبهم الى ٢٤ % عام ١٩٥٧/١٩٥٨ .

٢ - وقد ارتفع متوسط الدخل الحقيقي بنسبة ٢٩ % بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٦ وارتفع متوسط الدخل الحقيقي لأفقر خمس بنسبة ٤ % (٤) بينما ازداد متوسط الدخل الحقيقي لأغنى خمس بنسبة ٤٧ % .

ولم يكن الفارق في الدخل السائل Disposable income يمثل هذه الضخامة بسبب الضرائب وسياسة الرفاهية ، ولكن التضخم المتزايد في حجم

الفارق يعكس مواجهة مباشرة بين مبدأ المساواة القديم والتقليدية الجديدة .  
ويجب أن نضع نصب أعيننا أن حجم المرتبات التي تدفعها الحكومة أو المستدرون  
كبير للغاية ودرجة أن أية تحولات في توزيع الدخل تكون ، جزئياً ، نتيجة لقرارات  
سياسية عامة . ونظراً لما تكن القرارات التي اتخذت خلال السنوات المشـمـسـر  
الماضية استجابة للمطالب بوجوب رفع الأجور كلية ، وإنما بوجوب إيجاد فسواق  
بين أجور العمال المهرة وأجور العمال غير المهرة ، أو بين أجور المهنيين  
وأجور الكتابيين . وقد كانت أولى المجادلات حول هذا المبدأ بالغة العنف .  
ذلك لأن إحدى العقائد الاشتراكية الرئيسية كانت في خطر . ومنذ ذلك الحين  
جرى قبول هذا المبدأ الجديد بطريقة ضمنية ، أما من ناحية رغبة الحكومة  
في توجيه سياسة الأجور فإنها اختارت الوسيلة التقليدية لإعادة توزيع الدخل عن  
طريق الضرائب .

ومن المثير حقاً أن نصيب الشرقيين الاجمالي من الدخل قد عانى من  
تدهور نسبي محزن ، ففي عام ١٩٥١ كان نصيب الشرقيين ٦١% من نصيب  
الغربيين على أساس الفرد الواحد ، أما بحلول عام ١٩٥٦/١٩٥٧ فقد صار  
نصيبهم ٤٧% فقط ، وفي عام ١٩٦٠ صار ٤٥% (في عام ١٩٥٦/١٩٥٧ كان  
نصيب مواليد إسرائيل من أبناء الشرقيين ٦٨% من نصيب مواليد إسرائيل  
من أبناء الغربيين) . ويرجع ذلك ، جزئياً ، إلى الزيادة الكبيرة في نسبة  
الشرقيين بين السكان ، ولكن الهبوط ملحوظ حتى عندما تتم السيطرة على حجم  
المجموعة وحجم الأسرة كذلك . وهنا نجد أحد مصادر التوتر الرئيسية داخل  
النظام ، إذ أن الشرقيين ، مع أن ما حصلوا عليه من تقدم ، يكونون على حق حين  
يقولون انهم يكسبون اليوم أقل من غيرهم بالنسبة لما كانوا يكسبونه منذ عقد ونصف

من المنين • وهنا ، أيضا ، نجد مواجهة رئيسية مع ايديولوجية المساواة •

### الايديولوجية والسراى العسك

ان معاش تليقة جدا نالت من اهتمام النقد النرويجى ما ناله الزعم بنهاية  
الايديولوجية • وبوجه عام ، كان المناقشون للموضوع اما ينعمون نهاية الاتجاهات  
الايديولوجية ، أو يهملون لنهاية العقائدية التعصبية التى بدت وكأنها لازمة  
ضرورية للايديولوجية • وتمكس صفحات السخط Dissent تلك المنظرة  
الاولى ، أما صفحات المؤمن الحق The True Believer ، فانها تشير الى  
الثانية • أما فى مناقشتنا الخاصة فنحن لانهتم بقيمة الحكم بقدر اهتمامنا  
بمعرض وشرح دور الايديولوجية فى نظام اسرائيل السياسى ، ومع ذلك فهما  
كانت نظرة المرء للموضوع فانه من الضرورى أن نبين أن احدى النتائج الواضحة  
لتقليد اسرائيل الايديولوجى الموروث هى انعدام الاحساس النسبى بأهمية السراى  
العام لدى الحكومة • وبالرغم من عدم وجود بيانات ثابتة من شأنها أن تدعيم  
ذلك الوصف ، فان الثبرين يشاركوننا الاحساس بالانطباع بأن النبض العسك  
للشعب الاسرائيلى لا يمد مصدرا ذا قيمة للمعلومات السياسية ، بصورة خاصة •

والمشكلة ليست فى أن الايديولوجية نفسها تعادى الديمقراطية فى جودتها  
بل - على العكس - انها تتحدث عن ديموقراطية راديكالية ( جذرية ) ، ولكن  
الالتزام الايديولوجى يردى بالملتزمين الى الاعتقاد بأنهم أكثر علما • والنتيجة  
المثابرة لذلك هى نشرة صفوة مختارة ، يبرى فيها الملتزمون أنفسهم فى صورة  
المستبشرين • وفى اسرائيل ، تستمد تلك النظرة دعما هاما من عدة أوجه أخرى



للنظام . ان النظام الانتخابي يفتقر الى الاحساس بتحولات الراى العام البسيطة نسبيا ، وليس لاعضاء الكنيست سوى روابط ضعيفة تربطهم بدوائرهم الانتخابية المتعددة المناصب التي يمكن أن تنبهم الى المشاعر العامة ، كما أن مستقبلهم السياسى لا يعتمد على تمثيلهم مع الجمهور العام . كذلك نجد أن فى اسرائيل عددا كبيرا من " الجماهير " تتباين معاديتهم بشدة ووضوح بدرجة تجعل من " تمثيل " الراى العام مهمة ميثوسا منها ، أو خطرا على اجماع الراى القومى الضعيف .

وقد يكون الأمر أنه حتى بدون الايديولوجية فان النظام ما كان لينشئ طرقا رسمية لا يصال ارادة الجماهير ، ولكن الأكثر احتمالا هو أن العائش فى الرئيسى فى طريق التفسير هو الافتقار الى أى ضغط قوى لخلق مثل هذه الطرق ، وهو افتقار ينبع من الانس من نتائج الايمان بالصفوة فى الالتزام الايديولوجى . وإذا كان ذلك صحيحا فانه يصح لنا أن نفترض أن أحد الآثار المحتملة لضعف الايديولوجية فى اسرائيل سوف يكون ظهور ضغوط منظمة لاصلاح مؤسسات النظام فى اتجاه يجعل منها أكثر ارتباطا واصتالا بالجماهير التي تؤدي الخدمات مسن أجلبها .

### القوانين السياسية

ان اقتراحات اصلاح القوانين ليست بالشئ الضريب على اسرائيليين ولكنها غير منظمة ، كما أنها غير منهجية . ومع ذلك فان موضوع تغيير القوانين لا يمكن تجاهله ، وفى اسرائيل كما فى الكثير غيرها من الدول الحديثة لم تصبح

التكوينات السياسية أمورا مسلما بها بعدد ، فان شكلها ووثاقها تظل ، النسي درجة ما ، مميزات مفتوحة ، حتى عندما لا تناقش المشكلات في حينها ، وقد تكسب من أكثر المشكلات السياسية تفجرا اذا تمت مناقشتها فعلا . وقد كان ذلك الخطر الكامن هو سبب وضع الكنيست لمسألة الدستور المكتوب على الرفوف الدايح ترجيح قوانين اسرائيل الى فترة أبعد من سنوات الاستقلال الثاني عشرة بكثير ، وهسي بذلك تنطوي على أسئلة تجس الجدل حولها أقل احتمالا . ولكن هنا أيضا ، نجد أن الأمر مسألة استمرار وتوقيت : هي تعتبر التوترات الاجتماعية قابلة للحل بواسطة تفسير القوانين عند ترجمتها الى عبارات سياسية ، مما يجعل الجدل حول مثل هذا التعبير رمزا لأهداف بعيدة المدى ، أم هي ستنتقل القوانين الى أبعاد تجعلها بعيدة عن مجالات الجدل حين تظهر التحديات الفعالة بمرور الوقت ؟ وبوجه خاص ، هي سينظر الشرقيين الساخضون الى إصلاح حكومتهم كشئ يرتبط بإزالة مظالمهم ، وإذا حدث ذلك فهل ستبقى الحكومة معرضة لهجماتهم كما هي حالها الآن الى حد ما ؟

ولا يمكن الآن الإجابة على هذا النوع من الأسئلة كما أنها ليست ميسرة برنامج اسرائيل بعدد : ولأسباب واضحة ، نجد أن معظم اقتراحات تغيير القوانين قد تركزت حتى الآن على نظام اسرائيل الانتخابي . ولأسباب واضحة ، نجد أن افتراض تبني نظام الدوائر الانتخابية ، أو حتى الألفد بحل وسط بين مثل ذلك الأسلوب وأسلوب التمثيل النسبي ، قد تكن فيه نهاية الحكومة الائتلافية ، وبذلك يحدث تغييرا أساسيا في كل مجال آخر تقريبا . ولعوء الحظ ، فإن النظام السياسي ، من وجهة نظر المصلحين المتوقعين ، قد تحمل نتائج التمثيل النسبي بالتوازن لأمثل له ، فانه لم يمر الا بالقليل من تجارب عدم الاستقرار التي

يفترض أن تكون نتيجة طبيعية لتجزئة الأحزاب ، التي يفترض أنها هي نفسها نتيجة للتشكيل النسبي . ان آثار النظام الانتخابي غير مباشرة بالوفهم من انتشارها فهي ليست واضحة بطريقة مباشرة ، كما أنها ليست عديمة التأثير بشكل واضح أيضا .

والواقع أن صورة الاستقرار لاتنبع فقط من عدم وجود أزمات حكومية مطولة الى حد ما ، ولكنها كذلك تنبع حتى من سلوك الناخبين . وتلك ظاهرة غير متوقعة ، الى حد تستحق معه بعض التعليقات الخاصة . ولم يكن ليثير دهشة أي مراقب يواجه نظاما متعدد الأحزاب وناخبين أكثر من ضعفها حجما ، وأضعاف الأضعاف في تباينهم ، أن يجد قابلية شديدة للتفجر في تأييد الأحزاب . ومع هذا ، فإن المرء يجد ، بدلا من ذلك ، وكما هو موضح في جدول ( ٤٦ ) فيما يلي ، أن السلوك الانتخابي الكلي لم يتغير كثيرا جدا بالمرّة على مدى السنوات الثماني عشرة للانتخابات الست .

ولم تختلف نسبة حزب الماهاي في مجموع الأصوات الانتخابية بأكثر من ٦ % ، والحزب القوي الديني بأقل من ٢ % . ولكن ال ٤٠٠.٠٠٠ ناخب في عام ١٩٤٩ أصبحوا ١.٢٥٠.٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٥ . هل يمكن أن يكون جميع الناخبين الجدد قد وزعوا أنفسهم بنفس النسب القديمة التي كانت قائمة طوال الوقت ؟

لقد قدمت عدة تفسيرات ، ولكن أيا منها لم يكن مرضيا تماما ، فقد اقترح البعض أن تخصيص رعاية المهاجرين حسب السجلات الحزبية قد ساعد على الاحتفاظ بالتوزيع الغالب . ولا شك أنه قد أدى الى ذلك فعلا ، ولكن مشبھل



جدول رقم ( ٦ - أ )  
نتائج الانتخابات البرلمانية في اسوأ عيـسـل  
( النسبة المئوية للمقاعد التي فازت بها الأحزاب وعدد المقاعد )

تكوين الكتيـسـت	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
الماباي عدد الاعضاء	% ٣٥,٧ ٤٦	% ٣٧,٣ ٤٥	% ٣٦,٢ ٤٠	% ٣٨,٢ ٤٧	% ٣٤,٧ ٤٢	رافي % ٧,٩ ١٠
٥٥ ٥٥			أحدوت % ٨,٢ ١٠ أفوداه	أحدوت % ٦,٠ ٧ أفوداه	أحدوت % ٥,٦ ٨ أفوداه	التحالف % ٣٦,٧ ٤٥
المابام عدد الاعضاء	% ١٤,٧ ١٩	% ١٢,٥ ١٥	% ٧,٣ ٩	% ٧,٢ ٩	% ٧,٦ ٩	% ٦,٦ ٨
الأحزاب العربية عدد الاعضاء	% ٣,٠ ٢	% ٤,٧ ٥	% ٤,٩ ٦	% ٣,٥ ٥	% ٣,٥ ٤	% ٣,٣ ٤
حيروت عدد الاعضاء	% ١١,٥ ١٤	% ٦,٦ ٨	% ١٢,٦ ١٥	% ١٣,٦ ١٧	% ١٣,٧ ١٧	بجـال % ٢,٣ ٢٦
الصهيونيين العموميين عدد الاعضاء	% ٥,٢ ٧	% ١٨,٩ ٢٣	% ١٠,٢ ١٣	% ٦,١ ٨	% ١٣,٦ ١٧	الاحرار % ٣,٢ ٥ المستقلين
التقدميين عدد الاعضاء	% ٤,١ ٥	% ٣,٢ ٤	% ٤,٤ ٥	% ٤,٦ ٦		
الشيوعيين عدد الاعضاء	% ٣,٥ ٤	% ٤,٠ ٥	% ٤,٥ ٦	% ٢,٨ ٣	% ٤,١ ٥	الشيوعيين % ٢,٣ ٣ العرب
						الشيوعيين % ١,٣ ١ اليهود
كتلة الدينية عدد الاعضاء	% ١٢,٢ ١٦	% ٨,٣ ١٠ الديني	% ٩,١ ١١ الديني	% ٩,٩ ١٢ الديني	% ٩,٨ ١٢ الديني	% ٨,٩ ١١ الديني
٥٥ ٥٥	أحدوت % ٣,٦ ٥ عمال	أحدوت % ٤,٧ ٦ عمال	أحدوت % ٤,٢ ٦ عمال	أحدوت % ٤,٤ ٦ عمال	أحدوت % ٣,٧ ٤ عمال	أحدوت % ٣,٢ ٤ عمال
الأحزاب الأخرى عدد الاعضاء	% ١٠,١ ٧	% ٧,٠ ٧	% ١,٩ ٧	% ٣,٤ ٧	% ٠,٧ ٧	% ٢,٩ ٨

ذلك التخصيص لم يكن شاملا أو ناجحا بدرجة تسمح بارتباط أكثر من جزء صغير فقط من هذا التوازن . وقد اقترح الآخرون أن النظام يتلاءم بطريقة ما مع " الطبيعة " وأن أى تصنيف عشوائى للمهاجرين قد يخلق نفس الأحزاب تقريبا ، مع نفس قوتها تقريبا أيضا ، كما احتج بعض العلماء بأن خط المنحنى العادى The normal Curve ظاهرة طبيعية . ولكن ما يتوافر من معلومات : ئيلة يشير بشكل قاطع ، الى أنها تختلف بشدة ، من مجموعة لأخرى ، فى توزيع الآراء السياسية .

وربما كان أكثر التفسيرات فائدة هو الذى يجمع بين المناهج التنظيمية والهيكلية ، وإن لم يكن تفسيرا شاملا حتى الآن . فمن وجهة النظر التنظيمية يستطیع المرء أن يحتج بأن الأحزاب ذات القوى المعينة تملك امكانيات تجنيس الناخبين جدد بسبب تعادل قوتها تقريبا ، فان الحزب الذى يهدأ بـ ٥ ٪ من الأصوات الانتخابية يصعب احتمال حصوله على الوساطى التى يحول بواسطتها ٢٠ ٪ من الناخبين الجدد الى جانبه . أما من وجهة النظر الهيكلية ، فان المرء لا يستطيع تبرير التأيد المتفاوت الذى يحصل عليه الماباى وحزبوت والصهيونيستون العموميون بأن يقو أن الكثيرين من الناخبين يتجاهلون الانطلاقات الايديولوجية وصوتون اما للحكومة أو عدها . وبالطبع فان حزب الماباى يعتبر ممثلا للحكومة كما اعتبر الصهيونيون العموميون ممثلين للمعارضة فى انتخابات الكنيست الثانى ، ولكن لأنهم اتركوا فى الائتلاف فقد فقدوا صفة المعارضة فى انتخابات الكنيست الثالث عندما حل حزب حيروت محلهم بوصفه حزب المعارضة . ويبدو واضحا أن الكثيرين من الناخبين يرون الأمور بنفس هذه الطريقة بالفعل من نتائج آخر انتخابات الكنيست عندما تحول ناخبون كثيرون من المابام الى حيروت ، ولما على طرفى نقيض من الناحية الايديولوجية . وكانت هذه أول مرة يتنافس فيها حيروت فى انتخابات الكنيست ، وإلى هنا فان القدر من التأيد الذى حصل عليه المابام لم يكن ايديولوجيا بقدر ما كان سببه تأيد المعارضة . ومن هنا كان وجود

حزب يصرّف قويا بوجهه حزب المعارضة الرئيسى أكثر أهمية من الثبات الأيديولوجى .  
وتشير هذه التفسيرات الى اتجاهات مختلفة تمام الاختلاف . فاذا كانت  
الاختلافات بين الأحزاب تعكس اختلافات ايديولوجية خفية بين السكان ، فسيان  
تفسير النظام الانتخابى الحالى بأخر أكثر تجسيدا قد لا ينصف هذه الاختلافات ،  
أما اذا كان التفسير الحقيقى لسير النظام هو قوة اندفاعه فقد يكون الأمر أنه يبالغ  
فى أمراختلافات نافهة . كذلك فان حقيقة وجود الاختلافات — ان وجدت —  
ليست بالشئ الذى يدعو بالضرورة للأسف ، فان الأنظمة السياسية تتطلب وجود  
اجماع فى الراى من أجل بقائها ، وليس اتحادا أو توافقا . أما السؤال المهم  
فهو ما اذا كانت الاختلافات تطفى على اجماع الراى ، وما اذا كانت تتسبب فى مجزءة؟  
وهذه إحدى وظائف قوة النظام وحدة الاختلافات ، وإلى المدى الذى يعتبر فيه  
النظام حكما فى هذه الاختلافات . ان بعض الاختلافات فى إسرائيل تتحدى  
التجميع . والصراع حول دور الدين داخل الدولة واحد من أمثلة ذلك . وهناك  
أمثلة أخرى يمكن التوصل فيها إلى حلول وسط ، مثل مسألة عدل ما يجب أن يمنح  
للهمستدروت من حكم ذاتى . وهناك كذلك أمثلة أخرى لم تبلغ التفرج السياسى  
مثل مسألة الانقسام العنصرى Ethic - divide ، وهى أمثلة يحتل أن  
تتطور إلى أزمات يصعب حلها ويتوقف مصيرها على قدرة النظام على امتصاصها  
قبل أن تنفص هي .

وسواء أدى النظام الانتخابى كما يطبق حاليا إلى مضاعفة الاختلافات  
أو إضعافها ، فان ذلك أمر مازال موضع الاختبار . ان التاريخ التقليدى لأنظمة  
الأحزاب المتعددة والحكومات الائتلافية يفيد باقتناع بالغ بأنها تشجع الاختلافات



وتزيد من التشدد ، بالضرورة ، لأن ذلك يفرض على الأحزاب أن تميز بعضها  
عن البعض بشدة من أجل الابقاء على التأييد . ومع ذلك ، فإن الحكومة  
الائتلافية ، أيضا تفرض اختيارا بين الحل الوسط والعجز والجمود ، وهو اختيار  
يسهل القيام به في أسرائيل خوفا مما قد يسببه العجز والجمود . ان الحكم  
الائتلا في يدخل على النظام قدرا من الفموض والالتباس ، فيستحيل الجزم بمن  
يكون المسئول عن أى شئ . ومع ذلك ، فربما كان بعض الفموض أمرا مفيدا  
في نظام ما زال يتحسس طريقه في مهمة حكم مجتمع يتميز بالتغير السريع الى ذلك  
الحد .

ان وجود أحزاب متعددة يستجيب لها الناخبون بذلك ، أيديولوجي أو سذاجة  
سياسية مسألة من اختصاص المحلل ، وقد تعتبر مصدرا لارباك الناخب . ومع ذلك  
ففي زمن من التغير السريع ومن النمو السريع قد تكون القوى التي يتضمنها مشكل  
ذلك النظام أمرا مناسباً لواقع الحياة الوطنية عندما نفع في اعتبارنا تجربة تدبير  
الأحزاب لسير أمورها معا بطريقة ما ، الى جانب الضغوط الخارجية التي تنهش  
باستمرار الى عواقب التفرق والاختلاف .

وباختصار ، فإن ملائمة نظام انتخابي ليست بالمسألة التي تحل بصورة مجردة  
دون أن نأخذ في اعتبارنا طبيعة المجتمع والنظام اللذين تخدمهما . وفي اللحظة  
التي يظهر فيها مثل هذه الاعتبارات في حالة اسرائيل فإن المناقشات تسير فوضى  
اتجاهين ، ولهذا السبب — من بين أسباب أخرى — فإن واحدا من أكثر  
اقتراحات اصلاح المؤسسات اثاره يدعو الى انتخاب نصف أعضاء الكنيست حسب الطريقة  
الحالية ونصفهم الآخر عن مناطق جغرافية ، أى كما هي الحال في انجلترا  
والولايات المتحدة . والمفروض أن يمكن مثل ذلك الاسلوب الاحزاب الصغرى من

الحصول على بعض التمثيل البرلماني ، ولكنه يمنح الأحزاب الكبرى امتيازاً خاصاً ، مما يعطى تماسكاً أكثر لنس من الحكومة والمعارضة . ومن الناحية السياسية ، يفضل أن يتم تهني مش ذلك البدين — بدلاً من أى بديل آخر — يؤدي الى نهذ النظام الانتخابي الحالي تماماً . ويرى البعض فيه حلاً وسطاً مؤقتاً ، ويسرى الآخرون فيه وسيلة لكسب أفضل مافى العالم ، أما الكثيرون فيأخذون تماماً بفكسرة النظام الذي يتحكم فيه حزب واحد فى جميع أجهزة الحكم ولكنه يوفر سياسة تزيد نظاماً وبساطة عما هو ممكن الآن ، ومع ذلك فسان هذا الاحتمال يعينه هو الذى يثير مشكلة الاصلاح الانتخابي بشدة وعنف . وفى اسرائيل تتخلف السياسة فى المحيط الاجتماعي الى حد من الشمول بدرجة أن السيطرة السياسية تشمل معها فرصاً واسعة للادارة الاجتماعية الى درجة غير عادية . وحكومة اسرائيل ليست رقاصاً موسيقياً ( metronome ) يقوم بضبط النغم بينما يعزفه الآخرون . انها العازف وقائد الفرقة الموسيقية معاً ، تتداخل وتتفاعل بكل الطرق مع لحسن اسرائيل النام . وهذا أمر أساسي بالنسبة للنظام ومستقبله ، وهو موضوع الجزء الختامى لكتابنا .

### هيئة الحكومة ( الدولة ) والمجتمع

لقد استعرضنا عدة أسباب لاتصال حكومة اسرائيل بمجتمعها الى ذلك الحد الشديد الخامس . ان ايديولوجية الدولة المثالية تبرر ذلك التداخل ، كما يقدم تاريخ اليشوف سابقة له ، وكذلك تغيده الظروف ، متدرجة من الحاجة الى التعامل مع أعداد ضخمة من المهاجرين الى تهديد العرب ، الى توافر مقدير وفيرة مسن رأس المال المستثمر لدى الحكومة . وهناك أشياء أخرى بالاضافة الى هذه . ان

البلاد صغيرة ومواعلا تمها جيدة ، فلا مفر من التعرض للسياسة ، كذلك يزيد من ضعف الحكومة المركزية تنفخ أهمية الحكومة الوطنية . ووسط كل هذه العناصر المختلفة تهدد الحكومة ورموزها مركزا طبيعيا للاهتمام ، كما تهدد دراما عسكرة الميلاد مصدرا طبيعيا للمواطن . كذلك تزيد سياسة الرفاهية من الروابط بين المجتمع ونظام الحكم .

والواقع أن العلاقة بين الاثنين وثيقة الى حد يجعل من الصعب التفرقة بين المحيط الاجتماعي والمحيط السياسي . فانه من غير الواضح أهدا " أين ينتهي قيصر وأين يبدأ الشعب " . ويتصفحنا لما سبق أن قلناه نجد الكثير مما يؤكد تلك النظرة . ان الحكومة تفرض سيطرة شديدة على الاقتصاد ، والهستدروت أكبر موظفي الدولة . كذلك تشرف الأحزاب على المشروعات التي لا تمت الا بصلة طفيفة للسياسة .

وتلوح المشاكل العسكرية بالخطر المحدق ، كما أن الحكومة تقوم بالصيانة بأمر المهاجرين الجدد ، وتحدد الحكومة مواقع المستوطنات الجديدة ، كما أن الادماج كذلك موضوع قرارات سياسية ، فليس هناك أي مفر من عالم السياسة والحكم .

ودارسو النظرية السياسية يهملون في العادة ، لشعور أي فارق جندري بين الدولة والمجتمع كأحد الدلائل الكبيرة على التطور السياسي . أما الديديسل ( في رأى " روسو " ) ، الذي يرى الحكومة كتعبير عن الإرادة العامة ، فانه يعد ببساطة ، حكما دستوريا . وفي الولايات المتحدة مثلا ينظر الى الرغبة في تحديد واضح بين المجتمع والحكومة بشكل بالغ الجدية ، وقد كان " جسم الحكومة " مصدرا رئيسيا للجدل السياسي طوال التاريخ الأمريكي .



والدارسون الذين تربوا على هذه التقاليد يجدون النظام الاسرائيلى محيرا ومربكا للغاية . ولا يوجد هنا سوى القليل من المناقشات للمساائل المجردة لحجم الحكومة أو مسئولياتها المشروعة ، فان الغالب أن تعتبر سياسات الحكومة وشكل المجتمع شيئين لا ينفصلان ، وأن أية مشاكل اجتماعية تكون موضع اهتمام الحكومة ، بطبيعة الحال . وفى نفس الوقت ، لا توجد فى اسرائيل مشكلة الدكتاتورية الحقيقية ، فهى ليست مطلقا تجرى مناقشته ، إذ لا يوجد فى ميون الحكام الطليعة أو الماضية ما يشهر الى وجود أى خطر بالمرة .

وقد ترجع تلك الحقيقة الى القيود المفروضة على الحكام ، أو الى الحدود الهيكلية التى تفرضها حكومة الائتلاف . فاذا قدر لأحد الأحزاب أن يسيطر على جميع أجهزة الحكم فقد يجد صعوبة فى منع نفسه من فرض آرائه الايديولوجية على المجتمع ، وهذا بالرغم من وجوب اضافة أن حزب الماباى - وهو الحزب الوحيد المرشح لمثل هذه السلطة الشاملة - ليس متأكدا أو واثقا أبدا من ايدولوجيته الخاصة ، الى درجة تجعل الخطر بعيد الاحتمال تماما .

وبفض النظر عن خطر الاستبداد فان مجتمع الدولة فى اسرائيل يشهـر مشاكل أخرى فمن بين جميع الأسباب التى تفسر وجودها ، نجد أن أهمها هو أنه لم يتوافر لاسرائيل الوقت ، بعد ، كي تكون نظاما اجتماعيا محددًا يتمتع بقدر معقول من الاستقرار . ومن هذه الناحية ، فان التنمية السياسية فى اسرائيل - بجذورها التى تعود الى مجتمع اليبشوف - أكمل من تمتيتها الاجتماعية . ولذا لم يكسب لأنواع المشاكل التى تتطلب حلا لها أى مكان تلجأ اليه لتسويتها الا الحكومة . وقد فرض ذلك - الى جانب ايدولوجية تبرر تدخل الحكومة - أعباء هائلة على الحكومة نفسها ، وهى التى لاتزال تتعلم كيفية الحكم . وإن أكثر الحقائق إثارة فى

حياة اسرائيل السياسية هي تمكن الحكومة من البقاء وستبقى هذه الاعباء المبهولة ،  
وانها لم تتمكن من البقاء فحسب ، بل واستطاعت اداء مهمة ناجحة في تدبير شئون  
المجتمع ، وذلك انجاز ذو ابعاد بطولية .

وانذا استقر المجتمع بمرور الوقت ، واتيحت له الفرصة لهذا الاستقرار  
ولأن يكون " طبيعيًا " ، فقد يمكننا - حين يأتي الأوان - أن نتوقع أن نجسد  
أيضا في اسرائيل تساؤلات حول " كمية " الحكم المناسبة . وحيث أن المبادئ  
الايدولوجية القديمة سوف تكون قد اندثرت في ذلك الوقت ، فسوف يكون هنالك  
تأييد أقل لسياسة اسرائيل التي انتشرت منذ عشرين عاما ، وعندئذ قد ترى حكومة  
اسرائيل في مشاكل التنمية الاقتصادية والتدابير الاجتماعية تحديا كافيا . أما اليوم  
فان أحلامها لا تزال أكبر وأكثر تطرفا في مضمونها وفي أهدافها ، وربما لا يكون مكان  
مثل هذه الرؤى والأحلام في عالم السياسة . وربما كان على " الحياة السعيدة " -  
ان كان تحقيقها ممكنا - أن تأتي بوسائل أخرى . وعلى أية حال ، فربما  
كان التحول تجاه التفريق التقليدي بين الدولة والمجتمع شيئا محتما . وقد تكون  
الأحلام والرؤى عسيرة على التحقيق ، ومع ذلك أيضا فقد كان الطالبون  
والخيالون هم الذين صنعوا الدولة وتولوا ادارة أعمالها وسط جميع العقبات  
والمصعوبات حتى الآن .

### خاتمة

لم يضر وقت دوس على انتهائى من هذا الكتاب حتى كنت أتناول طعام الفداء مع عدد من الزملاء الذين قضوا أغلب فترة ما بعد الظهر فى مجاملى بالمطاري بأسئلة لانهاية لها حول الموضوعات التى تناولتها هنا ، وقبل أن نصل الى نهاية الحديث قال أحد الأصدقاء ان كل شىء كنت أقوله قد أوحى اليه بأن قصة اسرائيل تتسم بصفة المأساة اليونانية . وانى لأعترف بأننى صدمت تماما ، فلم يدر بخلقى قسطنط أن الصورة قد رسمت بكل هذه الكآبة ، ومع ذلك فبعد تفكير أدركت أنه ليس ما أعنيه حيث حبسته أنا عن القارىء .

ولكن استجابته الحساسة كان بها شىء من التشويه ، فليس من المعقول أن نأخذ اسرائيل على أنها فضيحة فى تراجيديا ( مأساة ) يونانية . ان ذلك يخالف الواقع ، فليس لدينا بطل عमित عمناه يطارده قدر لا يرحم ولا يحس ، ويهوى من عمل حسب ارادة الآلهة . ان مكونات المسرحيات اليونانية لا مكان لها هنا ، فبالمره ، وأكثر من ذلك فانها تتعارض مع اللياقة ، فاننا نأنت هناك مأساة فى مأساة يهودية . ولذلك بدأت أفكر فى امكان وجود أى شعور تراجيدى فى ماضى اسرائيل نفسها ما قد يتلاءم أكثر مع ذلك .

ان المأساة اليهودية ، بالطبع ، تاريخية أكثر منها أدبية ، ولكن جـسـسـروح الماضى اليهودى لا تعنى أى دليل حقيقى على الحاضر اليهودى . وهذه ليست قصة اضطهاد أو استشهاد . وفى نهاية الأمر تحتم على أن أتحوّل الى المصدر نفسه ، الى الكتاب The Book . وان كنت أتحوّل الى التوراة فلم لا أتحوّل الى "أيوب Job" ؟ ولكنى لم أكن أبدا على اقتناع بأن "أيوب" شخصية مأساوية تماما ، لأن المأساة



والمأساة ليستا نفس الشيء . وبدلاً من ذلك ، فقد بدا لي - وما زال يبدو لي - حتى الآن - أن الشخصية المأساوية الحقيقية في التوراة هي "موسى" نفسه . واني لأعتقد أنني أرى في قصة "موسى" ذلت النظر الذي أهدى إليه .

ان "موسى" بالرغم من كل شيء ، بطل بلا شك ، فقد ولد عبداً ولكنّه عاش في ثراء عريض ثم اضطر الى أن يتقبل أعباء العبودية ، والقيادة ، مرة ثانية ، فقاد شعبه من العبودية الى الحرية ، وأخذ يضرب في الصحراء معهم لمساعدة أربعين عاماً بطولها ، متجهين الى الأرض الموعودة ( أرض الميعاد ) ، لقد كان رجلاً مسيراً ، رجلاً له حلم اضطر الى حبسه مراراً وتكراراً بسبب أولئك الذين يقودهم . ومع ذلك ، ومع أنه قد تردد وتمتر ، فإنه لم يفشل . وبالرغم من جسارة الموائيق ، من شعب عنيد متمرد ، الى موارد ضئيلة وغير ملائمة ، وأعداء ألداء ، إلا أنه تنبع حلمه ، وقاد شعبه في النهاية الى حدود الأرض الموعودة .

ولكن "موسى" نفسه لم يدخل الأرض ، فقد مات قبل أن يتم عبور الحدود ، ولا بد أنه كان يعلم أن ذلك قد يحدث ، فان سنوات التردد الاربعين لم تكن ميسرة املاء الطبيعة الجغرافية ، ولكنها كانت من املاء ايمانه بأن الانسان يولد حراً ، وأن من أحسوا لسعات السياط ليسوا هم المنوطون بتخليص الوعد . وبأختياره هذا السبيل ، لا بد أنه قد أدرك أن رضاه وتحقيقه لحلمه قد يحرمان عليه ، فظلمت أطلالته عن الأرض والشعب مجرد أحلم ، وشئ الزمن والقدر - وحتى الاختيار - من يده وعرقلت تحقيقه لحلمه .

ان القصة ليست مأساوية تماماً ، لأن أبناء اسرائيل قد تم خلاصهم ، ولكن الامر انتهى بوضع خلاصهم الخاص وليس خلاص البطل ، وذلك هو الأمر المهم .

وربما كان الأمر كذلك دائما . ان المقارنة موحية بشكل واضح ، ومع ذلك  
فاننا نعود الى القول بأن الفصل الأخير من قصة اسرائيل لم يكتب بعد . وقد  
يستحيل تجنب التدرج وتفاديه أو تغييره ، ولكن اذا بدا فور بعض الأعيان لمسن  
أبدى . تلك الملحوظة أن الفضل الأخير مقضى به فانه يعرف كذلك أن المصنف يسمح  
للا نسان بتغيير مصيره اذا استطاع ذلك وأراده .

## الملاحظات الهامشية

### المقدمة

- (١) أنظر ، على سبيل المثال ، الفصل الخاص بإسرائيل الذي كتبه "س. ن . ايزنستات" في طبعة أرنولد روز من كتاب " The Institutions of Advanced Societies " ( Minneapolis, 1958 )  
والبيانات الواردة في كتاب " جابريل آلموند " بعنوان :  
"The Politics of Developing Areas "(Princeton, 1960).
- (٢) نفس المصدر مع كتاب "World Handbook of Political Social Indicators" ( New Haven, 1965 ) .
- (٣) لا بد أن نذكر ، بصفة خاصة ، كتاب " ناداف سفران " : The United States and Israel " ( Cambridge , 1963 ) ,  
وكتاب " جوداه ماتراس " : "Social Change in Israel " ( Chicago , 1965 ).
- (٤) لسوء الحظ فإن كثيرا من هذه المادة غير متوافرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنه غير مفهرس .
- (٥) قوائم كاملة للمطبوعات المتوافرة تقدم سنويا في مكتب الإحصاءات بعنوان :  
" Statistical Abstract of Israel " .
- (٦) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب " جابريل آلموند " المشار إليه آنفا ، وكتاب " سيدني فيرمان " ( Princeton , 1963 )  
والمجلدات الأخرى في سلسلة " Little Brown " عن السياسة المقارنة .



## الجزء الاول

### الفصل الأول

- (١) كتب : " Statistical Abstract of Israel  
(القدس ، مكتب الإحصاءات ، ١٩٦٣ ) .
- (٢) أنظر مجلد " هاوارد م . شامير " : " The Course of Modern  
Jewish History " ( Cleveland , 1958 ) .
- (٣) كتاب " بن هالبرن " : " The Idea of the Jewish State " ( Cambridge , 1961 ) .
- وكتاب " آرثر هرتزل " " The Zionist Idea " ( New York 1959 ) من أسس المصادر لذلك .
- (٤) أنظر الفصل الخاص بأحد أطام بعنوان " الدولة اليهودية والمشكلة  
اليهودية " في كتاب " الفكرة الصهيونية " المشار إليه آنفا .
- (٥) كتاب " ألكس باين " " The Return to the Soil " ( القدس ، ١٩٥٢ ) أنظر المصادر شمولاً عن تاريخ الاستيطان اليهودي  
في فلسطين .
- (٦) أنظر كتاب " بن هالبرن " المذكور آنفا .
- (٧) لم يكن " هرتزل " ملتزماً بمكان الدولة اليهودية ، وكان يرى أن الأرجنتين  
أو فلسطين هي المكان المحتمل . أنظر كتابه : " الدولة اليهودية " ( نيويورك ، ١٩٤٦ ) " The Jewish State " .
- (٨) أنظر ، بصفة خاصة ، كتاب " ألكس باين " : " Theodore Hertzl " ( New York , 1956 ) .
- (٩) لابد أن نعتبر هذه الفقرة صورة وصفية تقريبية أو مبسطة جداً ، إذ أنه كسان  
من الممكن للحركة الصهيونية أن تصور في طريقها حتى بدون " هرتزل " .

(١٠) أنظر كتاب "حايم وايزمان" : "Trial & Error" (London, 1950) .

(١١) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب "هالبرن" المذكور آنفاً ، والكتاب الذي أصدرته مؤسسة "اسكو" بعنوان : "Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies" ( New Haven , 1947) .

(١٢) أنظر كتاب "دافيد بن جوريون" : "الأوأي" "First Ones" في كتاب إسرائيل السنوي ١٩٦٢/١٩٦٣ ( القدس ، ١٩٦٣ ) .

(١٣) أنظر الكتاب الذي سيظهر قريباً عن "الهيكل الاجتماعي الفلسطيني والاسرائيلي" تأليف " S.N. Eisenstadt " .

(١٤) أنظر كتاب "حايم وايزمان" المذكور آنفاً ، وكتاب "ليونارد ستاين" : "The Balfour Declaration" ( New York , 1961) .

(١٥) الوثائق هنا ليست كاملة . والتفسير المقدم لابد أن يؤخذ على أنه تكهنى على الرغم من وضوح الحقائق الخاصة بالمداء بين الحوائف .

(١٦) أنظر كتاب : "The Arab-Israel War 1948" (London, 1960) تأليف "E.O'Ballance" ، وكتاب "الأخوين

كيمش" : "A Clash Of Destinies" (New York, 1960) .

(١٧) رغم أن القواعد قد أضيفت من وقت لآخر منذ عام ١٩٤٨ فإنه لم يجرأى تغيير أساسى منذ الاستقلال ، ومن ثم فإن الهيكل السياسى الرئيسى ، بمبادئه الخاصة ، لا يزال كما كان عليه عندما أقيمت الدولة .

### الفصل الثانى

(١) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب : "The Civic Culture" (Princeton, 1963) ،

تأليف "جابريل الموند" و "سيدنى فيريسا" ،

والمقدمة فى كتاب "الموند" المذكور آنفاً .

- (٢) أنظر كتاب "Theory of Social and Political Organization" (نيويورك ١٩٤٧) البيان النظرية التي ذكرت هنا ضمنًا .
- (٣) يطلق على هؤلاء المهاجرين ، بصورة عامة ، اسم الأفرو-آسيويين والشرقيين ، ولكن معظمهم من شمال أفريقيا والمراق وإيران وأقطار أخرى في الشرق الأوسط ، مما يجعل اسم "الشرقيين" وصفا أكثر ملائمة .
- (٤) البيانات الواردة في الجدولين ٢ (أ) و ٢ (ب) ، وفي الفصل كله ، مأخوذة من كتيب : "Statistical Abstract of Israel" طبعات الأعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .
- (٥) الفروغ المهدئية في نسبة وفيات المواليد ومعدلات الوفيات بين الأفرو-آسيويين والأوروبيين قد انضحت تماما بسبب المستوى العالي للرعاية الطبية السائدة في إسرائيل .
- (٦) بالنسبة للمهاجرين فان الأساس المنصري يعنى محل الميلاد ، أما بالنسبة للمولودين في إسرائيل فانه يعنى محل ميلاد الأب .
- (٧) الرقم الصحيح لعام ١٩٦٢ كان ٢١٨ ٪ .
- (٨) البيانات أساسا من عمل "جوداء ماثراس" الذي تمت دراساته الخاصة بالأجته من مصدرها دائما لفهم إسرائيل .
- (٩) توجد فروق جوهرية داخل المجموعات الشرقية والغربية ، لأن المهاجرين من كردستان ، مثلا ، لا يشبه المهاجرين من القاهرة ، كما أنه لا يشبه المهاجرين من يودابست . ومن ثم ، فان التأكيد على الفروق الاجمالية يحجب التحليل الأكثر دقة للمنصرية .



( ١٠ ) يفترض ، بصورة عامة ، وان كانت غير شاملة ، في اسرائيل أن الفروق  
كامنة في ثقافتى المجموعتين . ولكن يحتمل أن يكون هذا الافتراض مجرد  
اعتراض لتأكيد الذات ، يبالغ ويدعم الفروق المذهبية الأولية ، وإذا كان  
يفترض بهذا فقد تكون الفروق انشائية أكثر منها ثقافية . وحيث أن الخصائص  
الثقافية أكثر تكونا ، ومن ثم فهي غير قابلة للتغيير ، في حين أن الفروق الانشائية  
أكثر انسابا ، ومن ثم يمكن تغييرها ، فمن المهم جدا أن نعترف أى النظريتين  
صحيحة . ولكن لا يوجد أى برهان مؤكد أو أحسن دليل يمكن استخدامه لتدعيم  
أى من الحجتين . والأمر موضع جدل في اسرائيل ، ولكن السياسات عموما  
تأخذ بالنظرة الثقافية .

( ١١ ) من أحسن الدراسات الحديثة وأكثرها فائدة في هذا المجال كتاب :  
" The Patterns Of Human Concern s ( N.J., 1966 )  
تأليف " هادلي كانتريل " . وعلى الرغم من أن البيانات الواردة فيه  
لا تسمى دائما على المشكلات التي تثار هنا ، فإن البيانات الخام لدراسة  
كانتريل التي يجمعها " آرون أندونوفسكى " ، تعد مصدرا للمعلومات  
القيمة .

( ١٢ ) عدد الدراسات الخاصة بهذا المجال كبير جدا . أنظر ، على سبيل المثال  
كتاب : "Immigrants on the Threshold" (New York 1963)  
تأليف " جوديث شوفان " ، وكتاب :  
The Absorption of Immigrants ( London, 1954 )

تأليف " S.N. Eisenstall .

( ١٣ ) ان لدى مكتب الاحصاءات المركزى في اسرائيل " أساما للتجاذب بقياس

- بين + ر٠ ( تمثل التزاوج بين أفراد الطائفة الواحدة ) ، وتسمى
- بـ ر٠ ( تمثل العشوائية الكاملة في اختيار شريك الحياة ) الى - ر٠ (
- ( التزاوج النظمي بين الغرباء ) . وفي عام ١٩٥٣ كان الأساس + ٨١ ر٠
- ويحلون عام ١٩٦٣ انخفض الى + ٢٣ ر٠ .
- ( ١٤ ) في السنوات الأولى للدولة ( وربما الآن ) كان هناك أيضا حاجة عملية
- وملحة للهجرة غير المقيدة . وازاء العداء العربي فان أى إضافة الى القوة
- العاملة في إسرائيل قد تكون مساعدا على بقائها .
- ( ١٥ ) هذه الملاحظات قائمة على الفروق المطلقة في المناطق المذكورة بين الشرقيين
- والأوروبيين . وبسبب حجم الأسرة الشرقية الأكبر ، فان الفروق النسبية
- ما زالت أدهم .
- ( ١٦ ) يناقش " كاري روتش " مشكلات الشخصية القومية في كتابه :
- "Nationalism and Social Communication" (New York 1953) .
- ( ١٧ ) أنظر كتاب : ( Utopian At Bay & New York , 1958 )
- تأليف هوارس كالفن .
- ( ١٨ ) من المحاولات الجديدة بالذکر تلك التي قام بها " آرون أنطونوفسكي " في
- كتابه : " Anot " ( ١٩٦٣ ) بالصربية .
- ( ١٩ ) أنظر كتاب " ج . فاين " الأنف الذکر .
- ( ٢٠ ) المعلومات النابعة بهذا المجال مستفيضة ، ومن أحسنها مقال :
- "The Fold Society", American Journal of Sociology, المجلد ٥١ (يناير ١٩٤٧) .
- ( ٢١ ) أنظر كتاب " هارولد بينكر " بعنوان :
- "Through Values to Social Interpretation" (Durham, 1950) .
- ( ٢٢ ) من الشيق أن اللفظة الدارجة عكس الكلمة العبرية Dati أي ديسني
- أو متدين ، ليست كلمة Chiloni أي دنيوي ( في القاموس ) ، بل
- كلمة Chofshi أي حر .

- (٢٣) بحلول عام ١٩٦٦ أصبحت رابطة منح التمييز الديني - وهي منظمة دينية - من المؤسسات الخاصة البارزة نسبيا ، وربما تعتبر أنجح جماعة في إسرائيل ذات هدف محدد . وبدء الآن احتمال تزايد معركة الدولة الدينية عدة في السنوات القادمة .
- (٢٤) أنظر مقال : " The Normalization of Israel " مجلة Commentary ( سبتمبر ١٩٦١ ) .
- (٢٥) كلمة " ساهرا " لفظ يتعلق بالجنس ، وتشير إلى أي يهودي مولود في إسرائيل . وفي هذه الفقرات تشير الكلمة إلى أبناء المهاجرين الأوروبيين الصهيونيين الذين كانوا أساس اليسوف .
- (٢٦) أنظر كتاب : " Kibbutz " ( Cambridge, 1956 )
- تأليف " ميلفورد سبيرو " ، لمعرفة كيف يتضح هذا في أطفال الكيبوتس .
- (٢٧) أنظر كتاب : " Darkness at Noon " ( New York, 1941 )
- تأليف " آرثر كوستلر " .
- (٢٨) ثمة دليل على أن الاطفال الأفرو-آسيويين ، الذين تربوا في عائلات ، يميلون إلى الالتصاق بأبائهم أكثر من الاطفال الأوروبيين .
- (٢٩) مرة أخرى ، البيانات قاصرة . والجدل حول العنصرية يتفق مع السن فقط .
- (٣٠) أنظر مقال : " Income Differentials in Israel " التقرير الخاص لمعهد فولك للأبحاث الاقتصادية في إسرائيل ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، القدس ( ١٩٦١ ) .
- (٣١) لا تتوافر أرقام منشورة لإثبات هذه الحقيقة ، وهي قائمة على تصريحات بعض المصادر الموثوق فيها .



( ٣٢ ) العرب الذين لا يقيمون في المنطقتين اللتين تتأثران بذلك لا يخضعون لمثل هذه القيود .

( ٣٣ ) يبدو أن الأمر كذلك ، حيث انتقلت السلطة من مجموعة كانت تسيطر عليها مساه إلى حركات الاستقلال الوطني التي تمثل أغلبية جديدة .

( ٣٤ ) يمكن معرفة النقاش التقليدي حول الفارق الكبير بين الأنلاقيات العامة والسلوك العام في كتاب :

" An American Dilemma " ( New York, 1944 )

تأليف " Gunnar Myrdal " .

( ٣٥ ) معدلات المواليد المقارنة هي كما يلي :

عدد السكان عام ١٩٦٤	الزيادة الطبيعية في الألف	
٢٢٣٩,١٧٧	١٦٢	اليهود
٢٠٢٢,٦٧	٥٠٤	المسلمون
٢٨٦٣,٤	٤١٠	الدروز
٥٥٤,٨٤	٢٧٣	المسيحيون
٢٨٦,٣٨٥	٤٥٠	مجموع غير اليهود
٢٥٢,٥٦٢	١٩٤	المجموع الكلي

( ٣٦ ) جرت محاولات عديدة مؤخراً لزيادة فرص الاتصال ، ويرجع الفضل في ذلك إلى مبادرة " أبا هوش " " عمدة حيفا " و " أبا ايان " وزير خارجية إسرائيل .

( ٣٧ ) يمكن للعرب الالتحاق بالجيش ، وقد أقدم عدد قليل منهم على ذلك ، والدروز حسب طلبهم الخاص - يطلبون للخدمة العسكرية .

( ٣٨ ) وبطبيعة الحال ، لو كان الجيل الأصغر منا أكثر التزاما بفكرة الخلاص  
فلن يكن هناك الا سبب أقل لاعتبار أن اسرائيل ليست الا بلدا " عضويا "  
وطبيعيا .

( ٣٩ ) من الواضح أن المشار اليه هنا هو الشباب الفريسي .

( ٤٠ ) كل هذا يجعل مشكلة المهاجرين الشرقيين أكثر صعوبة . ان وجودهم  
يقوى مخاوف الأوروبيين من أن اسرائيل لن تعتبر حالة خاصة ، وعلى  
خلاف الأوروبيين فان الهجرة الى الغرب ليست أملا واقعا الا نادرا .

### الفصل الثالث

- ( ١ ) مع افتراض نظام تنافسي ، وبطبيعة الحال .
- ( ٢ ) لا يصح هذا بصورة متساوية على جميع الأحزاب في اسرائيل .
- ( ٣ ) ان التمييز بين الأحزاب والحركات هو عمل تحليلي ، وبطبيعة الحال ،  
طالما أن نفس المنظمة تدخل في كل حالة . وثمة تشابه بين تمييزنا والتصنيف  
الذي وضعه " سيجمون نيومان " للأحزاب ، إذ قسمها الى " أحزاب  
تجميعية " و " أحزاب اندماجية " . وينطبق تصنيف نيومان على المنظمات  
غير المترابطة ، ومن ثم لا يمكن لأي حزب أن يكون تجميعيا واندماجيا  
معاً في نفس الوقت . فضلا عن ذلك ، فعلى الرغم من أن " حركتنا "  
تشبه كثيرا تصنيف نيومان " لحزب الاندماج " ، " فحزبنا " ليس تجميعيا  
بالضرورة فهو يسمي فقط الى اكتساب أصوات ، سواء بمسائل التجميع أو  
بأية استراتيجية أخرى .

وثمة أسباب تجعلنا نعتقد أنه من الممكن تقسيم زعماء الأحزاب  
في اسرائيل ، وأعضائها أيضا ، الى مجموعتين عريضتين ، تتجه الأولى

أساساً للانتخابات والسلطة الحكومية ، وتتجه الثانية ، بصورة رئيسية ،  
للإيديولوجية . وهذه الاختلافات تؤدي على الأرجح ، إلى خلل  
التوترات داخل الأحزاب .

( ٤ ) الكلمة " مناخ " أو " جو " تستخدم عن عمد ، لأن معظم الجماعات  
الظاهر لأحزاب إسرائيل هو ، في الواقع ، مسألة أسلوب أكثر من كونها  
مسألة جوهر أو مادة .

( ٥ ) يتأثر هذا كله بصورة بالغة بالمعجز النسبي للهيئة التشريعية ، وهذا  
سنناقشه في الفصل الخامس .

( ٦ ) اسم مركب من أوائل حروف الكلمات Mifleget Hapoalin  
Hameuchedet " ، أي " حزب العمال المتحد " .

( ٧ ) اسم مركب من أوائل حروف الكلمات Mifleget Poalei Eretz  
Yisrael " ، أي " حزب العمال الإسرائيليين " .

( ٨ ) هذا متوقع - فذلك لأن التكامل والثبات الإيديولوجي ليسا أكثر أهمية  
في وضع الحزب من الظرف التاريخي ومن شخصية وتاريخ زعمائه ومصادر  
قوته الانتخابية .

( ٩ ) في أعقاب عودة التحالفات الحزبية في عام ١٩٦٥ ، استقال " بن جوريون " و  
" ديان " من الحزب ، ومعهم آخرون ، لينشئوا حزبا جديدا ( أنظر  
الفصل الخامس ) .

( ١٠ ) هذا كان أقل من أن يكون تضحية ، حيث أن اشتراكية المabay كانت دائما  
براجماتية ( مصلحة ) أكثر منها إيديولوجية ، وكانت الإيديولوجية تستخدم  
ذريعة للمصل .

( ١١ ) أنظر الفصل الخامس .



(١٢) ظلت قضية لافون أهم قضية سياسية في إسرائيل لعدة سنوات ، ولا يمكننا أن نوفيها حقها هنا . وكانت القضية تتعلق — من الناحية الشكلية — بحل من تقع مسئولية "حادثة الأمن المؤسفة" التي وقعت عام ١٩٥٤ ، عندما اكتشفت السلطات المصرية مؤامرة لنسف مكتبة السفارة الأمريكية في القاهرة ، وألقت القبض على المخربين وأعدمت عددا منهم . وكان " لافون " وزير الدفاع وقت الحادث — يطالب بعد ست سنوات من وقوعه بتبرئة ساحته من تهمة تدبيره ، إذ أنه كان الخليفة الطبيعي لدافيد بن جوريون .

(١٣) في عام ١٩٥٥ كان ٧٣١ % وفي عام ١٩٥٩ كان ٧١٧ % و ٧٥١ % في عام ١٩٦١ ، وفي عام ١٩٦٥ تدهورت قوة الماهايم بفاز بـ ٦٦ % فقط من أصوات الناخبين .

(١٤) في انتخابات التكيست ( البرلمان ) الرابع ، كانت النسبة ١٩٧ % .

(١٥) في عام ١٩٥٩ حصل الماهايم على ١٤٩ % من الأصوات لقي فاز به — من بين الحرب .

(١٦) لا يمكن أن يعزى هذا إلى الاهتمام بالنقاوة الايديولوجية فحسب .

(١٧) " اتحاد العمال " .

(١٨) أنظر الفصل الخامس .

(١٩) في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٥ حصل أجدوت أفوداه على ٨١٥ %

من الأصوات ، وفي عام ١٩٥٩ حصل على ٥٩٩ % وحصل في عام ١٩٦١

على ٦٥٧ % ، وقدم كيهوتر Mallachad ١٦٥ % من الأصوات

الانتخابية المؤيدة لأجدوت أفوداه .

(٢٠) ونتيجة لهذا كان ١١٪ فقط من الناخبين من العرب ، وفي نفس الوقت كان ٧٤٫٣٪ من ناخبيه من سكان المدن في عام ١٩٥٩ ، مقارنة بـ ٥٨٫٣٪ من أصوات أعضاء الماهام .

(٢١) حزب الحرية .

(٢٢) ان نسبة ٣٠٪ مأخوذة كما يلي : فنحن نعلم أنه في عام ١٩٥٩ كان ٨٩٪ من العرب يعيشون في مستعمرات عربية خالصة ، لدينا بيانات كاملة عن عدد أصواتها الانتخابية ، وفي داخل هذه المجموعة حصل الحزب الشيوعي على ٢٩٫٦٪ من أصواتها . وثمة سبب يدعونا للاعتقاد بأن التأييد الشيوعي بين الـ ١١٪ من السكان العرب الذين يعيشون في مستعمرات يسود فيها اليهود كان أعلى إلى حد ما ، ومن ثم فإن الرقم النهائي ليس لاعتماد الحزب الشيوعي على التأييد العربي كان أكثر من ٣٠٪ بدون شك .

(٢٣) المنطق هنا هو نفس منطق الملحوظة السابقة ، فمن بين العرب الذين يعيشون في مستعمرات عربية صوت ١١٫٣٪ للحزب الشيوعي . وحتى لو كانت بقية العرب المقيمين في إسرائيل قد صوتت لصالح الحزب الشيوعي فإن المجموع سينزل أقل من ٢٠٪ ، ومن المؤكد جدا أن جميع العرب ليس يصوتوا كلهم .

(٢٤) في عام ١٩٥٩ حصل الحزب الشيوعي على أقل من ٢٠٫٠٠٠ صوتين بمسعين ١٢٤٫٢٩٠ ناخب يهودي ، وحتى في أفضل السنوات بالنسبة له لم يسم يحصل على أفضل من ذلك .

(٢٥) استقال " مناحيم بييجن " من زعامة حزب جيروت بصورة غير متوقعة فسنى منتصف عام ١٩٦٦ ، وظهرت بوضوح المماركة الانشاقية داخل الحزب

لأول مرة • والتحول الكهيرة في التحالف السياسي ، التي بدأت في عام ١٩٦٤ ، ستجد قوة دافعة جديدة لها في هذه الاستقالة • ومن الممكن الآن التكهن بقيام ائتلاف شامل لليمن المعتدل •

(٢٦) أنظر كتاب : "The Political Worlds Of Jerusalem's People" ( Ann Arker , Mich, 1962 ).

(٢٧) هذه الملاحظة تقوم على أساس تحليل المؤلف الثانوي لبيانات كانتريل •

(٢٨) قد يفيدنا مقتطف موجز لقسم سابق ، كتب قبل اندماج حزب حيروت والأحرار: "منذ انشائه ، كانت هناك أنها" متكررة تفيد بأن حزب الأحرار كان يتفاوض مع حزب حيروت حول نوع ما من التحالف • وما يجدر ذكره هنا أنه في مثل هذا الاندماج - ما لم يكن حزب حيروت على استعداد للتضحية بجميع مواقفه التي جعلته شخصية متميزة منذ عام ١٩٤٨ - فإنه سيتولد من جديد الانشقاق القديم ، فلما لا شك فيه أن التقدميين أقرب إلى الهايا في أسلوبهم السياسي من حيروت ، وأقرب إلى معظم القضايا ذات الأهمية على الأرجح •

(٢٩) "مزراحي" هو اسم مركب من أوائل الكلمات Merkaz Ruchani

(أي المركز الروحي) ، Hanizrachi (أي عمان المركز الروحي) •

Poalei Agudot Yisrael (أي عمان رابطة إسرائيل) •

(٣٠) البيانات مأخوذة من : Totzaot Habehirot Iknesset Hareviit U'l Reskuyot Hamekomiot.

وفي نفس الانتخابات لم يحصل الحزب القوي الديني على أي صوت في ١٥ % فقط من المناطق الانتخابية •

(٣١) أنظر الفصل الثاني فيما سبق •

(٣٢) باستثناء واحد عام ١٩٦٥ ، عندما أنشأ أحد الصحفيين الهارزيين حزبا نجح في الفوز بمقعد واحد في البرلمان •



- (٣٣) أنظر مقال : "The Role Of Parties in Israel Democracy" بقلم "ب. أزيين" في مجلة السياسة ، العدد ١٧ (١٩٥٥ ص ٥١٢) .
- (٣٤) أنظر كتاب L. Gutmann بعنوان : "Israel" .
- (٣٥) أنظر الكتاب تأليف L.J. Fein السابق ذكره .
- (٣٦) اقترح هذا التشابه أولا "ماكس اسكولي" في مقاله : "مذكرات عيسن إسرائيل" في مجلة Reporter ، العدد ١٧ (١١ يوليو ١٩٥٧) ، صفحات ٦ - ٧ .
- (٣٧) أنظر الفصل الخامس فيما بعد .
- (٣٨) هذه القضية بالذات كانت محل خطر في استقالة "ليفى اشكول" رئيس الوزراء في شتاء عام ١٩٦٤ ، فقد كان "بن جوريون" قد تحدى اشكول بخصوص موضوع تمام يتصل بالسياسة ، وكان هناك شك حول كيفية تسوية المسألة عندما يقترح عليها في اللجنة المركزية لحزب الماباي وعدم اشكول الى الاستقالة لكي يقطع الطريق على اتخاذ قرار ضده ، انه باستقالته نهب الحزب الى أن قبول موقف بن جوريون سيضمن أنه ( أى اشكول ) لن يعود الى الوزارة ، ولم يكن أمام الحزب بديل كمرشح لرياسة الوزارة ، وكان رفض اشكول يعنى اجراء انتخابات جديدة في وقت لم ينتن الحزب فيه قادرا على العمل بفاعلية ، ومن ثم فقد تم اتخاذ قرار في صالح اشكول على الرغم من النفوذ الكبير الذي يتمتع به بن جوريون بين عديد من زعماء المابساى . وهذه الواقعة هي التي سارعت بحدوث الانشقاق في عام ١٩٦٥ .

## الجزء الثاني

### الفصل الرابع

- (١) جميع المقطعات التصويرية في هذا الفصل مأخوذة من كتاب :
- "The Political Worlds Of Jerusalem's People"
- تأليف "ل. ج. فاين" ، ما لم ينص على غير ذلك .
- (٢) هذه الدراسة موصوفة في كتاب "ل. ج. فاين" المذكور آنفاً ، وكان يجسرى تمييز التقليديين والانتقاليين والمصريين حسب تعليمهم واتجاههم السياسي التفسير وأرثوذكسياتهم الدينية . وفيما عدا الأرثوذكس المتطرفين ، كان معظم التقليديين من المهاجرين الشرقيين ، وكان معظم المصريين من الجيلين الأول والثاني للقربيين . وكانت المجموعة الانتقالية غير متجانسة بصورة أكبر ، إلا أن الشرقيين - بما فيهم الجيل الثاني - كانوا هم السائدون . وان الارتباط بين الشرق والتقليد ، والحرب والمعصية ، كان يلقى لتبرير أن الانقسام بين التقليديين والمصريين كان قريب الذببه للانقسام بين الشرق والغرب .
- (٣) الإشارة هنا ، الى عملية مسح القدس التي قام بها "فاين" في كتابه المذكور آنفاً .
- (٤) بالنسبة لوصف مفصل لتنشئة الأطفال في الكيبوتز ، أنظر الفصل السادس بعنوان "الأسرة في حركة ثورية"
- "The Family in a Revolutionary Movement"
- في كتاب "م. نيمكوف" بعنوان "Comparative Family Systems"
- (بوسطن ، ١٩٦٤) ، وكتاب "Social Observation on the Emotional Life of Children in the Communal Settlements in Israel" ( New York, 1954 ) تأليف "جيرارد كابلان" .

(٥) معدلات الانتظام في المدارس لكل ١٠٠٠ من تلاميذ مجموعة الأعمار المقابلة في عدد السكان هي كما يلي : ٩٨٢٦٦ لمجموعة الأعمار من ٦-١٣ و ٨٠٠٢ لمن ١٤ ، و ٦٣٥ لمن ١٦ ، و ٣٣٧٦ لمن ١٧ . وفي سن الرابعة عشرة ، بصورة خاصة ، فان نسبة كنهرة من التلاميذ لاتزان متيدة في المدارس الابتدائية . البيانات مأخوذة من كتيب : " Statistical Abstract of Israel "

لعام ١٩٦٥ تعرض على العام الدراسي ١٩٦٣ / ١٩٦٤ .  
(٦) النسب المئوية نائمة على أساس معدلات الانتظام المدرسي لكل ١٠٠٠ تلميذ في المجموعة المقابلة في اجمالي السكان .

(٧) البيانات هنا مأخوذة من : Statistical Abstract of Israel  
لعام ١٩٦٥ .

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) أحد الأسباب الرئيسية لتقديم " أدولف ايخمان " للمحاكمة عام ١٩٦١ كان القلق من تدرف الشباب الاسرائيلي في تفاعله مع التجربة الاسرائيلية الحديثة ، فقد كان كثيرون من الشباب الاسرائيليين يدينون يهود أوروبا لأنهم " لم يحاولوا الدفاع عن أنفسهم ضد المختدين " ، وكان ذلك يحدث عندما تغلب عليهم حماسهم الوطنية وشعورهم بالانتقام الذاتي .

(١٠) بنض النظر عن مصادر الاختلاف الأكثر تقليدية ، مثل الثقة والتعليق ، وكان الإقامة ( الحزري مقابل الريفي ) ، وما أشبه .



- [illegible]

- (٢٢) أنظر ، بصورة خاصة ، كتاب Immigrants on the Threshold  
تأليف " روديث شوفال " ( نيويورك ١٩٦٣ ) .
- (٢٣) أنظر كتاب " غاين " المذكور آنفا ، ص ٩٢ - ٩٤ .
- (٢٤) هذه التعليقات لا تسرى على المواطنين العرب في اسرائيل ، ولا على  
الأقلية الصغيرة من غلاة الأرثوذكس .
- (٢٥) المشكلة الأولى فقط نوقشت في هذا الفصل . ان المخطط على القوانين  
تجرى مناقشته في الفصل السادس .
- (٢٦) أنظر كتاب " غاين " المؤلف الذكر ، ص ٧٧ - ٨٤ .
- (٢٧) أنظر الفصل الوارد بعنوان :  
Working Class  
Authoritarianism في كتاب " من هم ليست " بعنوان :  
" Political Man " ( New York, 1960 ) .
- (٢٨) من كتاب " غاين " المذكور آنفا ، ص ٩٦ .
- (٢٩) المعلومات هنا مستقيضة وانظر ، بصورة خاصة ، كتاب : Political  
Man المؤلف الذكر .
- (٣٠) البيانات الاسرائيلية مأخوذة من كتاب " غاين " ، ص ٨٥ ، والبيانات  
الأمريكية مأخوذة من كتاب :  
The American Voter  
(New York, 1960)  
تأليف " أنجوس كامبل " .
- (٣١) أنظر الفصل الخامس .
- (٣٢) كتاب " غاين " Fein " المذكور آنفا ، ص ٩٨ - ١٠٠ .
- (٣٣) جرى تحليل بيانات كاتريل لهذه الأغراض بواسطة المؤلف ، أما بيانات  
غاين فموجودة في كتابه ، ص ١٢٩ - ١٣٦ .
- (٣٤) السجل مأخوذ من كتاب  
"The Passing of Traditional  
Society "  
تأليف " دانيال ليرنر " ( Glencol III 1958 ) .

(٣٥) هذا لا يقلل من أهمية الاختلافات المحسوسة، انه الاحساس بالواقع، وليس الواقع نفسه، وهو الذي يقرر السلوك.

### الفصل الخامس

(١) جميع البيانات في هذا القسم استندت الى الموقف نفسه، وتتم أساسا على كتاب "آمر زيدون" : "Beth Ha Nivcharin" القدس، ١٩٦٤.

(٢) نسبة الـ ٣٠% تشمل عددا من الاسرائيليين المولودين في اسرائيل لآباء أوروبيين، وهي تشير الى التدهور النسبي في الهجرة الثانية وليس الى تدهور عدد الأوروبيين.

(٣) الأمر لا يحتاج الى ذلك هنا. ولكن من الممكن أن تكون المشابهة قائمة طالما أن الاتصال بين المجالين قد يكون حقيقيا وليس مبطنا.

(٤) في عام ١٩٦٥ كان يوجد ٩٣٢ر٩٠ من الجيلين الاول والثاني من الغربيين و ٤٤٤ر٢٤ من الشرقيين من الجيل الأول والثاني، مع تزايد عدد الشرقيين باطراد وبأسر من عدد الغربيين (وكان هناك ١٣٢ر٨٠ يهودي من الجيل الثالث كذلك).

(٥) تميزت انتخابات عام ١٩٦٥ أيضا بحزب ائتلافي يميني جديد، اسمه حزب جحال. وكان جحال يوحد بين حزب حيروت والاحرار ليكسبون بدلا هائلا لسيادة الماباي، ولكن عند انشائه وتغير الجناح التقدمي لحزب الاحرار الاشتراكي فيه، وأعطاه تشكيل نفسه في حزب جديد يدعى حزب الاحرار المستقل. وفي الانتخابات نجح حزب جحال في الفوز بـ ٢١% فقط من عدد الاصوات، وهو أقل بكثير من الوثم الذي كان



- هو سحر يأملون في الفوز به لكن يصبحوا بدلا مصقولا لحزب الماباي .
- (٦) لاحظ أن تأخير التعديل قد يحث عرقلة اجرائه - كما يبدو أنه قد حدث بالنسبة لاقتراحات ابطال قرار المحكمة العليا بخصوص الملاحقة التشريعية عن طريق تعديل دستوري .
- (٧) بحلول منتصف عام ١٩٦٦ كانت قد بذلت مجهودات جادة لمناقشة الدستور ، مع احتمالات لا بأس بها لنجاحها .
- (٨) أنظر كتاب : "Leadership in a New Nation" ص ٥٧ ، تأليف "Lester Seligman" . ( New York , 1964 )
- (٩) أنظر القسم التالي الخاص بالحكومة المحلية .
- (١٠) يقدم " آشور زيدون " في كتابه بالعبرية " Beth Ha Nivcharim " قدرا كبيرا من المعلومات عن الكنيست ، وجعل منه أفضل مصدر . ولكن المشكلة الراهنة لا تشارك هنا .
- (١١) كان التقدميون الأقل عددا شريكا دائما في الحكومات الائتلافية أيضا .
- (١٢) في اسرائيل - على عكس معظم الدول القارية - نجد أن وزارة البوليس ( الشرطة ) منفصلة عن وزارة الداخلية ، وقد انتخب " ب . شيريت " وزير الشرطة منذ الاستقلال ، عضوا في الكنيست الأول ضمن قائمة أحزاب الأحزاب الصغيرة ، ومنذ ذلك الوقت صار عضوا في حزب الماباي .
- (١٣) في يوم ما ، كانت قوتهم داخل الماباي معترفا بها قانونا ، وكان وزراء الماباي يصرغون باسم السارينو Sareinu ( أي " وزراءنا " ) وكان باستطاعتهم وضع سياسة الماباي متجاوزين العكثارية العامة للماباي .
- (١٤) أنظر تعليقات " الكس فاينجروود " في كتابه : " Group Relations in a New Society " ( London, 1965 ) .

- (١٥) بالمؤغم من هذه الجهود ، فان مثل هذه المواقف تتراكم تدريجاً .
- (١٦) لاشك في أن هذه الاحصاءات متحيزة كما هي الحال بالنسبة للإحصاءات الجنائية في كل مكان . وتعمل عمليات الشرطة السي أن تكون أكثر صرامة في أحياء الطبقات الفقيرة ، وتشجع عمليات الاعتقال وتوجيه الاتهامات . ومن السهل جدا على أفراد الطبقة العليا تسوية الأمور خارج المحكمة ، والأرجح كثيرا أن المحكمة ستعاملهم بلين أكثر من غيرهم ، ومن هنا فمن الخطأ الاستنتاج ، من واقع هذه البيانات ، أن عدد المجرمين من بين مهاجري شمال أفريقيا يبلغ ستة أمثال عدد هم من المهاجرين الغربيين . والاستنتاج المعقول هو القول بأن الاتهامات كانت تبلغ ستة أمثاله ، ومن المرجح كثيرا أن معدل الجرائم أعلى بين اليهود من شمال افريقيا - وإن كان من المؤكد أنه أقل من ستة أمثاله .

(١٧) العدد الخاص بإسرائيل مأخوذ من كتيب Statistical Abstract

of Israel لعام ١٩٦٥ ، ص ٦٢٦ ، أما الأعداد الخاصة بالدول

الأخرى فمأخوذة من مقال : The Swedish Way to Happiness

في مجلة النيويورك تايمز ، عدد ٣٠ يناير ١٩٦٦ ، ص ١٧ .

(١٨) ان كثيرا من الناس ينظرون الى النزاع بين حزبي العاين ورائي في انتخابات

عام ١٩٦٥ على أنه اختيار بين البراعة السياسية والكفاءة وبين الايدولوجية

مع اجتذاب المهنيين والاداريين الشبان الى معسكر " بن جوريون "

وأنتصار الايدولوجيات ( الشيخ والشباب ) الى معسكر اشكول .

(١٩) عدد جيروزاليم بوست الاسبوعي ، الجمعة ٢٨ يناير ١٩٦٦ ص ١ .

### الفصل السادس

(١) الاستثناء أن هما : موظفو الحكومة الذين يعتبرون السلام شيئاً يتصل اتصالاً وثيقاً بالتقدم التكنولوجي . . . وأعضاء حزب عيرت - وهو الحزب الاسرائيلي السياسي الأكثر عدوانية وعسكرية - الذين يرون أن الحروب وراء التقدم التكنولوجي .

(٢) يتوافر التقديرات من مصادر متنوعة ، بما فيها الأعداد الاسرائيلية الرسمية التي يتضمنها الكتاب السنوي الإحصائي للأمم المتحدة ، التي جانب التقارير التي ينشرها بصورة منتظمة معهد الخدمات الاستراتيجية في لندن . وقد ذكرت جريدة النيويورك تايمز العدد ( ٣٨٥ مليون دولار ) في عددها الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ . . . وتزيد من المصادر يفيد بأن نسبة ٩ أو ١٠ % من الانتاج القومي العام هو أحسن تقدير .

(٣) يوضح هذه النقطة تماماً " آفسر هوغن " في كتاب : The Economy of Israel (القدس ، ١٩٦٣) .

(٤) البيانات في هذا القسم مأخوذة من مقال شيق بقلم " جيمس هانسون " بعنوان : Income Differentials in Israel الذي نشر كجزء من التقرير الخامس لمشروع فولك للأبحاث الاقتصادية في إسرائيل ( القدس ، ١٩٦١ ) .

(٥) أنظر كتاب : " Social Change in Israel " ( Chicago 1965 ) تأليف " ماتواي " .



















Bibliotheca Alexandrina



0654629